بنك لشا
LESHA BANK

التقرير
السنوي ٢٠٢٤

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني, أمير البلاد المفدى

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني, الأمير الوالد

جدول المحتويات

06 التوسع والابتكار لتحقيق القيمة

08 المعلومات الرئيسية لمحة عن بنك لِشا

10 أبرز الإنجازات خلال عام 2024

12 الجوائز المشاركة في المؤتمرات والفعاليات

16 مراجعة الاستراتيجية

18 بيان رئيس مجلس الإدارة

20 بيان الرئيس التنفيذي

22 ملخص عن الأداء المالي

24 علاقات المستثمرين

26 مجلس الإدارة فريق الإدارة

30 مراجعة الأعمال
إدارة الأصول
سوق المال و الدخل الثابت
الاستشارات المصرفية
الاستثمارية
الملكية الخاصة و الخدمات
المصرفية للشركات
الاستثمار العقاري

40 المراجعة التشغيلية
إدارة المخاطر
التدقيق الداخلي
الامتثال و مكافحة غسل الأموال
الشؤون القانونية
عيئة الرقابة الشرعية
العمليات
تكنولوجيا المعلومات

46 مراجعة الإستدامة مواردنا البشرية

54 تقرير الحوكمة

88 تقرير مجلس الإدارة

89 البيانات المالية الموحدة

التوسع والابتكار لتحقيق القيمة

تمحورت أهداف بنك لِشا خلال عام 2024 حول شعار "التوسع والابتكار لتحقيق القيمة" ، ليُجسّد هذا الشعار عامًا حافلاً بالنمو الاستراتيجي والتأثير الإيجابي على أصحاب المصلحة. وبالرغم من التحديات العالمية، نجحنا في التكيف مع الظروف غير المستقرة وركّزنا على أهدافنا، محققين إنجازات رئيسية تعكس قدرتنا على التكيف ورؤيتنا طويلة الأمد.

كان توسيع عملياتنا جزءًا أساسيًا في بناء مؤسسة أقوى وأكثر قدرة على التكيف. ومن خلال إطلاق قسم إدارة الأصول والاستشارات المصرفية الاستثمارية، تمكّنا من تلبية احتياجات العملاء المتنوعة وتعزيز محفظة خدماتنا بشكل كبير.

كما ساعدت استثماراتنا في مجال التكنولوجيا المتطورة على تبسيط العمليات وتمكين الفرق من تقديم حلول مخصصة، ما ساهم في ترسيخ علاقات العملاء وبناء الثقة معهم. وقد عززت هذه الجهود من مكانتنا التنافسية وساهمنا في تمركزنا كرواد في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة.

في الوقت نفسه، كان شعار "تحقيق القيمة" بمثابة تأكيد على التزامنا بالابتكار وتأثيرنا على الأطراف المعنية. فقد أدت الحلول المالية المصممة خصيصًا إلى تلبية احتياجات العملاء المعقدة وفتحت فرص نمو جديدة، بينما سعت الشراكات مع أبرز مديري الصناديق والاستثمارات العالمية إلى توسيع قدراتنا وزيادة تأثيرنا .في السوق. وساهمت هذه المبادرات في تعزيز الثقة والولاء وحققت فوائد ملموسة لجميع الأطراف المعنية.

شهد العام أيضًا خطوة محورية في تطور بنك لِشا كشريك شامل لإدارة الثروات. ومن خلال دمج خدمات جديدة مع خبرتنا الحالية، تمكّنا من تقوية علاقاتنا مع العملاء وتأكيد مكانتنا كمزود موثوق للحلول الاستثمارية المتكاملة. بدءًا من توسيع محفظتنا العقارية ومحفظة الملكية الخاصة، ووصولًا إلى تطوير العمليات المالية، تماشت كلّ خطوة مع هدفنا في خلق قيمة مستدامة وتعميق مكانتنا التنافسية.

عند استرجاع الاحداث، يتبين أنّ شعار "التوسع والابتكار كان اكثر من فكرة انما رؤية تحققت عبر التحول والابتكار. هذه الجهود لم تقم فقط بتحصين مؤسستنا انما مهّدت الطريق في الوقت ذاته نحو آفاق أوسع وفرص نمو مستدامة في المستقبل.

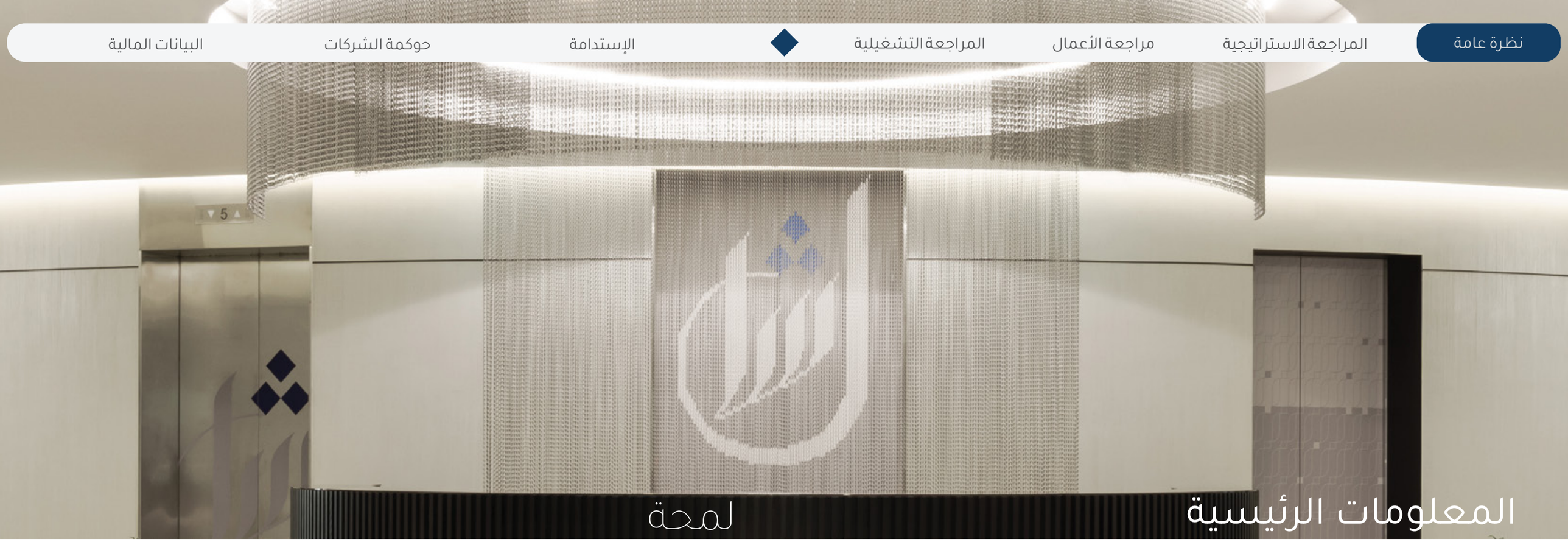

المعلومات الرئيسية

لمحة

اسم الكيان
بنك لِشا ذ.م.م. (عام)

الهيكل القانوني
شركة ذات مسؤولية محدودة (عامة)
تأسست في مركز قطر للمال

رقم الترخيص الصادر عن مركز قطر للمال
...٩١

تاريخ التسجيل
٤ سبتمبر ٢٠٠٨

رأس المال المصرح به
٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ر.ق

رأس المال المدفوع
١،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ ر.ق

القيمة السوقية
١،١٥٧،٦٠٠،٠٠٠ ر.ق
(كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤)

رمز التداول
بورصة قطر
(QSE: QFBQ)

مدقق الحسابات الخارجي
إرنست أند يونغ
تمت الموافقة على تعيين شركة إرنست آند يونغ في الجمعية العمومية السنوية للسنة المالية ٢٠٢٤

عنوان المقرّ الرئيسي
الطابق الرابع
برج تورنادو
الخليج الغربي، الدوحة
رقم الهاتف: ٣٣٣٣ ٤٤٤٨ ٩٧٤+
رقم الفاكس: ٣٥٦٠ ٤٤٤٨ ٩٧٤+
www.leshabank.com
information@leshabank.com

تم إعداد هذا التقرير السنوي وتقديمه للموافقة عليه من قبل الجمعية العمومية السنوية للبنك المنعقدة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٥. ويحتوي على الأقسام الموضحة في جدول المحتويات بالإضافة إلى تقرير حوكمة الشركات، والذي يشكل جزءًا لا يتجزأ من التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي، بما في ذلك تقرير حوكمة الشركات، على موقع البنك على الإنترنت www.leshabank.com/ar/علاقات-المستثمرين/البيانات-المالية/

الرؤية
يهدف البنك أن يصبح رائدًا عالميًا في الخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تقديم فرص استثمارية مبتكرة تسهم في تحقيق نمو مستدام

الأصول الخاضعة للإدارة
تم استثمار ٨.٦ مليار ريال قطري
(كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤)

توافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
تقوم هيئة الرقابة الشرعية لدى بنك لِشا بالمراجعة والموافقة على كلّ صفقة واستثمار

تأسس عام 2008
أول بنك استثماري مستقل متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر مرخص من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال وكيان مدرج في بورصة قطر (QFCRA)

عروض المنتجات
يقدم البنك خدمات متميزة في مجالات إدارة الثراوت الخاصة والأصول والاستشارات المصرفية الاستثمارية والملكية الخاصة والاستثمار العقاري، وذلك للأفراد ذوي الملاءة العالية وأصحاب الثروات الضخمة، والشركات والمؤسسات المعروفة

خبرة في العناية الواجبة
كفاءة أساسية في الاستعانة بالمديرين من الدرجة الأولى والاستثمار فيهم باستخدام أدوات تقييم المخاطر الداخلية وعملية العناية الواجبة

محاذاة المصالح
يواصل بنك ليشا الاستثمار في صفقات معينة جنبًا إلى جنب مع عملائه لإظهار الالتزام ومحاذاة المصالح

فريق وشركاء متمرسون
بفضل نهج بنك لِشا العالمي المتعدد التخصصات وشبكاته الواسعة، يتسنى له جذب فرص استثمارية فريدة على الساحة العالمية

التقدم إلى الأمام
٢٠٢٤ في المنظور

يناير

الاستحواذ على مبنى "ألتا فيدرال هيل" السكني متعدد الوحدات في الولايات المتحدة

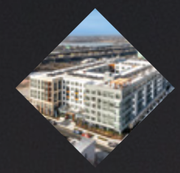

التخارج من ملكية عقارية في المسيلة، قطر

فبراير

مشاركة بنك لِشا في استثمار مشترك في منصة تعليمية رائدة في المملكة المتحدة وأوروبا

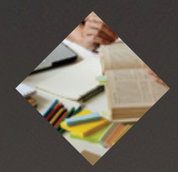

إطلاق مجال عمل جديد في إدارة الأصول

انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية

مارس

الحصول على شهادة "أفضل بيئة عمل" للسنة الثانية على التوالي

Great Place To Work. Certified QATAR

ابريل

تصنيف البنك ضمن قائمة "أفضل ٣٠ مدير أصول في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٤"وفقًا لمجلة فوربس

Top 30 Asset Managers 2024 Forbes

مايو

تعيين ثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة خلال الاجتماع العادي السنوي

مشاركة بنك لِشا في استثمار مشترك مع مزود رائد في مجال تكنولوجيا الدفع المتكامل

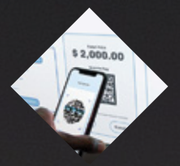

إطلاق مجال أعمال جديد في الاستشارات المصرفية الاستثمارية

يوليو

الفوز بجائزة 'أفضل خدمات استثمارية فعّالة' ضمن جوائز التميز في القطاع المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٤

MEED MENA BANKING EXCELLENCE AWARDS 2024

اغسطس

التخارج من شركة "ديفيد موريس إنترناشونال ليمتد"

الاستحواذ على مبنى سكني في اللؤلؤة، قطر

سبتمبر

مدير مشترك رائد لإصدار صكوك الشريحة الإضافية الأولى بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح الدولي الإسلامي

QIIB الدولي الإسلامي

مدير مشترك رائد لإصدار صكوك بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري لصالح استثمار القابضة

Estithmar Holding Q.P.S.C.

تصنيف البنك ضمن قائمة "أفضل ١٠٠ بنك عربي لعام ٢٠٢٤" من مجلة ذا بانكر

THE BANKER TOP 100 ARAB BANKS

اكتوبر

توقيع مذكرتي تفاهم مع مجموعة بروة العقارية وشركتها التابعة "وصيف"

الاستحواذ على كامل رأس مال بنك بيريكي في كازاخستان

نوفمبر

جائزة "أفضل مدير استثمار عقاري - قطر" ضمن جوائز يوروموني للعقارات لعام ٢٠٢٤

Euromoney Real Estate Awards 2024

ديسمبر

الاستحواذ على خمس طائرات من طراز بوينغ 777-300ER مؤجرة لواحدة من شركات الطيران الرائدة

الجوائز

Forbes Middle East

إدراج الرئيس التنفيذي ضمن أفضل 30 مديرًا للأصول لعام 2024 فوربس الشرق الأوسط

TOP 100 ARAB BANKS 2024

إدراج البنك ضمن قائمة أفضل 100 بنك عربي ذا بانكر ٢٠٢٤

جوائز "ميد" للتميّز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٤

جائزة "أكثر عروض خدمات الاستثمار فعالية"

جوائز يوروموني في مجال العقارات لعام ٢٠٢٤

جائزة "أفضل مدير استثمار عقاري" في قطر

Great Place To Work. Certified QATAR

شهادة افضل بيئة عمل
البنك الأول والوحيد في قطر الذي يحصل على شهادة "أفضل بيئة للعمل" للعام الثاني على التوالي

منتدى قطر العقاري
Qatar Real Estate Forum

في الجلسة الحوارية لمنتدى قطر العقاري الثاني بعنوان "آفاق مستقبل قطاع العقارات"، شارك السيد محمد اسماعيل العمادي، الرئيس التنفيذي لبنك لِشا، رؤى قيّمة حول مبادرات الحكومة لتعزيز نمو القطاع العقاري في قطر، والتحديات المستقبلية، وتأثير تخفيض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الاستثمارات العقارية في قطر، والعوامل التي قد تعزز الاستثمارات الأجنبية في القطاع.

المشاركة في المؤتمرات والفعاليات

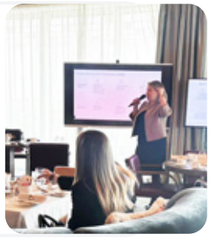

إفطار الاستثمار" - سلسلة" خاصة في ذا نيد الدوحة برنامج توعية استثمارية لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات

فوليا بلاس
رئيسة قسم إدارة المخاطر

ثنوى النعيمي
رئيسة إدارة الثروات الخاصة

"دور الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية في تمويل التنمية"

مؤتمر المصارف العربية 2024

محمد أبو خلف
رئيس دائرة الخزينة

"الملكية الخاصة ودورها في التنويع"

الجلسة الثانية من السلسلة الخاصة الحصرية في ذا نيد الدوحة

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

الإحاطة التنفيذية السنوية السادسة لرأس المال الخاص في اسطنبول، تركيا، بتنظيم من Globalturk Capital

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

التداول التقليدي والإسلامي: رؤى من كبار المتداولين وأمناء الصناديق في كل من البنوك "التقليدية والإسلامية

فعالية Absolute Collateral لأسواق رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2024

محمد أبو خلف
رئيس دائرة الخزينة

المراجعة الاستراتيجية

12 الاستراتيجية

13 لمحة عن الأداء المالي

14 بيان رئيس مجلس الإدارة

16 بيان المدير التنفيذي

18 ملخص عن الأداء المالي

18 علاقات المستثمرين

20 مجلس الإدارة

22 فريق الإدارة

لمحة عن الأداء المالي

الوضع المالي

إجمالي الأصول	ر.ق ٦.٨ مليون	+ ٨%
إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة	ر.ق ٨.٦ مليار	+ ٣٩%
اجمالي الاستثمارات	ر.ق ٣.٣ مليار	+ ١٢%
مجموع الملكية*	ر.ق 1.3 مليار	+ ٩%
نسبة كفاية رأس المال	١٧.١٦%	١٩.٤٥% (٢٠٢٤)
القيمة الدفترية	ر.ق ١.٢	

الربحية

صافي الربح*	ر.ق ١٢٨.٢ مليون	+ ٣٦%
إجمالي الدخل	ر.ق ٢٧٠.٦ مليون	+ ٣٩%
الدخل من الاكتتابات	ر.ق ١٩٠ مليون	+ ٤٣%
إيرادات الرسوم والأرباح	ر.ق ٨٥.١ مليون	+ ٤%
أرباح استثمارات الصكوك	ر.ق ١٠٩.٣ مليون	+ ٥٠%
العائد على متوسط حقوق الملكية	٩.٩٤%	
العائد على متوسط الأصول	١.٩٥%	

* Attributable to the equity holders of the Bank

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم،

اللهم صَلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السادة المساهمون الكرام،

يسعدني أن أشارككم التقرير السنوي لبنك لِشا، الذي يمثل عامًا آخر من التقدم والابتكار. كان عام ٢٠٢٤ عامًا حافلًا بالإنجازات، تحت شعار "التوسع والابتكار لتحقيق القيمة"، والذي يعكس التزامنا المستمر بتوسيع آفاق أعمالنا وتعزيز كفاءتنا التشغيلية، مع التركيز على تحقيق قيمة حقيقية ومستدامة لجميع أصحاب المصلحة. يجسّد هذا الشعار بشكل واضح استراتيجياتنا الناجحة في مواجهة التحديات العالمية، وتعزيز مكانتنا الريادية في مجال المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الحوكمة والإشراف الاستراتيجي

في هذا العام، عززنا إطار الحوكمة لدينا من خلال انتخاب ثلاثة أعضاء جدد لمجلس الإدارة، الذين يساهمون بخبراتهم المتنوعة في إثراء التوجه الاستراتيجي للبنك. وتبقى الشفافية والمساءلة والتوافق مع اللوائح التنظيمية الأسس الراسخة لممارسات الحوكمة لدينا، ما يساعدنا في الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. كما تعكس المبادرات البارزة، مثل معالجة الأرباح غير المطالب بها، التزامنا بحماية حقوق المساهمين وضمان كفاءة العمليات التشغيلية.

شكّلت الرقابة الاستراتيجية عاملًا رئيسيًا في نجاح بنك لِشا خلال عام 2024.

فقد قمنا بتوجيه جهودنا نحو الاستفادة من الفرص الناشئة، والتوسع في الأسواق ذات النمو المرتفع، وتعزيز أطر إدارة المخاطر، ما وضع البنك في موقع قوي لتحقيق النجاح المستدام.

على مدار العام الماضي، ركّزنا على تعزيز الأسس المالية للبنك من خلال اعتماد استراتيجيات متقدمة، وتنفيذ استثمارات متنوعة بعناية.

وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق نمو مستدام في الأرباح، وتحسين السيولة، وضمان استقرار الميزانية العمومية.

شكّلت الرقابة الاستراتيجية عاملًا رئيسيًا في نجاح بنك لِشا خلال عام ٢٠٢٤. فقد قمنا بتوجيه جهودنا نحو الاستفادة من الفرص الناشئة، والتوسع في الأسواق ذات النمو المرتفع، وتعزيز أطر إدارة المخاطر، ما وضع البنك في موقع قوي لتحقيق النجاح المستدام. وعلى مدار العام الماضي، ركّزنا على تعزيز الأسس المالية للبنك من خلال اعتماد استراتيجيات متقدمة، وتنفيذ استثمارات متنوعة بعناية. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق نمو مستدام في الأرباح، وتحسين السيولة، وضمان استقرار الميزانية العمومية.

تركز استراتيجيتنا على تصميم منتجات مبتكرة وعالية القيمة تلبي تطلعات عملائنا، ما يدعم تعزيز نموذج الإيرادات المعتمد على الرسوم. وقد أبرزت النتائج المالية لبنك لِشا لعام ٢٠٢٤ الدور المحوري لمختلف خطوط الأعمال، مشيرةً إلى نجاحنا في تنفيذ استراتيجية طويلة المدى تستهدف الاستثمارات الواعدة في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويضعنا هذا النهج في موقع مثالي للتوسع عبر قطاعات متعددة، مع تأكيد قدرتنا على التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. ونحن ملتزمون بالمضي قدمًا في استثمار إمكاناتنا لتحقيق النمو وتقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

نحو آفاق جديدة: محطات بارزة في عام ٢٠٢٤

شهد عام ٢٠٢٤ إنجازات استثنائية لبنك لِشا، تميزت بتحقيق تقدم ملحوظ في المؤشرات المالية والتشغيلية. فقد بلغ صافي أرباح البنك ١٢٨.٢ مليون ريال قطري لمجمل عام ٢٠٢٤، محققًا نموًا بنسبة ٣٦% مقارنة بالعام الماضي. كما ارتفع إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة ليصل إلى ٨.٦ مليار ريال قطري، إلى جانب نمو ملحوظ في إجمالي الأصول، والاستثمارات، والودائع والإيرادات. وتعكس هذه النتائج نجاح استراتيجياتنا الاستثمارية المتنوعة وكفاءة ممارساتنا الإدارية الحكيمة.

استمرت خطوط أعمالنا في تحقيق الأداء المتوقع، مع تحقيق نتائج قوية تؤكد نجاح استراتيجياتنا. كما أظهرت عملية التخارج من ديفيد موريس تركيزنا الاستراتيجي على تحسين محفظتنا لضمان خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل. ومن جانب آخر، ساهم استحواذنا على بنك بيريكي في كازاخستان في تنويع محفظتنا وتعزيز حضورنا الدولي، ما يعكس التزامنا الثابت بالنمو على الصعيدين الجغرافي والقطاعي. كذلك، فإن استحواذنا على خمس طائرات بوينغ ER-٣٠٠-٧٧٧ مؤجرة إلى إحدى الشركات الرائدة في قطاع الطيران يبرز تركيزنا المتجدد على قطاع الطيران وتأجير الطائرات.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم إطلاق خطين تجاريين جديدين، هما إدارة الأصول والاستشارات المصرفية الاستثمارية، في تعزيز محفظتنا من المنتجات والخدمات، ما يعزز مكانتنا كمؤسسة مرنة تركز على تلبية احتياجات عملائها. وقد نجح فريق الاستشارات لدينا في شغل دور المدير المشترك لإصدارين هامين للصكوك، ما يبرهن على قدرتنا الفائقة في تنفيذ معاملات هامة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مجال التمويل.

على الصعيد التكنولوجي، استمر بنك لِشا في تعزيز الابتكار وكفاءة العمليات من خلال تبني أدوات رقمية متطورة وتحسين الإجراءات الداخلية، ما ساهم في رفع مستوى خدمة العملاء وتبسيط العمليات التشغيلية. أما في مجال الاستدامة، فقد حققنا تقدمًا ملحوظًا، حيث حصلت العديد من استثماراتنا العقارية في الولايات المتحدة على شهادات الريادة في تصميم الطاقة والبيئة، ما يعكس التزامنا بالمعايير العالمية للاستدامة. كما أدت التصنيفات المحسنة على لوحة الاستدامة ومعايير الممارسات البيئية (LEED) والاجتماعية وحوكمة الشركات في بورصة قطر إلى ترسيخ مكانتنا كواحدة من المؤسسات الرائدة في مجال الاستثمار المسؤول، التي تؤكد التزامنا ISO 14001 بالإضافة إلى حصولنا على شهادة المستمر بتقليص الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.

التوجه الاستراتيجي

في إطار رؤيتنا المستقبلية، يظل بنك لِشا متمسّكًا بتوجه استراتيجي قائم على التنوع والابتكار والاستدامة. ونحن نركز على تعزيز وجودنا الجغرافي للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الناشئة، وتنويع محفظتنا من المنتجات بما يتماشى مع تطلعات عملائنا، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات استثمارية ذات أصول محدودة لتحقيق أقصى استفادة من العوائد. وتواصل عملياتنا الالتزام بالاستثمار الآمن، مع دعم قوي من إطار إدارة المخاطر والامتثال ما يساهم في تعزيز قيمة المساهمين.

تُعتبر إنجازاتنا في عام ٢٠٢٤ شهادة حيّة على نجاحنا في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. فاستحواذنا على بنك بيريكي وإطلاق خطين تجاريين جديدين يُعدان خطوة هامة نحو تعزيز تنوعنا الجغرافي وتوسيع محفظتنا من المنتجات. كما أنّ استراتيجياتنا الاستثمارية التي تشمل قطاعات متعددة مثل العقارات والطيران والتعليم والضيافة، تُظهر قدرتنا على الموازنة بين تعزيز العوائد وبين إدارة المخاطر بفاعلية. وبفضل الالتزام الثابت بمبادئ الشريعة الإسلامية والتركيز المستمر على تلبية احتياجات العملاء، يواصل بنك لِشا التقدم بثبات نحو تحقيق النمو المستدام والنجاح المستمر.

الشكر والتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم باعمق الشكر والامتنان لصاحب السمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على حكمته ورؤيته التي ساهمت في توجيه مسيرتنا نحو النجاح. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للجهات التنظيمية مثل مركز قطر المالي، وهيئة تنظيم مركز قطر المالي، وبورصة قطر، وهيئة قطر للأسواق المالية، على دعمها المتواصل وإرشادها القيّم الذي ساهم في تعزيز مسيرتنا وتحقيق أهدافنا.

وأخص بالشكر أيضًا مساهمينا على ثقتهم الغالية، وعملائنا وشركائنا على ولائهم، وموظفينا على جهودهم المخلصة وإسهاماتهم الكبيرة في تحقيق ما وصلنا إليه في عام ٢٠٢٤. بالتعاون المشترك، سنواصل توجيه بنك لِشا نحو آفاق جديدة من النمو والابتكار وتحقيق القيمة المستدامة.

مع أطيب التمنيات،

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

في عام 2024، حقق بنك لِشا أداءً ماليًا قياسيًا، مسجلًا صافي ربح قدره 128.2 مليون ريال قطري، مما يعكس نموًا بنسبة 36% مقارنة بالعام السابق. يعكس هذا النمو نهجنا المنضبط في إدارة التكاليف وتركيزنا على تنويع مصادر الإيرادات. كما أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية اتجاهات إيجابية وقوية، ما يبرز قدرتنا المستمرة على توليد القيمة للمساهمين مع الحفاظ على ميزانية عمومية قوية.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المساهمون الكرام،

يسعدني أن أشارككم التقرير السنوي لبنك لِشا. لقد حققنا في هذا العام، تحت شعار «التوسع والابتكار لتحقيق القيمة»، العديد من الإنجازات البارزة، ما يعكس التزامنا المستمر بالنمو وتوليد القيمة لعملائنا، ومساهمينا وأصحاب المصلحة.

أبرز النتائج المالية

في عام ٢٠٢٤، سجّل بنك لِشا أداءً ماليًا استثنائيًا، حيث بلغ صافي الربح قطط مليون ريال قطري، أي بزيادة نسبتها ١٢٨.٢% عام بعد عام. يعكس هذا النمو نهجنا المدروس في إدارة التكاليف وتركيزنا على تنويع مصادر الإيرادات. كما أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية اتجاهات إيجابية وقوية، ما يبرز قدرتنا المستمرة على توليد القيمة للمساهمين مع الحفاظ على ميزانية عمومية قوية.

المراجعة التشغيلية

من خلال مختلف خطوط أعمالنا، واصلنا تعزيز التزامنا بنمو البنك. وتمكّنا من إتمام العديد من الصفقات الاستثمارية الاستراتيجية، مستفيدين من شبكتنا العالمية الواسعة لاستغلال الفرص المتاحة في السوق الاستثماري العالمي. وتعكس هذه الاستثمارات استراتيجيتنا المدروسة في موازنة المخاطر والعوائد، مع تعزيز مسيرة النمو.

ظل فريقنا ملتزمًا ببناء خط ديناميكي للمعاملات، مع التركيز على تنويع مصادر الدخل. وقد أظهرت نتائج نمو الأصول الخاضعة للإدارة وأداء المحفظة المالية النجاح الكبير لاستراتيجيتنا المستقبلية. كما أنّ تزايد الطلب على منتجاتنا الاستثمارية المخصصة يعكس قدرتنا المستمرة على تقديم حلول متنوعة ترتكز على احتياجات عملائنا. وعلاوة على ذلك، عززنا قوتنا المالية وكفاءتنا التشغيلية من خلال اعتماد استراتيجيات مبتكرة، تركز على التكيف مع المتغيرات وتعزيز مرونة الأداء. وبالرغم من التحديات التي فرضتها تقلبات الأسواق والظروف الجيوسياسية، فقد أنهى بنك لِشا عام ٢٠٢٤ بزخم إيجابي وتفاؤل كبير للمستقبل.

أبرز نتائج الأعمال

،شهد بنك لِشا هذا العام تقدمًا ملحوظًا عبر مختلف خطوط أعماله ما يعكس التزامه الراسخ بالابتكار والتوسع في تنويع محفظته.

إدارة الثروات الخاصة

وسّع بنك لِشا عروضه في مجال الثروات الخاصة لتلبية احتياجات عملائه من ذوي الملاءة العالية وأصحاب الثروات الضخمة. وشملت التحسينات منصات رقمية متطورة، بما في ذلك تطبيق هاتف جوال متقدم يوفر رؤى فورية حول المحافظ وتحديثات مخصصة، ما يعزز معايير خدمتنا ويقوي مكانتنا في إدارة الثروات.

إدارة الأصول

في عام ٢٠٢٤، أطلق بنك لِشا وحدة إدارة الأصول، والتي تُعد إضافة جديدة إلى خطوط أعمالنا، بقيادة فريق يتمتع بخبرة واسعة. تركز هذه الوحدة على إدارة الأصول السائلة، لا سيما الأسهم والدخل الثابت، لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الإدارة النشطة للأصول من قبل المستثمرين المؤسسيين وذوي الملاءة العالية والأفراد. وتعتمد فلسفتنا في إدارة الأصول على دمج البحث الأساسي برؤية اقتصادية شاملة، لضمان تحقيق عوائد متميزة مع مراعاة المخاطر.

الاستشارات المصرفية الاستثمارية

تم إطلاق وحدة الاستشارات المصرفية الاستثمارية هذا العام، وسرعان ما أثبتت حضورها اللافت من خلال تولي دور المدير المشترك لإصدارين بارزين للصكوك: صكوك الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لصالح بنك قطر الدولي الإسلامي، وصكوك بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري لصالح استثمار القابضة. تعكس هذه الصفقات البارزة النجاح المبكر للوحدة، وتبرز قدرتها على استشراف الفرص السوقية والاستفادة منها عبر مختلف القطاعات والصكوك المتنوعة.

عزز بنك لِشا محفظته في قطاع الطيران من خلال الاستحواذ على خمس طائرات من طراز بوينغ 777-300ER المؤجرة لإحدى كبرى شركات الطيران العالمية. وتعكس هذه الصفقة الاستراتيجية التوجه الجديد للبنك نحو قطاع الطيران وتأجير الطائرات، ما يرسخ مكانة هذا القطاع كأحد ركائز النمو الرئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، أحرز البنك تقدمًا ملحوظًا في قطاعات التعليم والضيافة التي أصبحت مكونات أساسية لاستراتيجيتنا في مجال الملكية الخاصة. كما نجحنا في التخارج من شركة ديفيد موريس، محققين عائدات بقيمة 35 مليون جنيه إسترليني من حصتنا البالغة 50% في الشركة. ويؤكد هذا التخارج تركيزنا الاستراتيجي على إعادة توجيه الاستثمارات لتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

الملكية الخاصة الاستثمار العقاري

وهو مبنى سكني ،Alta Federal Hill في يناير ٢٠٢٤، استحوذنا على عقار متعدد العائلات من الفئة الأولى في بالتيمور، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب السعي للاستحواذ على عقارات في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، ركز فريقنا العقاري على إدارة الأصول الحالية مع مراعاة مبادئ الاستدامة والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

الخزينة

ساهمت إدارة الخزينة بشكل جوهري في تعزيز المرونة المالية لبنك لِشا، من خلال الإدارة الفعّالة للسيولة وتحسينها بما يدعم الالتزامات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل. كما عملت الإدارة على توسيع نطاق الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك، ما عزز قدرتنا على تلبية احتياجات قاعدة عملاء متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، ركّزنا على ترتيبات المرابحة لضمان إدارة نقدية فعالة مع الحفاظ على مستوى منخفض من المخاطر.

التحول الرقمي والكفاءة

حققنا هذا العام نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي للبنك، تمثلت في تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة المتطور على منصة أزور السحابية. وساهم هذا الإنجاز في دمج العمليات الحيوية مثل الشؤون المالية، والمشتريات، والموارد البشرية ضمن منصة موحدة. إلى جانب ذلك، قمنا بتطوير نظام إدارة علاقات العملاء القائم على السحابة، ما عزز من تفاعل العملاء ورفع مستوى المرونة والاعتمادية. وتأتي هذه الجهود مجتمعة لتعزز كفاءتنا التشغيلية وتؤهلنا بشكل أفضل لمواجهة تحديات المستقبل.

الاستدامة والتقدم في معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يُشكّل التزام بنك لِشا بمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ركيزة أساسية لاستراتيجيتنا. فخلال عام ٢٠٢٤، عززنا تقارير الاستدامة لدينا وحصلنا على شهادات (LEED) لعدد من الاستثمارات العقارية البارزة. كما يعكس تحسين تصنيفنا على لوحة مؤشرات الاستدامة ومعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في بورصة قطر تقانينا في الاستثمار المسؤول وحماية البيئة. وتأتي هذه الجهود انسجامًا مع المعايير العالمية التي ISO 14001 للاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تُبرز شهادة الاعتماد حصلنا عليها مؤخرًا التزامنا بالإدارة البيئية الاستباقية، مع التركيز على تقليل بصمتنا البيئية وضمان الامتثال الكامل للمتطلبات القانونية ذات الصلة.

الجوائز والتكريمات

تم تكريم بنك لِشا هذا العام بعدد من الجوائز المتميزة التي تعكس تفوّقه. فقد أدرجته مجلة فوربس ضمن أفضل 30 مدير أصول في منطقة الشرق الأوسط لعام 2024، ما يعكس تزايد حضوره في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. كما حصل البنك على جائزة أفضل مدير للاستثمار العقاري في قطر خلال حفل توزيع جوائز يوروموني للعقارات لعام 2024، تقديرًا لريادته في هذا القطاع.

التطلعات المستقبلية

نواصل في بنك لِشا الالتزام العميق بمهمتنا التي تركز على التوسع والابتكار لخلق القيمة. ونسعى جاهدين لتوسيع خطوط أعمالنا وتعزيز عروضنا، مع الحفاظ على التزامنا الراسخ بالمبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما يتيح لنا التكيف مع التحديات والانطلاق نحو فرص جديدة. ويظل تركيزنا على التميز التشغيلي، والابتكار والاستدامة من الأسس التي تقودنا نحو تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

الختام

أعبّر عن خالص امتناني لمساهمينا، وأعضاء مجلس الإدارة، والعملاء، والموظفين على ثقتهم ودعمهم. معًا، سنواصل توجيه بنك لِشا نحو مستقبل من النمو المستدام والقيمة الدائمة لجميع أصحاب المصلحة.

مع أطيب التمنيات،

محمد إسماعيل العمادي

الرئيس التنفيذي

ملخص عن الأداء المالي

إجمالي الأصول
ر.ق ٦.٨ مليون
+ ٨%

إجمالي الدخل
ر.ق ٢٧٠.٦ مليون
+ ٣٩%

إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة
ر.ق ٨.٦ مليار
+ ٣٩%

صافي الربح*
ر.ق ١٢٨.٢ مليون
+ ٣٦%

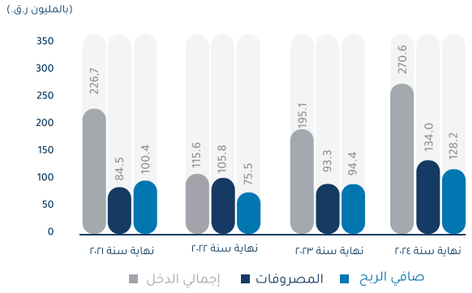

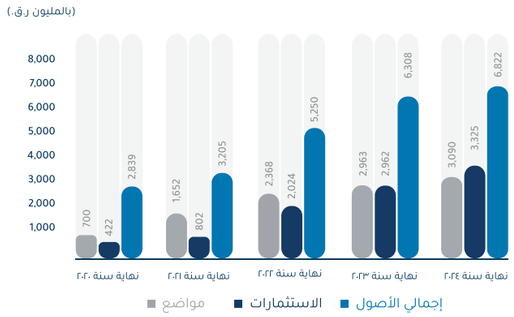

نمو قوي في الربحية
سجل بنك لشا أداءً ماليًا استثنائيًا في عام ٢٠٢٤، حيث بلغ صافي أرباحه ١٢٨.٢ مليون ريال قطري، محققًا نموًا سنويًا بنسبة ٣٦%. يعكس هذا الإنجاز الرؤية الاستراتيجية للبنك، وإدارته المالية .المنضبطة، والتزامه بتعزيز القيمة المستدامة للمساهمين وجاء هذا النجاح مدفوعًا بتوسيع الأنشطة الاستثمارية الرئيسية، وتنويع مصادر الدخل، والتركيز على الكفاءة التشغيلية. وقد ساهمت الاستثمارات في الصكوك، وايرادات الودائع، والإيرادات من الخدمات الاستشارية القائمة على الرسوم بشكل كبير في هذا النمو، مما يعكس تأثير استراتيجيات البنك الاستثمارية.

بلغ إجمالي دخل البنك ٢٧١ مليون ريال قطري، محققًا زيادة بنسبة ٣٩% مقارنة بالعام السابق. وكان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة سنوية بنسبة ٥٠% في أرباح الاستثمارات في الصكوك، والتي بلغت ١٠٩.٣ مليون ريال قطري. كما دعمت العوائد المرتفعة على الودائع أداء البنك، حيث بلغت ١٩٠ مليون ريال قطري في السنة المالية ٢٠٢٤. وساهم الارتفاع المستمر في الدخل من الرسوم والأرباح الموزعة في تعزيز قدرة البنك على تحقيق إيرادات مستدامة.

التوسع في الأصول والمحفظة الاستثمارية
ارتفع إجمالي أصول بنك لشا بنسبة ٨% ليصل إلى ٦.٨ مليار ريال قطري، مما يعكس إدارة فعالة لرأس المال واستراتيجية استثمارية متوازنة. كما زادت إجمالي الاستثمارات بنسبة ١٢% لتصل إلى ٣.٣ مليار ريال قطري، منها ٢.٠٢ مليار ريال قطري أستثمارات في صكوك، مما يؤكد قدرة البنك على اغتنام الفرص الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة وتعزيز محفظته الاستثمارية.

شهد البنك نموًا ملحوظًا في نموذج الدخل القائم على الرسوم، حيث ارتفعت الأصول تحت الإدارة بنسبة ٣٩% لتصل إلى ٨.٦ مليار ريال قطري. وكان جزء كبير من هذا النمو قادماً من الاستثمارات العقارية التي بلغت ٤.٥ مليار ريال قطري، بينما ساهمت الاستثمارات في الأسهم الخاصة بمبلغ ٣.٩ مليار ريال قطري. ويعكس هذا الطلب المتزايد من المستثمرين الأفراد والمؤسسات على الحلول الاستثمارية المبتكرة التي يقدمها البنك.

مؤشرات الربحية القوية والاستقرار المالي
أظهرت مؤشرات الربحية قوة الأداء المالي للبنك، حيث ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين ليصل إلى ٩.٩٥%، بينما ارتفع العائد على متوسط الأصول إلى ١.٩٥ %كما بلغ العائد على السهم ٠.١١٤ريال قطري، مما يعزز خلق قيمة مستدامة للمساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت القيمة الدفترية للسهم إلى ١.٢٠ ريال قطري، مما عزز ثقة المستثمرين.

ظل البنك ملتزمًا بالمتطلبات التنظيمية ، حيث حافظ على معدل كفاية رأس المال عند ١٧.١٦%. ويؤكد هذا المركز الرأسمالي القوي قدرة البنك على الاستمرار في تحقيق الاستقرار المالي ودعم خططه المستقبلية للتوسع والنمو.

عمليات الاستحواذ الاستراتيجية، التوسع التجاري، وتعزيز إدارة المحفظة الاستثمارية
عزز بنك لشا مركزه المالي من خلال عمليات الاستحواذ والتوسع التجاري المدروس. فقد أسهم الاستحواذ على بيركة بنك في كازاخستان في تعزيز التوسع الدولي للبنك، بما يتماشى مع استراتيجيته للنمو في الأسواق الخارجية. كما ساعدت الاستثمارات في خمس طائرات من طراز بوينغ 777-300ER المؤجرة لشركة طيران عالمية، في تنويع الأصول وخلق تدفقات إيرادات مستقرة طويلة الأجل واصل البنك توسيع محفظته العقارية من خلال الاستحواذ على عقارات سكنية متميزة في الولايات المتحدة وقطر. كما قام البنك بتنفيذ استراتيجية تخارج ناجحة من عقار عالي القيمة في المسيلة-قطر، مما أتاح الاستفادة من ظروف السوق الملائمة وتعزيز العوائد الاستثمارية. وتؤكد هذه المبادرات قدرة البنك على إدارة محفظته الاستثمارية بفعالية وتحقيق أقصى قيمة للمساهمين.

علاوة على ذلك، واصل البنك الاستثمار في القطاعات ذات النمو المرتفع، من خلال الاستثمار المشترك في منصة تعليمية رائدة مقرها المملكة المتحدة، والاستثمار في مزود رائد لحلول سلامة المدفوعات لمقدمي خدمات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة. تتماشى هذه الاستثمارات مع استراتيجية البنك التي تستهدف القطاعات الواعدة ذات الإمكانات القوية لتحقيق الربحية المستدامة والابتكار على المدى الطويل.

إطلاق مجالات عمل جديدة
في عام 2024، أطلق بنك لشا قطاعين جديدين للأعمال، هما إدارة الأصول والاستشارات المصرفية الاستثمارية. أسهمت هذه المبادرات في توسيع نطاق الخدمات وتعزيز مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في الأسواق. وتهدف هذه الأنشطة الجديدة إلى تحقيق إيرادات إضافية بدءًا من عام 2025، ما قد يعزز الأداء المالي للبنك ويدعم استراتيجيته للنمو المستدام.

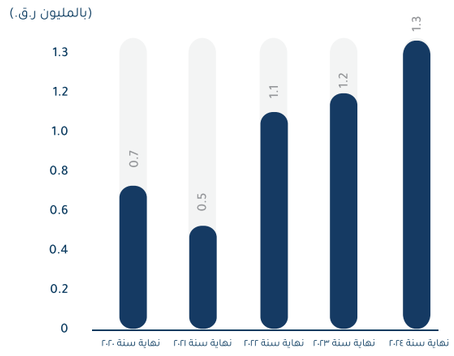

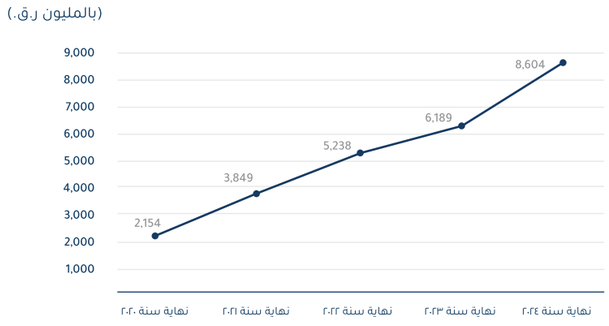

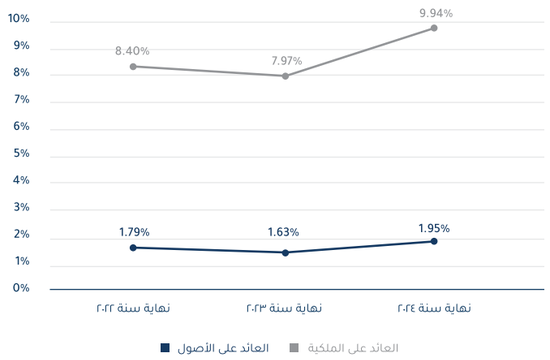

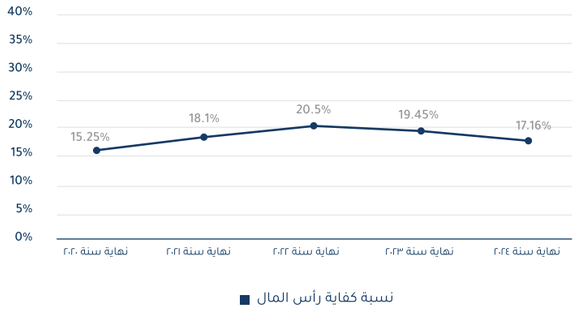

علاقات المستثمرين

تُعد إدارة علاقات المستثمرين الجسر الحيوي الذي يربط بين بنك لِشا وأصحاب المصلحة، حيث تُعزز الشفافية والثقة من خلال ضمان التواصل الدقيق والشامل وفي الوقت المناسب بشأن المستجدات المالية والاستراتيجية. تلتزم الإدارة ببناء علاقات قوية مع المساهمين، والمستثمرين المحتملين، والمجتمع المالي الأوسع، بما يتماشى مع أعلى معايير الحوكمة المؤسسية والامتثال التنظيمي.

في عام ٢٠٢٤، قامت إدارة علاقات المستثمرين بتنفيذ العديد من المبادرات البارزة لتعزيز تفاعل المساهمين والامتثال، مع دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

الجمعية العمومية السنوية وغير العادية

التاريخ: ٢١ فبراير ٢٠٢٤

عُقدت الجمعية العمومية السنوية وغير العادية برئاسة سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، رئيس مجلس إدارة بنك لِشا، في فندق موندريان الدوحة بمشاركة أعضاء مجلس إدارة البنك والمساهمين والإدارة العليا.

تضمّن الاجتماع مناقشة بنود جدول الأعمال الرئيسية، بما في ذلك عرض تقرير رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وخطة العمل لعام ٢٠٢٤. وتمت مراجعة واعتماد تقارير متعددة، منها تقرير هيئة الرقابة الشرعية، والبيانات المالية المدققة، وتقرير المدقق الخارجي، وتقرير الحوكمة المؤسسية (وفقًا لأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية)، وتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وافق المساهمون على التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، وتوصية مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح، وتخصيص ١٠% من صافي الأرباح كاحتياطي اختياري. كما تمت المصادقة على المعاملات الرئيسية وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية. أعيد تعيين شركة "إرنست آند يونغ" كمدقق خارجي لعام ٢٠٢٤ مع الموافقة على أتعابها. وخلال الجمعية العمومية غير العادية، تمت الموافقة على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك.

اتفاقية توزيع الأرباح مع إيداع قطر

تم توقيع اتفاقية مع إيداع قطر تقضي بضرورة إدارة جميع توزيعات الأرباح للشركات المدرجة في قطر من خلال إيداع اعتبارًا من عام ٢٠٢٤. تضمن هذه الشراكة نهجًا موحدًا ومبسّطًا لإدارة الأرباح، ما يعزز التزام البنك بالكفاءة التشغيلية ورضا المساهمين.

انتخابات وتعيينات مجلس الإدارة

انطلقت فترة الترشيح لثلاثة مقاعد في مجلس الإدارة في ٢٣ أبريل وانتهت في ٢ مايو ٢٠٢٤. وعقب اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية، تم تعيين ثلاثة أعضاء جدد في المجلس، ما يشكل خطوة محورية في تعزيز قيادة بنك لِشا.

سداد الأرباح غير المُطالب بها

اتخذ بنك لشا خطوات استباقية لمعالجة الأرباح غير المُطالب بها من خلال الشروع في سدادها للمساهمين المؤهلين. كانت هذه الدفعات مشروطة بتحديث المساهمين بياناتهم ومعلوماتهم لدى إيداع قطر، ما يضمن الدقة والشفافية في عملية توزيع الأرباح.

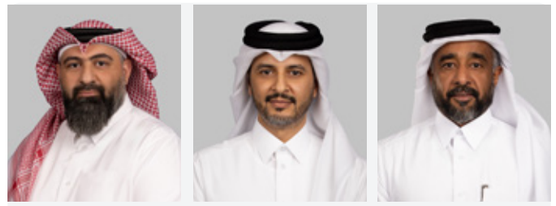

اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية
التاريخ: ٢٨ مايو ٢٠٢٤

عُقدت الجمعية العمومية السنوية برئاسة سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، رئيس مجلس إدارة بنك لِشا، افتراضيًا عبر تطبيق زووم، بحضور أعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين والإدارة العليا.

تم انتخاب ثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة من خلال عملية انتخاب رسمية، وهم: السيد مشعل محمد آل محمود، وشركة شاهة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م (يمثلها السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي)، وشركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م (يمثلها السيد محمد علي السليطي)، وذلك للعمل حتى نهاية مدة المجلس الحالي في مارس ٢٠٢٥. كما تم إبراء ذمة الأعضاء المستقيلين من المسؤولية بشكل رسمي.

معلومات أساسية

البورصة	السوق	الرمز	الرقم الدولي للأوراق المالية	Industry
قطر	الرئيسية	QFBQ	QA000PLE37B1	خدمات مصرفية / مالية

تاريخ الإدراج	رأس المال المصرح به (ر.ق)	رأس المال المدفوع (ر.ق)	القيمة السوقية (ر.ق)
٢٧ ابريل ٢٠١٦	٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠	١،٥١٧،٦٠٠،٠٠٠

تفاصيل سعر السهم

الأعلى (ر.ق)	الأدنى (ر.ق)
١.٤٢	١.٢١
٢١ فبراير ٢٠٢٤	١٤ فبراير ٢٠٢٤

المساهمون الرئيسيون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، المساهمون الرئيسيون في بنك لِشا هم الذين يمتلكون ٥% أو أكثر من أسهم البنك بناءً على سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

المساهمون الرئيسيون	عدد الحصص	نسبة حوقوق الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م	١٦٨،٠٠٠،٠٠٠	%١٥
شركة بروق التجارية ذ.م.م	١١٢،٠٠٠،٠٠٠	%١٠
شيفت ذ.م.م	١١٢،٠٠٠،٠٠٠	%١٠
شركة شاهة للاستثمار والتطوير العقاري	١١٢،٠٠٠،٠٠٠	%١٠
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١٠٩،٥١٧،٧٩٠	%٩.٧٨

التقويم المالي

	نهاية العام 2023	الربع الأول من عام 2024	النصف الأول من عام 2024	الربع الرابع من عام 2024
إعلان النتائج المالية	٢٤ فبراير ٢٠٢٤	٢٣ أبريل ٢٠٢٤	٢٣ يوليو ٢٠٢٤	١٦ أكتوبر ٢٠٢٤
بيانات مكالمة علاقات المستثمرين	٢٨ فبراير ٢٠٢٤	٢٥ مايو ٢٠٢٤	٢٥ يوليو ٢٠٢٤	١٧ أكتوبر ٢٠٢٤

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة | عضو غير تنفيذي

يمثل شركة الزبارة للاستثمارالعقاري ذ.م.م
أعيد تعيينه في عام 2022 لمدة ثلاث سنوات

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة | عضو غير تنفيذي

أعيد تعيينه في عام 2022 لمدة ثلاث سنوات

السيد ابراهيم محمد ابراهيم جيدة
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد تعيينه في عام 2022 لمدة ثلاث سنوات

السيد ناصر علي الهاجري
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة بروق للتجارة ذ.م.م
تم تعيينه في عام 2024 حتى مارس 2025

السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد تعيينه في عام 2022 لمدة ثلاث سنوات

السيد محمد علي السليطي
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م
تم انتخابه في عام 2024 حتى مارس 2025

السيد مشعل محمد آل محمود
عضو غير تنفيذي

أعيد تعيينه في عام 2022 لمدة ثلاث سنوات

السيد اعيسى محمد المهندي
عضو غير تنفيذي

أعيد تعيينه في عام 2022 لمدة ثلاث سنوات

السيد عبدالرحمن عرفان توتونجي
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م
تم انتخابه في عام 2024 حتى مارس 2025

بنك لِشا التقرير السنوي ٢٠٢٤

فريق الإدارة

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار

محمد توسيف مالك
المدير المالي

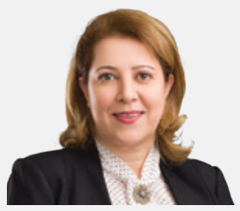

فوليا بلاس
رئيسة قسم إدارة المخاطر

ريتا الحلو
رئيسة دائرة الشؤون القانونية والإلتزام وأمينة سر مجلس الإدارة

محمد محمد
الرئيس التنفيذي

محمد أبو خلف
رئيس دائرة الخزينة

ثنوى النعيمي
رئيسة إدارة الثروات الخاصة

جوبين خوسيه
رئيس قسم الأسهم العامة والدخل الثابت

الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

توفيق فواز
رئيس قسم الإستشارات

بريم أناند كاسيلينجام
رئيس العمليات

محمد ظاهر
رئيس المكتب الوسيط

أحمد أبو العلا
رئيس الخدمات المؤسسية

خالد العريض
رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات

ميرنا نقاش
رئيسة التسويق والاتصالات

بنك لِشا التقرير السنوي ٢٠٢٤

مراجعة الأعمال

32 الثروات الخاصة

33 إدارة الأصول

34 سوق المال الثابت الدخل

35 الاستشارات المصرفية
الاستثمارية المصرفية للشركات

36 الملكية الخاصة والخدمات
المصرفية للشركات

38 الاستثمار العقاري

الثروات الخاصة

في عام 2024، يواصل قسم إدارة الثروات الخاصة في بنك لِشا إعادة تعريف الخدمات المالية التي تركز على العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية والثروات الفائقة، بالإضافة إلى العملاء من الشركات. يعكس هذا القسم التزام البنك ببناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، مع توفير حلول مخصصة لإدارة الثروات والأصول، وتحسين المحافظ الاستثمارية، وتقديم خدمات الخزينة. يضمن هذا النهج الشامل تلبية احتياجات عملائنا المالية المتنوعة بدقة واهتمام.

تشمل خدمات إدارة الثروات الخاصة الوصول الحصري إلى منتجات استثمارية هيكلية في القطاع العقاري، وإدارة الأصول والملكية الخاصة، ما يوفر فرص استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تلبي تطلعات العملاء المالية وتنسجم مع قيمهم الأخلاقية. وتأكيدًا على التزام البنك بمسيرة التميّز، أجرى فريق إدارة الثروات الخاصة استبيانًا سنويًا لقياس رضا العملاء وجمع آراء قيّمة تسهم في تحسين خدماتنا باستمرار وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.

كما ركّز الفريق على تعزيز وصول العملاء إلى الفرص الاستثمارية الدولية، مستفيدًا من خبراته في إدارة الأصول والصناديق لتطوير منتجات مبتكرة. تضمن هذه التعاونات أن يستفيد عملاؤنا من الفرص العالمية لتحقيق النمو المالي مع الحفاظ على المرونة والراحة.

وفي إطار التزامه بالشفافية وتمكين العملاء، أطلق القسم تقارير ربع ونصف سنوية للمستثمرين، تقدّم تحليلات واضحة حول أداء الاستثمارات، ما يعزز ثقة العملاء في استراتيجياتهم المالية.

ومن خلال دمج الخدمات المصرفية الفاخرة مع التكنولوجيا المتقدمة والخدمة الشخصية، يواصل قسم إدارة الثروات الخاصة في بنك لِشا رفع المعايير في تقديم تجربة مصرفية فريدة تركّز على العميل في عام 2024.

إدارة الأصول

أطلق بنك لِشا في عام 2024 قسم إدارة الأصول، ليحقق بذلك إنجازًا مهمًا كأول قسم أعمال جديد يتم إطلاقه هذا العام. يركّز القسم على إدارة الأصول السائلة، ولا سيما الأسهم والدخل الثابت، لتلبية الطلب المتزايد على إدارة الأصول النشطة بين المستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والمستثمرين الأفراد في المنطقة.

يتألف القسم من فريق متمرس يتمتع بخبرة تمتد لعقود في إدارة الاستثمارات الإقليمية، مع سجل حافل في تحقيق عوائد متميزة معدلة حسب المخاطر، حتى في ظل تقلبات الأسواق المختلفة.

وخلال عامه الأول، ركّز القسم على تأسيس قاعدة تشغيلية قوية، وتطوير فلسفة استثمارية متينة، ووضع أهداف استراتيجية واضحة لتكوين المحافظ الاستثمارية. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الأسواق، فقد أظهرت المحفظة الاستثمارية للأسهم أداءً مميزًا، متفوقةً بشكل ملحوظ على المؤشر المرجعي منذ بداية العام.

تستند فلسفتنا الاستثمارية إلى مزيج من التحليل القائم على دراسة تفصيلية للشركات (تحليل تصاعدي) مع تحليل شامل للاقتصاد الكلي (تحليل نزولي)، بما يتماشى مع خصوصية المنطقة. ونحن نؤمن بأنّ الاستثمار المستند إلى التحليل التفصيلي للشركات يتيح اكتشاف الفرص التي قد تكون غير مقدّرة بالشكل الكافي بسبب قلة التحليل أو التصورات الخاطئة في السوق أو التغطية المحدودة. ومن خلال معالجة هذه الفجوات بفضل نهجنا الشامل، نسعى للاستثمار في أصول بتخفيضات كبيرة عن قيمتها الجوهرية، وتحقيق أداء تفوّقي مستدام مقارنة بالمؤشرات المرجعية.

سوق المال و الدخل الثابت

الخزينة

تشكل وظيفة الخزينة في بنك لِشا محورًا رئيسيًا في ضمان الاستقرار المالي والسيولة وإدارة رأس المال بكفاءة، مع الالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي. ومن خلال دعم العمليات اليومية للبنك، يوفر فريق الخزينة التمويل اللازم، ويدير احتياجات السيولة قصيرة وطويلة الأجل، ويضمن التوافق مع الرغبة في المخاطرة الخاصة بالبنك.

لعب مكتب إدارة الأصول والخصوم دورًا محوريًا في تعزيز صافي الدخل التمويلي للبنك من خلال الإدارة الفعّالة للسيولة ومعالجة فجوات نسب الأرباح عبر فترات زمنية مختلفة. وخلال العام الماضي، أظهر فريق الخزينة مرونة تشغيلية وأداءً ماليًا قويًا، بالرغم من البيئة المليئة بالتقلبات في معدلات الربح.

حقق فريق الخزينة في عام 2024 إنجازًا بارزًا في إدارة محفظة الصكوك الخاصة بالبنك بفعالية وكفاءة. وبالرغم من التحديات الناتجة عن تغير ظروف السوق وارتفاع معدلات الأرباح، تمكّن فريق الخزينة من تحقيق توازن دقيق بين المخاطر والعائد من خلال المراقبة المستمرة والتعديلات الاستراتيجية المناسبة. ومع بدء تراجع المعدلات واستمرار هذا الاتجاه، أصبح البنك في موقع قوي لاغتنام الفرص الواعدة في سوق الصكوك، حيث تظل المحفظة مُهيكلة بشكل مثالي للاستفادة من انخفاض المعدلات، ما يضمن الاستقرار المالي والنمو المستدام فيما يتعلق بإدارة الودائع من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والعملاء من الشركات، اعتمد البنك استراتيجية توازن بين تحقيق عوائد تنافسية وإدارة المخاطر بحكمة. وتم تصميم منتجات ودائع مخصصة تتماشى مع ظروف السوق.

ما مكّن البنك من الاحتفاظ بالمودعين الحاليين وجذب تدفقات جديدة على الرغم من ارتفاع المعدلات. وقد شكّلت قاعدة الودائع المتنوعة، التي تشمل مزيجًا من المنتجات قصيرة وطويلة الأجل عبر مختلف فئات العملاء، حجر الزاوية في استراتيجية السيولة للبنك، ما أدى إلى تحسين تكاليف التمويل ودعم النمو المستدام.

كما حقق فريق الخزينة أداءً قويًا في إدارة العملات الأجنبية حيث تعامل بفعالية مع تقلبات السوق واحتياجات العملاء.

ومن خلال اعتماد استراتيجيات التحوط وتقديم حلول مخصصة، ساعد البنك عملاءه على تخفيف المخاطر المرتبطة بالعملات وحمايتهم من تقلبات أسعار الصرف السلبية. ساهم هذا النهج في تعزيز مصالح العملاء وترسيخ سمعة البنك كشريك موثوق في إدارة مخاطر العملات الأجنبية.

علاوة على ذلك، وسّع البنك شبكة شركائه من البنوك والمؤسسات المالية، ما عزز تعاملاته الخزينية وأمّن تنفيذ المعاملات بشكل أكثر كفاءة. ساعد هذا التنويع في تحسين التسعير، وتعزيز السيولة، وتقليل مخاطر التركيز، ما أتاح إدارة أكثر كفاءة للتدفقات النقدية والتمويل. وقد عززت هذه الجهود علاقات البنك مع المؤسسات المالية العالمية، ومكّنته من الاستفادة من الفرص الناشئة في بيئة السوق الديناميكية المتزايدة.

الاستشارات المصرفية الاستثمارية

في عام 2024، أطلق بنك لِشا قسم الاستشارات المصرفية الاستثمارية، ما شكّل إضافة هامة إلى محفظته من الخدمات المالية المتكاملة. يوفر هذا القسم مجموعة شاملة من الحلول الاستشارية للعملاء في مختلف القطاعات، بما في ذلك الاستشارات في مجالات التمويل الاستراتيجي للشركات، والاندماج والاستحواذ، والاستشارات الخاصة بأسواق رأس المال الدينية، وأسواق رأس المال الأسهمية، بالإضافة إلى استشارات إعادة الهيكلة.

وقد حقق الفريق نجاحًا ملحوظًا في عامه الأول، حيث تمكّن من تأمين عدد من المهام البارزة في مجالات جمع رأس المال، والاندماج والاستحواذ، وأسواق رأس المال الأسهمية. كما عمل كمدير رئيسي مشترك في عمليتين متميزتين في أسواق رأس المال الدينية:

مدير إصدار مشترك

لايملون ر.ق٥٠٠ إصدار صكوك بقيمة قطري، وهي أول صكوك للشركات يتم إصدارها بالريال القطر

سبتمبر ٢٠٢٤

مدير إصدار مشترك

إصدار صكوك إضافية ضمن الشريحة الأولى بقيمة 300 مليون دولار أمريكي

سبتمبر ٢٠٢٤

التركيز الاستراتيجي والنمو المستقبلي

يُعدّ نجاح القسم في مراحله الأولى دليلًا على قدرته في تحديد الفرص الاستراتيجية والاقتصادية عبر قطاعات متعددة ومنتجات متنوعة.

كما يجري الفريق محادثات متقدمة مع مجموعة من العملاء والعملاء المحتملين في مختلف القطاعات في قطر للحصول على مهام جديدة في مجالات الاندماج والاستحواذ، وأسواق رأس المال، وخدمات إعادة الهيكلة.

وللمحافظة على هذا الزخم، يواصل القسم توسيع فريقه من المهنيين، مع الاستفادة من التآزر بين أقسام البنك المختلفة لتطوير حلول مالية هيكلية مبتكرة تلبّي احتياجات الشركات في قطر.

الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

تبقى الملكية الخاصة عنصرًا أساسيًا لاستراتيجيات بنك لِشا، حيث يركز البنك على الاستثمار في الأسواق الخاصة والمشاركة في الاستثمارات مع شركاء محدودين رائدين. وفي عام ٢٠٢٤، ركز فريق الملكية الخاصة على بناء منصات استثمارية عبر ثلاثة ركائز استراتيجية: الطيران، والتعليم والضيافة. وعمل الفريق بجدية على دراسة الفرص الاستثمارية العالمية، مع التركيز على بناء منصات مستقلة مع الحفاظ على المرونة لمتابعة المزيد من الفرص الواعدة.

الأصول الخاضعة للإدارة

ر.ق ٣.٩ مليار

لمحة عن إنجازات عام ٢٠٢٤

حقق فريق الملكية الخاصة في بنك لِشا مجموعة من الإنجازات خلال العام، أبرزها

- **استثمار مشترك في واحدة من أكبر منصات التعليم في المملك المتحدة وأوروبا:** شراكة استراتيجية للاستفادة من النمو في قطاع التعليم
- **استثمار في مزود رائد لتكنولوجيا الدفع الإلكتروني:** ما يعكس اهتمام البنك بالتقنيات المالية المبتكرة
- **استحواذ استراتيجي على خمس طائرات بوينج مؤجرة لشركة طيران خليجية رائدة:** خطوة هائلة في إطار تعزيز حضور البنك في قطاع الطيران وتأجير الطائرات

التخارج من شركة ديفيد موريس إنترناشونال المحدودة

نجح بنك لِشا في التخارج من شركة ديفيد موريس إنترناشونال المحدودة، العلامة التجارية الرائدة في المجوهرات الفاخرة، من خلال صفقة بقيمة ٧٠ مليون جنيه إسترليني. وقد حقق هذا التخارج عائدات بلغت ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني، ما يمثل عائدًا استثماريًا مميزًا للبنك الذي كان قد استحوذ على حصة ٥٠% في الشركة في عام ٢٠١٤.

تأسست ديفيد موريس إنترناشونال عام ١٩٦٢ في المملكة المتحدة، وتشتهر بمجموعاتها الفاخرة وعملائها المتميزين، بما في ذلك أفراد العائلات المالكة وأصحاب الثروات الكبيرة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وعلى مدار السنوات، ساهم بنك لِشا في توسيع انتشار الشركة، من خلال افتتاح متجر رئيسي في شارع نيو بوند في لندن، ومتاجر إضافية في فرنسا والإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن امتيازات في قطر والكويت. يعكس هذا التخارج الناجح قدرة بنك لِشا على اكتشاف الفرص الاستثمارية الاستثنائية ودعمها، وتحقيق عوائد قوية للمساهمين.

الاستحواذ على بنك بيريكي

قام بنك لِشا باتمام الاستحواذ على كامل رأس مال بنك بيريكي في كازاخستان بنجاح

بنك بيريكي هو بنك متعدد الأغراض، يقدم خدمات للأفراد والشركات في جميع أنحاء كازاخستان من خلال شبكة من 18 فرعًا. يمثل هذا الاستحواذ خطوة استراتيجية في تعزيز محفظة الاستثمار الخاصة بالبنك.

الاستثمار العقاري

في عام 2024، تبنّت إدارة الاستثمار العقاري في بنك لِشا استراتيجية ديناميكية تهدف إلى تنويع المحفظة، وتحسين أداء الأصول، وتوفير قيمة مستدامة على المدى الطويل للمساهمين. ركّزت الإدارة على استحواذ أصول عالية الجودة مدرّة للدخل، وتحسين الكفاءة التشغيلية للمحفظة الحالية من خلال إدارة أصول استباقية.

الأرقام المتعلقة بالاستثمار العقاري

(كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤)

٢ ر.ق مليار	حقوق ملكية المستثمر الحالية	٢.٥ ر.ق مليار	إجمالي رأس المال المحصل منذ التأسيس	٤.٥ ر.ق مليار	الأصول الحالية الخاضعة للإدارة	٥.٤ ر.ق مليار	الأصول الخاضعة للإدارة منذ التأسيس

التحولات الاستراتيجية والاستحواذات الرئيسية

استراتيجية الاستثمار العقاري الدولية: التركيز على العقارات السكنية متعددة العائلات

استجابةً للتقلبات المتزايدة في سوق المكاتب في الولايات المتحدة وظروف التمويل الصعبة، وجّه فريق الاستثمار العقاري اهتمامه نحو قطاع العقارات السكنية متعددة العائلات. تمثّل هذا التحول في الاستحواذ على Alta Federal Hill، وهو عقار سكني فاخر في بالتيمور في ولاية ماريلاند. وينسجم هذا التوجه مع هدف بنك لِشا المتمثل في استهداف الفئات العقارية القوية التي توفر عوائد مستقرة وإمكانات نمو.

الاستثمارات العقارية المحلية في قطر

عزّزت الإدارة تركيزها على السوق القطرية لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمارات العقارية المحلية. ومن أبرز الإنجازات:

- الاستحواذ على AP 21 أول عقار ضمن برنامج جديد يهدف إلى تأمين أصول مدرّة للدخل في قطر.
- شراء مبنى سكني في اللؤلؤة - قطر، في خطوة تعكس التزام الإدارة بتوسيع محفظتها بأصول عالية الجودة مدرّة للدخل داخل السوق المحلية.

استراتيجيات إدارة الأصول الاستباقية

إلى جانب الاستحواذات، نفذت الإدارة استراتيجية استباقية لإدارة الأصول، حيث أولت الأولوية لتحسين المحفظة الحالية.

ومن خلال التعاون الوثيق مع مديري الأصول، تم تطوير خطط عمل تُحسّن من توافق الاستثمارات مع ظروف السوق، ما يضمن استقرار التوزيعات واستمرار النمو. ساهم هذا النهجفي تمكين الفريق من مواجهة تقلبات السوق بفعالية مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية.

نظرة نحو المستقبل

تمضي إدارة الاستثمارات العقارية في بنك لِشا بخطى ثابتة نحو تحقيق عوائد قوية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع تعزيز وجودها في الأسواق المحلية والإقليمية. ومن خلال استهداف أصول عالية الجودة، والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية، والحفاظ على التركيز على الإدارة الاستباقية، تتأهب الإدارة للاستفادة من الفرص الناشئة وخلق قيمة لأصحاب المصلحة.

شراكات لتعزيز إدارة الأصول

تمضي إدارة الاستثمارات العقارية في بنك لِشا بخطى ثابتة نحو تحقيق عوائد قوية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع تعزيز وجودها في الأسواق المحلية والإقليمية. ومن خلال استهداف أصول عالية الجودة، والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية، والحفاظ على التركيز على الإدارة الاستباقية، تتأهب الإدارة للاستفادة من الفرص الناشئة وخلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة.

حرم نورث كوربورت 90

سياتل
الاستحواذ: فبراير 2020

شركة تكنولوجيا الرعاية الصحية (المرحلة 1)

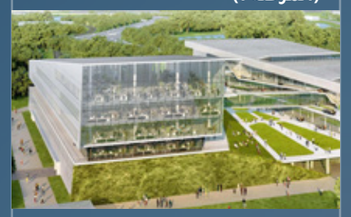

اوهيو
الاستحواذ: أبريل 2021

شركة تكنولوجيا الرعاية الصحية (المرحلة ٢)

اوهيو
الاستحواذ: نوفمبر 2022

مقر شركة بي إس إن سبورتس

تكساس
الاستحواذ: أغسطس 2020

فورتين555

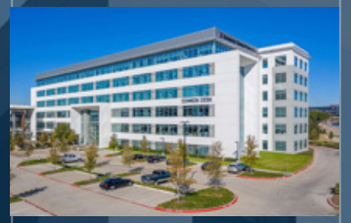

تكساس
الاستحواذ: سبتمبر 2021

ألتا فيدرال هيل

ماريلاند
االاستحواذ: يناير 2024

مبنى ذا غراند 2في باباغو بارك سنتر

اريزونا
الاستحواذ: ديسمبر 2020

تن ويست كوربوريت سنتر

تكساس
الاستحواذ: نوفمبر 2021

واترواي بلازا 1

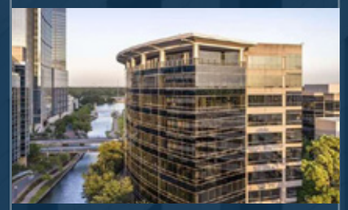

تكساس
الاستحواذ: يناير 2021

غايتواي بلازا

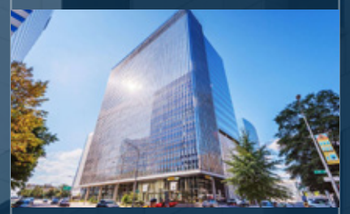

فيرجينيا
الاستحواذ: يونيو 2022

ا ب 21

الدوحة
الاستحواذ: اغسطس 2024

المراجعة التشغيلية

42 إدارة المخاطر

43 التدقيق الداخلي

43 الامتثال ومكافحة غسل الأموال

43 الشؤون القانونية

44 هيئة الرقابة الشرعية

45 العمليات

45 تكنولوجيا المعلومات

المراجعة التشغيلية

إدارة المخاطر

يعمل بنك لِشا بشكل أساسي في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويعتمد نجاحه المستمر وسمعته الحسنة بشكل كبير على قدرته على تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف المخاطر أثناء البحث عن الفرص التجارية.

ويسعى البنك إلى إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر من خلال تبني خطة إدارة مخاطر واضحة ورسمية ومصممة بشكل استراتيجي وقابلة للتنفيذ. وبالتالي، نفذ بنك لِشا إطارًا شاملًا لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر عبر جميع الوحدات التجارية وكل عوامل المخاطر المادية.

يتيح لنا هذا النهج التعامل بمرونة مع العديد من المخاطر الحرجة التي يتعرّض لها البنك. يتمثل هدفنا في تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد لتحسين خلق القيمة والاستدامة، إذ يتم وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر على المستوى التنظيمي مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات.

يُطلب من جميع موظفي بنك لِشا الإلمام بسياسات إدارة المخاطر ذات الصلة بأنشطتهم، ومعرفة كيفية تصعيد المخاطر الفعلية أو المحتملة، والتمتع بمستوى مناسب من الوعي بعملية إدارة المخاطر بما يتماشى مع أدوارهم.

تُعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمال بنك لِشا وعملية صنع القرار، حيث يتواجد فريق إدارة المخاطر بشكل فعّال في مختلف اللجان الإدارية للبنك ويتواصل ويتعاون باستمرار مع الإدارات ووحدات الأعمال الأخرى.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الرئيسية عن ملف المخاطر في البنك ويضع إطار إدارة المخاطر. ويحدد المجلس رغبة البنك في المخاطرة، وهي مقدار المخاطر التي يقبل بنك لِشا بتحمّلها أو السماح بها أو التعرض لها في أيّ وقت ضمن سياق استراتيجيته التجارية. وتُعتبر هذه الرغبة عنصرًا حاسمًا في إدارة المخاطر عبر البنك.

يسعى بنك لِشا بشكل مستمر لضمان أن تكون خطة إدارة المخاطر فعّالة ومؤثرة، ما يمكّنه من مواجهة مختلف أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاستثمار والسوق والسيولة والعمليات والسمعة. ويساهم هذا الالتزام في حماية مصالح عملائه والمساهمين.

(للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول برنامج إدارة المخاطر لبنك لِشا، يرجى مراجعة قسم حوكمة الشركات في هذا التقرير)

١ تحديد المخاطر

يحدد بنك لِشا ويقيّم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على مستويات البنك المختلفة كجزء من عملية إدارة المخاطر. ويتم تحديد المخاطر بشكل أساسي من قبل الوحدات التجارية المعنية باعتبارها خط الدفاع الأول، ويتم تقييمها بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر.

٢ التخفيف

اعتماداً على رغبة البنك في المخاطرة واستراتيجيته، يسعى بنك لِشا إلى اتخاذ إجراءات لتقليل تأثير أو احتمالية المخاطر المحددة من خلال تنفيذ خطط الاستجابة للمخاطر، واتخاذ إجراءات وقائية، ووضع خطط طوارئ لتقليل العواقب السلبية المحتملة لأحداث المخاطر.

٣ تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، يتم تحليل احتمالية حدوثها وتأثيرها لتحديد شدة كل مخاطرة وأهميتها. ويستخدم البنك مجموعة متنوعة من التقنيات والمنهجيات لقياس أنواع مختلفة من المخاطر اعتماداً على طبيعة المخاطر.

٤ إعداد التقارير

تقدم إدارة المخاطر تقارير منتظمة وتشارك المعلومات عند المخاطر المحددة، وتقييمها، والاستراتيجيات الموضوعة لإدارتها، مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك وحدات الأعمال، واللجان المختلفة، ومجلس الإدارة، لضمان أن يكونوا على دراية بالمخاطر التي قد تؤثر على البنك، والمساهمة في عمليات صنع القرار.

٥ الرصد

يجري بنك لِشا مراجعة دورية لمخاطر التعرض المحددة ويحدثها، ويقيّم المخاطر المحتملة الجديدة، ويبقى على اطلاع دائم بالعوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على البنك.

التدقيق الداخلي

يحتفظ بنك لِشا بوظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، حيث يتم تعيين مدير التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام ويقوم بالإبلاغ مباشرة إليها. يضمن هذا الهيكل الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، بينما يتعاون البنك مع شركة ديلويت، إحدى شركات التدقيق الأربعة الكبرى البارزة، لتعزيز ودعم وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك في أداء أدوارها ومسؤولياتها.

تتحمل الإدارة المسؤولية الرئيسية لتطوير وصيانة أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة القوية، بالإضافة إلى الوقاية والكشف عن المخالفات والاحتيال. ويلعب التدقيق الداخلي دورًا محوريًا من خلال تقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البنك بشكل مستقل، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية. تعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة، وتتبع نهج تدقيق قائم على المخاطر، ملتزمة بالمعايير الدولية التي حددها معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات في هذا المجال.

يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر سنويًا من قبل قسم التدقيق الداخلي قبل أن تعتمدها لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، مع مرونة في إجراء التحديثات حسب الحاجة. تتم مشاركة النتائج مع الإدارة، وتُقدّم تقارير شاملة تحتوي على الاستنتاجات والتوصيات والتحديثات الدورية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ومجلس الإدارة للمراجعة واتخاذ الإجراءات اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم التدقيق الداخلي تقارير دورية تفصيلية توضح الغرض والسلطة والمسؤوليات والأدا لأنشطته، مع معالجة القضايا حسب طلب المجلس.

في عام 2024، قدّم مدير التدقيق الداخلي الملاحظات الرئيسية والمخاطر المرتبطة بها، مع التوصيات للتصديق والتحسين، بما يتماشى مع خطة التدقيق المعتمدة والقضايا الهامة الأخرى والطلبات المحددة من لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال. وتم إبلاغ اللجنة بطبيعة ومدى الملاحظات التي تم طرحها في الوظائف التي خضعت للمراجعة، ما يضمن استمرارية التوافق مع أهداف الحوكمة وإدارة المخاطر والأهداف التشغيلية.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يولي بنك لِشا اهتمامًا كبيرًا بالامتثال والالتزام القانوني للحفاظ على المعايير الأخلاقية وحماية العملاء والمساهمين من المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال المحتملة. فالالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها يعزّز مصداقية البنك وشرعية عملياته التجارية. لهذا الغرض، أنشأ بنك لِشا قسمًا متخصصًا في الامتثال يُعنى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يحرص قسم الامتثال على ضمان توافق سياساته وأنشطته مع القوانين واللوائح ذات الصلة، تحت إشراف الجهات التنظيمية المختلفة، بما في ذلك مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة أسواق المال القطرية. ويعمل القسم وفقًا لدليل امتثال رسمي معتمد من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، حيث ينفذ آليات وسياسات عبر البنك لضمان الامتثال لتلك القوانين واللوائح المعمول بها.

تتم مراقبة وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال، تحت إشراف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام، بشكل دوري لتقييم فعاليتها وامتثالها للمعايير القانونية والتنظيمية. ويقوم رئيس قسم الامتثال بتقديم تقارير دورية إلى اللجنة، مع إطلاع أعضاء المجلس على القضايا الحرجة المتعلقة بالامتثال، بما في ذلك الاحتيال، وتضارب المصالح، والقضايا الأخلاقية، والمراجعات الداخلية، والتطورات التنظيمية. يسمح هذا النهج المهيكل بالمراقبة الاستباقية للمناطق عالية المخاطر، ما يعزز ثقافة الشفافية والنزاهة القانونية داخل بنك لِشا.

الشؤون القانونية

تتولى الوحدة القانونية المتخصصة في بنك لِشا مهمة التخفيف من المخاطر القانونية التي قد يتعرض لها البنك. تقوم الوحدة بمراجعة شاملة للوثائق، وتقديم الاستشارات القانونية، والإشراف على القضايا القانونية ضمن إطار قانوني محدد بوضوح. يضمن هذا النهج الاستباقي أن يعمل البنك ضمن حدود القانون مع حماية مصالحه.

هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور محمد أحمين
عضو

الشيخ الدكتور / عبد العزيز خ ح ع القصار
عضو

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه

قامت هيئة الرقابة الشرعية للبنك ("الهيئة") بمراجعة العقود، والعمليات، والمنتجات الخاصة بالبنك، والتي عُرضت عليها. كما قامت الهيئة بمراجعة القوائم المالية الموحدة، وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024، وترى الهيئة أن هذه العمليات لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

نسأل الله التوفيق للجميع لما يحبه ويرضاه.

الشيخ الدكتور وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

العمليات

يستعد بنك لِشا لإطلاق عدة مشاريع ومبادرات تهدف إلى تبسيط العمليات اليومية وتعزيز تجربة العملاء والموظفين على حد سواء. ويلعب قسم العمليات دورًا حيويًا في إدارة مجموعة واسعة من الوظائف التشغيلية عبر القطاعات الأساسية للبنك، بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والخزينة، والاستثمارات العقارية والملكية الخاصة.

في عام 2024، وسّع القسم دعمه ليشمل خطين استراتيجيين جديدين في الأعمال: إدارة الأصول والخدمات الاستشارية. شهد القسم زيادة بنسبة 26% في عدد المعاملات مقارنة بحجم المعاملات في عام 2023، كما أدار أصولًا خاضعة الإدارة بقيمة 8 ملايين ريال قطري. وتم تعزيز هذا التوسع من خلال الإدارة الناجحة لتسعة منتجات استثمارية جديدة، ما ساهم في تنويع العروض الحالية للبنك. وبفضل فريق متميز يتمتع بخبرات عالمية واسعة في القطاع المصرفي، اضطلع القسم بدور محوري في تعزيز الكفاءة التشغيلية، ورفع مستويات الدقة، وتحسين الأداء في جميع مجالات عمله.

تماشيًا مع التزامه بالتميز التشغيلي، اعتمد قسم العمليات نموذجًا تشغيليًا موحدًا، حيث أعاد هيكلة العمليات القائمة وتحسينها. وخضعت السياسات والإجراءات لمراجعة دقيقة وتحديثات لضمان الامتثال لأفضل الممارسات الدولية، مع وضع ضوابط توثيق صارمة للعمليات تحدد بوضوح أدوار القسم ومسؤولياته.

بناءً على ترقية النظام المصرفي الأساسي العام الماضي، أطلق القسم مجموعة من مبادرات الأتمتة والرقمنة التي ساهمت بشكل كبير في تحسين كفاءة العمليات وضمان جودة الخدمة. ومن أبرز هذه الإنجازات، التكامل الناجح مع مزودي البيانات الآلية لجمع ومعالجة بيانات السوق الديناميكية للأدوات المالي ما عزز بشكل ملحوظ دقة البيانات وتوقيتها.

بفضل فريق عمل ذي كفاءة عالية وأدوات متقدمة، يواصل قسم العمليات في بنك لِشا تعزيز مرونته وقدرته على تلبية جميع المتطلبات التشغيلية بفعالية. وفي إطار رؤية الإدارة العليا لتعزيز كفاءة العمليات، تم إطلاق عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين تجربة العملاء عند الانضمام، وإعادة تصميم التقارير الحالية، وتطوير قدرات التفاعل الفوري مع الأنظمة.

وفي ظل التوسع الجغرافي للبنك وتنويع محفظته من المنتجات والخدمات، يبقى قسم العمليات ملتزمًا بتقديم وظائف دعم شاملة تلبي احتياجات الأعمال المتزايدة للبنك. ويواصل القسم التركيز على المرونة وسرعة الاستجابة، بما يضمن تنفيذ العمليات بسلاسة وفعالية، مع التكيف المستمر مع الديناميكيات المتغيرة في السوق المصرفي.

تكنولوجيا المعلومات

في عام 2024، حقق بنك لِشا إنجازات بارزة في مسيرته نحو في عام 2024، حقق بنك لِشا إنجازات بارزة في مسيرته نحو التحول الرقمي، مع التركيز على الابتكار وكفاءة العمليات وتحسين تجارب المستخدمين. كان من أبرز هذه الإنجازات تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات المتطور، الذي تم استضافته على منصة Azure. سحابة يدمج هذا الحل الشامل العديد من الوظائف الرئيسية بما في ذلك المالية، وعمليات المشتريات، والموارد البشرية، وخدمة الموظفين الذاتية. وقد ساهم هذا نظام ERP في تبسيط العمليات الداخلية وتعزيز التجارب للموردين والعملاء، ما يعزز التزام البنك بالتميز

علاوة على ذلك، أكمل البنك تحديثًا شاملًا لأنظمة الهاتف، موائمًا إياها مع أحدث التطورات التكنولوجية. وقد حسّنت هذه التحديثات من قدرات التواصل وضمنت استمرارية العمليات بطريقة مرنة ومتطورة.

وكجزء من مسيرته المستمرة نحو الرقمنة، نفّذ بنك لِشا العديد من التحسينات على الأنظمة، معززًا تركيزه الاستراتيجي على أتمتة العمليات والابتكار. وقد أصبح البنك أول مؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تقوم بالترقية إلى نظام Temenos Transact R23، وهو حل مبتكر يعزز العمليات ويقوي القدرات المصرفية الأساسية.

ساهمت هذه المبادرات بشكل كبير في تحسين كفاءة العمليات، ما أثمر عن تقديم خدمة عالية الجودة ووضع بنك لِشا في موقع ريادي كمؤسسة مالية جاهزة للمستقبل.

علاوة على ذلك، يتجلّى التزام بنك لِشا بالتحول الرقمي من خلال استثماراته الكبيرة في تطوير البنية التحتية الرقمية. وقد نجح البنك في تنفيذ نظام إدارة علاقات العملاء المعتمد على السحابة، ما أسهم في تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والأمان والموثوقية، استفادت منها بشكل خاص خدمات البنك الخاصة وإدارة علاقات العملاء.

وفي إطار التزامه المستمر بتحقيق التميز التشغيلي، نفّذ بنك لِشا سلسلة من المبادرات الشاملة لإعادة هندسة العمليات، ساهمت في تعزيز الكفاءة وضمان توافق العمليات التشغيلية مع مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة والمستدامة.

تجسّد هذه الإنجازات التزام البنك بتوظيف أحدث التقنيات لتحسين جودة الخدمات، وتعزيز كفاءة العمليات، والحفاظ على ميزة تنافسية قوية في قطاع الخدمات المالية.

مراجعة
الاستدامة

48 مواردنا البشرية

50 معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

مواردنا البشرية

في بنك لِشا، نؤمن بأنّ موظفينا هم أعظم أصولنا وركيزة نجاحنا المستدام. وفي عام 2024، أكدنا التزامنا بتوفير بيئة عمل مهنية تشجّع على الابتكار والشمولية، إدراكًا منّا لأهمية دور فريق العمل المحوري في تحقيق النمو المستدام ورفع الكفاءة التشغيلية. وقد شهد العام تنفيذ مجموعة من التحسينات الجوهرية على سياسات وإجراءات الموارد البشرية، بهدف زيادة رضا الموظفين، وتفعيل مشاركتهم وتحفيزهم، مع التركيز على التحسين المستمر.

تنمية المواهب والتدريب

حقق فريق الموارد البشرية إنجازات لافتة في استقطاب نخبة من الكفاءات، من خلال تعيين قيادات عليا ورؤساء أقسام يدعمون تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. كما واصل برنامج التدريب الداخلي دوره المحوري في استراتيجية تطوير المواهب، حيث وفّر للطلاب خبرات عملية قيّمة، وتأهيلًا مهنيًا شاملًا، وتقييمات أداء تساهم في فتح آفاق وظيفية واعدة. وفي إطار شراكاتنا مع مؤسسات تدريبية رائدة، أطلق البنك برامج تدريبية متقدمة تهدف إلى تعزيز مهارات الموظفين وتمكينهم من مواكبة أحدث التطورات في القطاع المصرفي.

بما في ذلك التغيرات التنظيمية وورش العمل والتقنيات الناشئة. كما عمل البنك على تنفيذ مبادرات متخصصة مثل تخطيط المسارات المهنية وبرامج الإرشاد، لدعم الموظفين في تحقيق طموحاتهم المهنية. ومن منطلق التزامنا بتطوير الأداء الوظيفي، أطلق البنك منصة تقنية مبتكرة لتعزيز مشاركة الموظفين وإدارة الأداء. حيث تتيح المنصة تتبع الأهداف الوظيفية والتقدم المحرز فيها. وتشكل هذه الخطوة جزءًا من استراتيجية شاملة لتخطيط وتنمية الكفاءات. من خلال هذه الجهود المتكاملة، يرسّخ بنك لِشا مكانته كمؤسسة مالية رائدة تسعى إلى تحقيق النجاح المستدام في قطاع مالي ديناميكي ومتغيّر باستمرار.

التحسينات التشغيلية

في إطار سعي بنك لِشا لتحسين الأداء التشغيلي، تم تطوير نظام تخطيط موارد المؤسسة الذي يوفر للموظفين أدوات الخدمة الذاتية، وقدرات إدارة الأداء ونظامًا مركزيًا لحفظ السجلات. لدعم هذه التحسينات، قمنا بإطلاق مبادرات تشمل بوابة داخلية للموارد البشرية، وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبرامج العافية، ومبادرات للتواصل مع المجتمع.

بهدف تعزيز الروابط المجتمعية وتحسين رفاهية الموظفين. كما قمنا بتطبيق آليات منتظمة لتلقي التغذية الراجعة، وبرامج لتقدير الموظفين، وتوفير موارد لدعم الصحة النفسية. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل حاليًا على استكشاف فكرة تنظيم اجتماعات فصلية بين الإدارة والموظفين لتعزيز الشفافية والتواصل المفتوح. تجسد هذه التحسينات التزام بنك لِشا بتعزيز الكفاءة التشغيلية وخلق بيئة عمل داعمة تسهم في رفاهية الموظفين وتحفيزهم.

التنوع والشمول

يشكل التنوع والشمول جوهر قيم بنك لِشا. وفي عام 2024، أصبحنا أول بنك في قطر يحصل على شهادة أفضل بيئة عمل® للسنة الثانية على التوالي، تقديرًا لالتزامنا بتطوير ثقافة بيئة العمل الاستثنائية. يتألف فريق عملنا من 22 جنسية متنوعة، 33% منهم من النساء، ما يعكس التزامنا بتعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح للجميع فرصة المساهمة والمشاركة. فالتنوع والشمول في بنك لِشا ليسا مجرد قيمتين نلتزم بهما، بل هما جزء أساسي من ثقافتنا التنظيمية. ومن خلال تعزيز بيئة شاملة، نتيح للأفراد ،مشاركة وجهات نظرهم ومواهبهم الفريدة ما يساهم في خلق بيئة يشعر فيها الجميع بالانتماء.

وسوف نواصل تنظيم برامج تدريبية وتوعوية في مجال التنوع والشمول لتعزيز هذه القيم في جميع مستويات المنظمة.

٣٤%
منهم من النساء

٢٢
جنسية متنوعة

تماسك الفريق

من منطلق إدراكنا أن التعاون يغذي الابتكار والقدرة على التكيف، أنشأنا برامج تشاركية مثل نوادي الفن والعافية والكرة الطائرة. وقد عززت هذه المبادرات تماسك الفريق، مما عزز بيئة مثمرة وداعمة. وقد أتيحت للموظفين فرص للمشاركة في الأنشطة التي لا تقتصر على بناء الصداقات الحميمة فحسب، بل تعزز أيضاً الإبداع والرفاهية الذهنية.

كما أننا نشجع المشاريع المشتركة بين الإدارات وأنشطة بناء الفريق لزيادة تعزيز التعاون والتواصل داخل المؤسسة، وبينما نتطلع إلى المستقبل، يظل بنك ليشا ثابتًا في تفانيه في تمكين القوى العاملة لديه وتبني التنوع وتعزيز التعاون كعناصر أساسية في رؤيتنا الاستراتيجية للنجاح. ومن خلال الاستثمار في موظفينا، فإننا نستثمر في مستقبل بنك ليشا.

اليوم الوطني لدولة قطر

تبرع مؤسسة قطر الخيرية - طيف

التوعية بسرطان الثدي

اليوم العالمي للبيئة

اليوم الوطني الرياضي

صحور الموظفين

التوعية بالتوحد

اليوم العالمي للمرأة

معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يواصل بنك لِشا التزامه الراسخ بتعزيز معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات كجزء من مهمته الأوسع لتحقيق قيمة مستدامة. وفي عام ٢٠٢٤، أحرزنا تقدمًا ملحوظًا في العديد من المبادرات المتعلقة بهذه المعايير، ما يعكس تفانينا في تحقيق الشفافية والمساءلة والحفاظ على البيئة. وتتجلى هذه الجهود في تقرير معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الشامل الذي قمنا بإعداده، ويتضمن أبرز الإنجازات التالية:

الاستدامة في العمليات

أطلق بنك لِشا مبادرات شاملة لإدارة النفايات وإعادة التدوير في جميع مكاتبه. تهدف هذه البرامج إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ودعم الممارسات المستدامة في كافة العمليات التشغيلية.

تحسين الإفصاحات المتعلقة بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ارتقى بنك لِشا بجودة الإفصاحات المتعلقة بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال دمج البيانات النوعية والكمية، ما يضمن شفافية أكبر تجاه الأطراف المعنية. وتتماشى هذه التحسينات مع أفضل الممارسات الدولية وتعزّز من مستوى المساءلة

المواد المعاد تدويرها	كمية المعاد تدويرها (بالأطنان)	كمية ثاني أكسيد الكربون المكافئة (التي تم توفيرها (بالأطنان
الورق/الكرتون	٠.٠٩٥	٠.٣٤
البلاستيك	٠.٠٧	٠.١٠

الالتزام بالاستدامة في الاستثمارات العقارية

تُظهر محفظة بنك لِشا العقارية في الولايات المتحدة التزامه المتواصل بدمج الاستدامة في استراتيجيات الاستثمار الأساسية ، حصلت الريادة في الطاقة والتصميم البيئي)، ما يعكس تركيز البنك على المسؤولية) LEED العديد من الممتلكات على شهادات بيئية مرموقة من البيئية إلى جانب النجاح المالي.

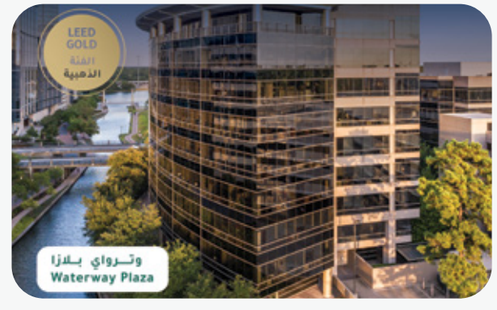

إطار معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

حوكمة الشركات

- خصوصية وأمن البيانات
- أخلاقيات العمل والنزاهة
- إدارة المخاطر
- الامتثال
- الشفافية والمساءلة
- التكنولوجيا والابتكار
- الأعمال المسؤولة

الحوكمة البيئية

- تغير المناخ

الحوكمة الاقتصادية

- الأداء المالي
- التمويل المستدام

الحوكمة الاجتماعية

- التنوع والمساواة والشمولية
- الرأسمال البشري
- الشمول المالي
- المسؤولية الاجتماعية للشركات
- مشاركة أصحاب المصلحة
- تجربة العملاء

بورصة قطر - تقييم لوحة معلومات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يواصل بنك لِشا تحقيق التميز في مجال معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث حافظ على تصنيف عالٍ في تقرير الاستدامة ومعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن بورصة قطر. فقد حافظ البنك على تصنيف قوي بنسبة 88% في عام 2024، مع أداء ثابت في المجالات الرئيسية

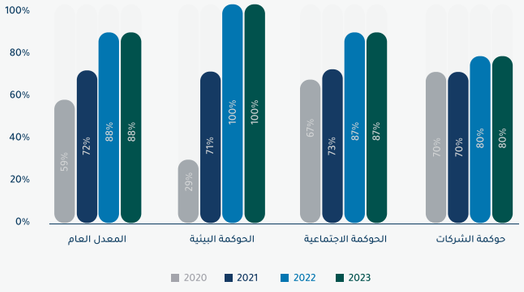

يوم التربة العالمي مع مبادرة "حديقة ونبات"

احتفل بنك لشا باليوم العالمي للتربة في الخامس من ديسمبر من خلال فعالية مجتمعية بعنوان "حديقة ونبات" أقيمت في المدينة التعليمية. ركزت المبادرة على تعزيز المناظر الطبيعية المحلية من خلال زراعة الأشجار وتعزيز المساحات الخضراء، وتعزيز التزام البنك بالاستدامة البيئية واحتفالاً بالذكرى السادسة عشرة لتأسيس البنك، قام المشاركون بزراعة 16 شجرة، بما في ذلك الأنواع النادرة مثل أكاسيا أرابيكا. تعد هذه المبادرة جزءًا من نهج الاستدامة البيئية الأوسع لبنك لشا، مما يعكس تفانيه في تعزيز التنمية المستدامة ودعم الجهود البيئية العالمي.

نجحت مبادرة "حديقة ونبات"، التي تقودها مؤسسة قطر، في زراعة أكثر من 25000 شجرة حتى الآن، مما يعكس التزامها بالاستدامة. ترحب هذه المبادرة، التي تقام في المدينة التعليمية، بشركات القطاع الخاص في قطر للمشاركة في جهودها الخضراء. ويعتبر بنك لشا شريكًا ضيفًا فخورًا يدعم القضية بينما تعمل مؤسسة قطر على تمكين الشركات من الانخراط في إجراءات مستدامة ذات مغزى، وتعزيز نهج تعاوني نحو الحفاظ على البيئة.

حوكمة الشركات

57 مقدمة

57 إطار الحوكمة

57 هيكل الملكية والمساهمون

58 مجلس الإدارة

66 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

69 الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

74 حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

78 حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

79 الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

79 إفصاحات الحوكمة

80 تقرير المدقق الخارجي على حوكمة الشركات

82 تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

87 تقييم مجلس الإدارة بشأن مراجعة حوكمة الشركات و الرقابة الداخلية

تقرير حوكمة الشركات

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٤:

فبراير

بنك لِشا يعقد اجتماعه السنوي للجمعية العمومية العادية وغير العادية

مايو

عقد البنك اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية (AGM),
حيث قام المساهمون
الموافقة على تعيين السيد/ ناصر الهاجري.
تعيين ثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة
- السيد/ مشعل محمد المحمود
- السيد/ عبد الرحمن عرفان توتونجي
- السيد/ محمد علي السليطي

بيان الحوكمة
من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يُسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة حول الحوكمة المؤسسية للعام المالي ٢٠٢٤.
في ظل التحولات الجوهرية التي تشهدها الأسواق العالمية والتطورات المستمرة في الأطر التنظيمية، تظل شركة بنك لِشا ذ.م.م (شركة عامة) ملتزمة بترسيخ ممارسات الحوكمة كركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والنمو والابتكار على المدى الطويل. فالحوكمة الفعالة لا تقتصر على الامتثال فحسب، بل تُعد جزءًا لا يتجزأ من هوية البنك المؤسسية، وتتطلب مشاركة استباقية من جميع أصحاب المصلحة.

يعكس شعارنا لهذا العام– "توسيع النطاق، وتعزيز القيمة "– تركيزنا الاستراتيجي على تنمية قدراتنا التشغيلية، مع اغتنام فرص النمو المستدام. ومن خلال ممارسات الحوكمة المنضبطة وإدارة المخاطر القوية، تمكنا من وضع أسس راسخة للنمو الفعّال وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا وجميع الأطراف المعنية.

ومع سعينا لتحقيق النمو الاستراتيجي، وتنويع محفظتنا الاستثمارية، واغتنام الفرص الناشئة، يؤكد مجلس الإدارة أنه للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ امتثل بنك لِشا بالكامل لمتطلبات الحوكمة المنصوص عليها في مدونة قواعد الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بالإضافة إلى لوائح الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما يؤكد المجلس التزام البنك المستمر بجميع الأنظمة واللوائح المنظمة لوضعه كشركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك دليل قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاته اللاحقة.

يعكس هذا التقرير التزامنا الراسخ بمبادئ الشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة. وبالنظر إلى المستقبل، سنواصل تطوير ممارسات الحوكمة لدينا لمواكبة متطلبات بيئة الأعمال المتغيرة باستمرار وتعزيز مكانتنا التنافسي.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يقدم تقرير الحوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "بنك لِشا"). ويتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، والقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك لِشا أنّ وجود نظام فعال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أنّ بنك لِشا التزم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالأحكام المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية كما هو محدد في المادة ٣ من النظام المذكور. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك التقارير المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية نصف السنوية وربع السنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية والمعلومات المتعلقة بالجمعية العمومية السنوية العادية وغير العادية ، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة في أنظمة بورصة قطر.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية وآليات إدارة المخطر وتعزيز عمليات الامتثال. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك. كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك لِشا بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٤، واصل بنك لِشا تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الاستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. من. وبعد تحديث دليل حوكمة الشركات في ديسمبر ٢٠٢٣، قمنا أيضًا بمراجعة سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة، وسياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤ ويتم تضمين تقرير الحوكمة الشامل لعام ٢٠٢٤ كملحق في التقرير السنوي للبنك، ويشكل جزءًا لا يتجزأ منه. .ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٤ للحصول على الموافقة عليه، كما يمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.leshabank.com.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ اليوم، فإنّ رأس المال المدفوع والمصدر للبنك يبلغ ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة ومليون ريال قطري)، مقسم إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

يمكن لمساهمي بنك لِشا ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناءً على النظام الاساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية العادية قبل نهاية شهر أبريل. ويكون التصويت على البنود المدرجة على جدول الأعمال بالموافقة أو بالرفض برفع الأيدي. ويجوز لجميع المساهمين، بمن فيهم صغار المستثمرين، الحق في تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية البنود التالية:

- اعتماد بيان الدخل السنوي والميزانية العمومية
- الموافقة على مكافآت مجلس الإدارة وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة
- انتخاب مجلس الإدارة عند انتهاء ولايته أو ولاية أحد أعضائه
- الموافقة على توزيع الأرباح (إن وجدت)
- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين والموافقة على أتعابهم السنوية
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

١/٣ المساهمون الرئيسيون

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تشمل قائمة المساهمين الذي يملكون أكثر من ٥٪ من رأسمال البنك الأسماء التالية؛ كما:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شيفت ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذمم.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١٠٩,٥١٧,٧٩٠	٩.٧٨٪

٢/٣ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن مركز قطر للمال ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وضع البنك المستندات التالية بمتناول المساهمين:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني).
- النظام الأساسي (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني).

٣/٣ الجمعية العمومية العادية المنعقدة في عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، عقد بنك لِشا اجتماعين للجمعية العامة السنوية واجتماعًا واحدًا للجمعية العامة غير العادية لتعزيز مشاركة المساهمين. عُقد الاجتماع الأول للجمعية العامة والجمعية العامة غير العادية حضورياً بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٤، في تمام الساعة ٥:٠٠ مساءً في فندق موندريان الدوحة، لاجون الخليج الغربي، الدوحة. وحضره مساهمون يمثلون ٧٣٦,٠٦٢,٠٣٢ سهمًا، ما يعادل نحو ٦٥,٧٢٪ من إجمالي رأس المال المصدر للبنك. عُقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة افتراضيًا عبر تطبيق Zoom يوم الثلاثاء، ٢٨ مايو ٢٠٢٤، في تمام الساعة ٤:٠٠ مساءً بتوقيت الدوحة. وحضر هذا الاجتماع مساهمون يمثلون ٦٤٦,٢٧١,٥٠٣ سهمًا، يشكل نحو ٥٧,٧٠٪ من إجمالي رأس المال المصدر للبنك.
أكد الاجتماعان التزام البنك بالشفافية وإمكانية الوصول والحوكمة الرشيدة.

٤/٣ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك لِشا حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد البيانات المالية المدققة المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

علاوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك لِشا حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفيما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤. مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة إعداد الاستراتيجية العامة لبنك لِشا وتحديد التوجه الاستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على أعمال الإدارة.

١/٤ تشكيل مجلس الإدارة

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يتكون مجلس الإدارة من تسعة (٩) أعضاء، أربعة (٤) منهم أعضاء مستقلون وخمسة (٥) أعضاء غير مستقلين. يجوز للمساهمين الاستراتيجيين في البنك، وفقًا للنظام الأساسي، تعيين عضوين في مجلس الإدارة، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة الذي يتم تعيينه في جميع الأوقات من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. يتم انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارةبالاقتراع السري في الجمعية العامة السنوية للمساهمين. يتولى المدراء المنتخبون والمعينون مهامهم لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم.

٢/٤ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك لِشا، يتكوّن مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما يجب أن يتمتّع أعضاء المجلس بالمؤهلات المهنية المناسبة، وبسجلّ حافل بالنجاحات يمكّنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق باستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكونوا على اطلاع بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها، وأن يلتزموا بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفي ما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكلّ عضو:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
أعيد تعيينه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ("الزبارة")
عدد الأسهم المملوكة مباشرة : لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة بشكل غير مباشر: ٢٣١,٤٥٨,٣٨٧ (٢٠,٦٦٦٪)
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة:١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

توّلى سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني منصب وزير التجارة والصناعة في نوفمبر ٢٠٢٤. يتمتع سعادته بخبرة قيادية وإدارية واسعة، حيث شغل العديد من المناصب العليا في مؤسسات محلية ودولية. يشغل سعادته حاليًا العديد من الأدوار البارزة في قطر، بما في ذلك عضوية المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ومجلس التخطيط الوطني، وعضوية اللجنة العليا لإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، يشغل سعادته منصب رئيس هيئة مركز قطر للمال ورئيس المجلس الاستشاري لهيئة ترويج الاستثمار. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة أوريدو، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة الخطوط الجوية القطرية وشركة قطر للتأمين. خلال مسيرته المهنية، عمل سعادته رئيسًا للاستثمار في آسيا وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار، بالإضافة إلى العديد من الأدوار القيادية الأخرى، بما في ذلك رئيسًا للاستثمار في وقف مؤسسة قطر من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. كما لعب دورًا رئيسيًا في إدارة الاستثمارات في مصرف قطر المركزي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة مدرسة قطر للدراسات المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية ونائب رئيس مجلس إدارة فودافون قطر بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. بالإضافة إلى ذلك، كان عضوًا في مجلس إدارة العديد من المنظمات البارزة، بما في ذلك الأهلي بنك، شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري، ناقلات، بهارتي إيرتل، وسيمنز قطر. يحمل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريماونت في الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة HEC Paris.

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي، أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٧,٠٠٠ (٠,٠٠١٪)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، وهو عضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الامتثال. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلّد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، كما أنه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي والقانون وتنفيذه وقانون الشريعة.

السيد ابراهيم محمد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٣٠٠٠ (٠,٠٢٦٨٪)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو أيضاً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

السيد ناصر علي الهاجري
انتُخب في عام ٢٠٢٤ حتى انتهاء مدة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
يُمثل شركة بروق للتجارة ذ.م.م.
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد.
عدد الأسهم المملوكة لشركة بروق للتجارة ذ.م.م: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠٪)

كان السيد ناصر الهاجري عضو في مجلس إدارة بنك لِشا منذ عام ٢٠٢٤. وهو أيضًا عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات ("NRCGC") . يحمل درجة الدكتوراه في المالية والمصرفية من جامعة عبد الملك السعدي في المغرب.

السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يُمثل كافة المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٦٪)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو في لجنة التدقيق و إدارة المخاطر و الامتثال. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

السيد محمد علي السليطي
تم انتخابه في عام ٢٠٢٤ حتى نهاية فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين
يمثل شركة أزوم للاستثمار العقاري
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م: ١٠٩,٥١٧,٧٩٠ (٩,٧٨٪)

تم تعيين السيد السليطي عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا في عام ٢٠٢٤، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة أزوم للاستثمار العقاري. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة قطر.

السيد مشعل محمد المحمود
عضو غير تنفيذي - تم انتخابه في عام ٢٠٢٤ حتى نهاية فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٧١٣,٠٠٠ (٠,٠٦٤٪)

تم تعيين السيد مشعل عضوًا في مجلس إدارة بنك لِشا في عام ٢٠٢٤. كما أنه عضو في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أزوم للاستثمار العقاري. وبفضل خبرته الواسعة في مجالي المالية والإدارة، لعب دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاستراتيجي والتميز التشغيلي داخل المؤسسات التي يشغل فيها مناصب قيادية. يحمل السيد مشعل درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة من جامعة قطر.

السيد عيسى محمد المهندي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثّل شركة شفت ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة: ١٠٠,٠٠٠ (٠,٠٠٩٪)
عدد الأسهم المملوكة من شفت ذ.م.م. ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠٪)

انتُخب السيد المهندي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢، وهو عضو في اللجنة التنفيذية وقد شغل العديد من المناصب الإدارية والعليا في Ooredoo قطر حيث تنقّل من منصب مدير ضمان الإيرادات ومتابعة الامتثال في الشركة إلى منصب مدير أول للشؤون المالية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، قبل ترقيته ليستلم منصب الرئيس المالي الذي لا يزال يشغله حتى اليوم. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة Ooredoo فلسطين وسلطنة عمان، وفي شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل السيد المهندي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة ماريماونت وماجستير إدارة الأعمال في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من جامعة HEC Paris.

السيد عبد الرحمن عرفان توتونجي
تم انتخابه في عام ٢٠٢٤ حتى نهاية فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين
يمثل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة شاهة للاستثمار والعقارات ذ.م.م: ١١٢,٠٠٠,٠٠٠(١٠٪)

يشغل السيد توتونجي منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا وعضوًا في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال منذ عام ٢٠٢٤. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ستارلينك.
يحمل السيد توتونجي درجة البكالوريوس في الإدارة مع تركيز على إدارة الموارد البشرية، وتمويل العقارات، والتطوير العقاري من جامعة جورج واشنطن.

٣/٤ الأعضاء المستقلون

يعتبر المدير مستقلاً لغرض الخدمة في مجلس الإدارة أو أي لجنة من لجان المجلس إذا استوفى معايير الاستقلال التي وضعها مجلس الإدارة. وتشمل هذه المعايير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة؛
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مدقق الحسابات الخارجي للبنك؛
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

يستوفي أعضاء مجلس إدارة بنك لِشا المستقلون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤/٤ دور رئيس مجلس الإدارة ومسؤولياته

وفقًا للنظام الأساسي لبنك لِشا، يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة في جميع الأوقات من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. في عام ٢٠٢٤، واصل رئيس مجلس الإدارة تقديم القيادة الاستراتيجية في جميع جوانب أنشطة المجلس، مع ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها، والإشراف على التنفيذ الفعّال لقرارات المجلس.

كما ينص النظام الأساسي على أن نائب رئيس المجلس يتولى مهام ومسؤوليات رئيس المجلس في حال تعذر عليه القيام بها.

المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة:

- قيادة المجلس: الإشراف على أنشطة المجلس ولجانه، وضمان كفاءتها وفعاليتها.
- المتحدث الرسمي والتواصل: العمل كممثل رئيسي للمجلس والتواصل الأساسي مع الرئيس التنفيذي، مع المحافظة على عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة تحديثات أعمال البنك.
- تنسيق الاجتماعات: ترؤس وتنسيق اجتماعات المجلس، وضمان معالجة القضايا ذات الصلة في الوقت المناسب وإدارة الشؤون الخارجية للمجلس.
- الاستشارة الاستراتيجية: الحفاظ على التواصل المستمر مع أعضاء المجلس بشأن القضايا المتعلقة بالاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر.
- الكفاءة التشغيلية: ضمان فعالية وكفاءة عمل المجلس، وتنسيق جداول أعمال الاجتماعات وحزم المعلومات مع أمين سر المجلس.
- الموافقة على جدول الأعمال: الموافقة على جداول أعمال الاجتماعات، مع مراعاة المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس.
- مشاركة المجلس: تشجيع المشاركة الفعالة والجماعية لأعضاء المجلس للوفاء بمسؤولياتهم بما يخدم مصلحة البنك.
- الوصول إلى المعلومات: ضمان حصول أعضاء المجلس على المعلومات الشاملة والمحدثة في الوقت المناسب، والتي تشمل:
  - تحديثات حول أعمال البنك واستراتيجيته وشؤونه.
  - الموارد اللازمة لتنفيذ مسؤوليات المجلس، بما في ذلك التقارير المنتظمة من الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
  - معلومات عن استراتيجيات الإدارة وخططها وسياساتها والمؤشرات الرئيسية للأداء.
- التواصل مع المساهمين: إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين ونقل آرائهم إلى المجلس.
- ديناميكيات المجلس: تعزيز العلاقات البناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وتشجيع العمل الجماعي والتوافق.
- الامتثال للحوكمة: إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بالامتثال لقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، وتفويض متابعة الامتثال إلى اللجان المختصة عند الضرورة.
- تقييم الأداء: التأكد من وجود عمليات لتقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه بشكل فردي، وتفويض هذه المهمة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت مع تقديم النتائج إلى المجلس.
- الإشراف على الجمعية العامة السنوية: ترؤس اجتماعات الجمعية العامة السنوية، وضمان تنظيمها الفعّال بمساعدة أمين سر المجلس، وتقديم معلومات كافية للمساهمين حول أداء البنك.
- التدريب والتطوير: التأكد من حصول جميع أعضاء المجلس على تدريب منتظم، بما في ذلك برامج التوجيه، وتخصيص ميزانية سنوية لتطوير المجلس.
- معايير حوكمة الشركات: الالتزام بأعلى معايير حوكمة الشركات وفقًا للأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية.
- سياسة الإفصاح والتواصل: الإشراف على تنفيذ سياسة الإفصاح والتواصل الخاصة بالبنك.
- صلاحيات التوقيع: التوقيع على التقرير السنوي للبنك وتقرير حوكمة الشركات..

٥/٤ اجتماعات مجلس الإدارة

١/٥/٤ أمين سرّ مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تعيين أمين سر لمجلس الإدارة لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه، بالإضافة إلى المهام الأخرى التي يوافق عليها المجلس. ويجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس وصول مباشر إلى أمين السر.

في ٢٣ مارس ٢٠٢٢، قرر مجلس الإدارة إعادة تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمين السر. كما تشغل منصب رئيس الشؤون القانونية والامتثال في البنك، وتمتلك أكثر من ١٧ عامًا من الخبرة في مجال القانون والامتثال وحوكمة الشركات. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيس الشؤون القانونية في فودافون قطر.

يمكن تلخيص المهام الرئيسية لأمين السر على الشكل التالي:

١. **محاضر الاجتماعات والسجلات:**
- إعداد والمحافظة على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان.
- الاحتفاظ بسجل مفصل لجميع القرارات الصادرة عن المجلس ولجانه في سجل مخصص لتسهيل متابعة الأمور القابلة لتنفيذ.

٢. **تنسيق الاجتماعات:**
- التعاون مع رئيس المجلس ورؤساء اللجان لإعداد وتنظيم جداول أعمال الاجتماعات والمواد والجداول الزمنية.
- تسهيل عملية التواصل بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.

٣. **الدعوات وطلبات جدول الأعمال:**
- إرسال الدعوات نيابةً عن رئيس المجلس إلى أعضاء المجلس والمشاركين في الاجتماعات.
- استلام ودمج طلبات الأعضاء لإدراج بنود في جدول الأعمال.

٤. **الوصول إلى المعلومات:**
- ضمان الوصول الفوري وغير المقيد لجميع المعلومات والوثائق والبيانات ذات الصلة التي يحتاجها أعضاء المجلس.

٥. **الامتثال والتصديقات:**
- إدارة جمع تعهدات أعضاء المجلس المتعلقة بالفصل بين المهام وفقًا لقانون الشركات التجارية وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢/٥/٤ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

يجب أن يجتمع مجلس الإدارة ما لا يقل عن ست مرات سنويًا في مقر البنك أو أي موقع آخر يحدده أعضاء المجلس.

يمكن أيضًا جدولة اجتماعات إضافية عند الحاجة لمعالجة المسائل العاجلة أو المتطلبات الخاصة.

٣/٥/٤ الحضور والنصاب

١. **الحضور والمشاركة:**
- من المتوقع أن يستعد أعضاء مجلس الإدارة بشكل كافٍ، ويحضروا، ويشاركوا بفعالية في اجتماعات المجلس ولجانه.

٢. **الغياب والاستقالة:**
- يُعتبر أي عضو في المجلس قد استقال تلقائيًا إذا تغيب عن أكثر من ثلاث اجتماعات متتالية دون عذر مقبول من المجلس.

٣. **النصاب القانوني والتمثيل بالوكالة:**
- يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه عند حضور الأغلبية.
- يجوز لأي عضو في المجلس أو اللجان حضور الاجتماعات من خلال توكيل خطي يمنحه لعضو آخر حاضر في الاجتماع.
- لا يجوز لأي عضو أن يكون وكيلاً لأكثر من عضو واحد، ويكون للعضو الذي يحمل التوكيل صوتان.
- يجب تسجيل جميع التوكيلات في محاضر الاجتماع وحفظها لدى أمين السر.

٤. **التصويت والقرارات:**
- يتم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة ولجانه بالأغلبية البسيطة.
- في حالة التعادل في الأصوات، يكون لرئيس المجلس (أو نائب الرئيس في غيابه) صوت مرجح.
- لا يملك رؤساء اللجان صوتًا مرجحًا.

٥. **حضور المشاركين غير المصوتين:**
- يحضر الرئيس التنفيذي وأمين السر جميع اجتماعات المجلس دون حق التصويت.
- يجوز دعوة مشاركين إضافيين لحضور الاجتماعات بناءً على موافقة رئيس المجلس لمناقشة بنود محددة في جدول الأعمال.

وفي عام ٢٠٢٤، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢٤/٠١/٢٤	جميع الأعضاء
٢٠٢٤/٠٤/٢٣	٤ أعضاء بما في ذلك نائب الرئيس
٢٠٢٤/٠٥/٠٥	٥ أعضاء بما ف ذلك الرئيس
٢٠٢٤/٠٥/٢٨	٥ أعضاء بما في ذلك الرئيس
٢٠٢٤/٠٦/٢٤	جميع الأعضاء
٢٠٢٤/٠٧/٢٣	٨ أعضاء بما في ذلك الرئيس
٢٠٢٤/١٠/١٦	جميع الأعضاء
٢٠٢٤/١٢/١٥	جميع الأعضاء

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢٤ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق وادارة المخاطر والإمتثال	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني (الرئيس)	٨/٧	١/١	--	--
السيد محمد يوسف المانع (نائب الرئيس)	٨/٨	--	٦/٦	--
السيد إبراهيم محمد إبراهيم الجيدة	٨/٨	--	--	٥/٥
السيد عيسى محمد المهندي	٨/٨	٢/٢	٢/٢	٢/٢
السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري	٨/٧	--	٢/٢	٢/٢
السيد سعد ناصر الكعبي	٠/١	--	--	١/١
السيد جاسم محمد الكعبي	١/٣	١/١	--	١/٣
السيد ناصر علي الهاجري	٤/٤	--	--	٢/٢
السيد محمد علي السليطي	٤/٤	١/١	--	--
السيد مشعل محمد المحمود	٤/٤	--	٤/٤	--
السيد عبد الرحمن عرفان توتونجي	٤/٤	١/١	٤/٤	--

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤ هي:

- تعديل النظام الأساسي للبنك، وسياسة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وسياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٣
- الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٤

٦/٤ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا وكلّ لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٧/٤ مراجعة أداء مجلس الإدارة

بعد انتخاب عدد من الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤، يظل مجلس إدارة بنك لِشا ملتزمًا بالحفاظ على أعلى معايير المساءلة والحوكمة. يعمل المجلس وفقًا لسياسة أداء مجلس الإدارة ولجانه، والتي تحدد الإطار العام لتقييم مدى فعالية المجلس في أداء أدواره ومسؤولياته وضمان المساءلة أمام اصحاب المصلحة.

أنشأ المجلس عملية تقييم أداء مستمرة لقياس كفاءة مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه بشكل فردي. في عام ٢٠٢٤، أجرى جميع أعضاء المجلس تقييمًا ذاتيًا سنويًا شمل:

- مساهماتهم وتفاعلهم داخل المجلس ولجانه.
- جودة المخرجات وفعالية اتخاذ القرار.
- مدى فهمهم لأدوارهم ومسؤولياتهم.

كما شمل التقييم جمع ملاحظات حول هيكل المجلس وعملياته وديناميكية المجلس ولجانه، بالإضافة إلى وجهات النظر المتعلقة بأدواره ومسؤولياته.

النتائج الرئيسية والإجراءات المتخذة:

- تم عرض نتائج التقييمات على المجلس بكامل أعضائه.
- سيتم معالجة أي قضايا أو مخاوف تم تحديدها خلال التقييم من خلال إجراءات متابعة فعالة.

بالإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس الإدارة مراجعة سنوية لأداء الإدارة التنفيذية لعام ٢٠٢٤، حيث أظهرت النتائج رضا المجلس المستمر عن أداء الفريق التنفيذي.

المراجعة والتقارير:
قامت لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات بمراجعة نتائج جميع التقييمات ورفعت نتائجها إلى مجلس الإدارة. وعليه، قام المجلس بتقييم أدائه العام وأداء لجانه الفرعية بما يتماشى مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

خلص التقييم إلى أن مجلس الإدارة ولجانه الفرعية يجسدون بشكل ناجح ثقافة البنك وقيمه ومعايير الحوكمة الخاصة به، مما يضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك والمتطلبات التنظيمية.

٨/٤ التطوير والتعلم

تضمن سياسة التوجيه والتدريب لأعضاء مجلس إدارة بنك لِشا، كما هو موضح في دليل حوكمة الشركات، أن يخضع أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لبرنامج توجيهي شامل، يشمل تدريب مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى برنامج توجيهي للأعضاء الجدد، إلى جانب توفير فرص التدريب والتطوير المستمر.

تهدف هذه السياسة إلى تزويد الأعضاء بالمهارات والمعرفة اللازمة لأداء أدوارهم ومسؤولياتهم بفعالية، كما تدعم التعلم المستمر من خلال برامج تطوير مخصصة تواكب الاتجاهات الناشئة وأفضل ممارسات الحوكمة والأولويات الاستراتيجية.

يظل البنك ملتزمًا بترسيخ ثقافة التحسين المستمر وبناء القدرات لتمكين مجلس الإدارة ولجانه من التكيف بمرونة مع المتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال ومعايير الحوكمة.

٩/٤ فصل المسؤوليات وحظر الجمع بين المناصب

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى

الاسم	الاسم عضوية مجلس الإدارة في بنك لِشا	عضوية مجالس الإدارة والمناصب العليا في شركات أخرى
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	• رئيس مجلس الإدارة	• وزير التجارة والصناعة • عضو في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ومجلس التخطيط الوطني، واللجنة العليا لإعداد الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية • رئيس مجلس إدارة مجموعة أوريدو • رئيس مجلس إدارة مركز قطر للمال ورئيس المجلس الاستشاري لوكالة ترويج الاستثمار • عضو مجلس إدارة مجموعة الخطوط الجوية القطرية • عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين
السيد محمد يوسف المانع	• نائب رئيس مجلس الإدارة • لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	• نائب رئيس اللجنة الأولمبية القطرية • عضو اللجنة الأولمبية العربية • عضو مجلس الشورى • رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى
السيد ناصر علي الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• مدير الرقابة المالية والإدارية الخاصة في مكتب سمو الأمير الوالد
السيد محمد علي السليطي	• عضو مجلس الإدارة • اللجنة التنفيذية	• عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أزوم للاستثمار العقاري
السيد مشعل محمد المحمود	• عضو مجلس الإدارة • لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	• عضو مجلس الأمناء في هيئة متاحف قطر • مدير إدارة الشؤون الاقتصادية في الديوان الأميري
السيد إبراهيم الجيدة	• عضو مجلس الإدارة • لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• الرئيس التنفيذي للمجموعة وكبير المهندسين المعماريين في المكتب العربي للهندسة
السيد محمد الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• عضو في الديوان الأميري
السيد عيسى محمد المهندي	• عضو مجلس الإدارة • اللجنة التنفيذية	• الرئيس المالي في أوريدو • عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم للتأمين على الحياة والتأمين الطبي • عضو مجلس إدارة شركة ستارلينك • عضو مجلس إدارة أوريدو عمان
السيد عبد الرحمن عرفان توتونجي	• عضو مجلس الإدارة • لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال • اللجنة التنفيذية	• رئيس مجلس إدارة شركة ستارلينك

١٠/٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يُصنف أي من أعضاء مجلس الإدارة كمديرين تنفيذيين، وبالتالي لا تُقدم أي مكافآت مقابل الخدمات المقدمة.

كما أن جميع الأفراد الذين يشغلون منصب عضو مجلس إدارة بأي صفة أخرى داخل بنك لِشا لن يتلقوا أي تعويضات مقابل خدماتهم.

قام بنك لِشا بتنفيذ سياسة تحدد المبادئ والمنهجية الخاصة بتحديد مكافآت مجلس الإدارة، والتي تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية.

للعام ٢٠٢٤، وافق مجلس الإدارة على مكافآت الأعضاء وفقًا لقواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها، بما يعكس أداء الأعضاء خلال العام. ويبلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٣,١ مليون ريال قطري.

١١/٤ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، فيما يتصل بعملهم، أن يطالبوا أي طرف ثالث بأي دفعات أو غيرها من المزايا سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يقبلوا أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك. ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح بصورة فردية.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع على النتائج المالية والتي تحصل على مكافآت من البنك من التداول في الأوراق المالية لبنك لِشا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على عدم علمهم بأيّ حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأيّ من المعاملات المبرمة مع البنك، وللإفصاح عن أيّ تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم. في عام ٢٠٢٤ وكما جرت العادة سنويًا، تم التوقيع على بيان تضارب المصالح من قبل الأعضاء الحاليين وجميع الأعضاء الذين تم انتخابهم حديثًا لعضوية مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤

١٢/٤ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢٤، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها من قبل بنك لِشا.

كما امتثل أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذ المتطلبات خلال عام ٢٠٢٤. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفيما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة تم الإفصاح عنها:

	شركاء (ر.ق'٠٠٠)	مختلف* (ر.ق'٠٠٠)
بيان المركز المالي الموحد		
الأصول الأخرى		٩,١٠٠
أرصدة العميل		٣٠,٨٠٤
الخصوم المحتفظ بها للبيع	١٣,٧٢٣	
بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية		
النفقات التشغيلية الأخرى		(١,٦٠٧)
الصكوك خارج الميزانية العمومية		
الأصول الخاضعة للإدارة		١٥٥,٠٢٧

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

١٣/٤ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك لِشا ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك لِشا بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. كما يشرف مجلس الإدارة أيضاً على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

الحوكمة الداخلية والضوابط الداخلية
- اعتماد دليل حوكمة الشركات لوضع ضوابط قوية للإفصاح والرقابة الداخلية، وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال التنظيمي.

التخطيط الاستراتيجي والإشراف
- اعتماد ومراجعة التوجه الاستراتيجي للبنك، بما في ذلك استراتيجيات الوحدات الأساسية للأعمال.
- تحديد، ومراجعة، والموافقة على الأهداف المالية، والميزانية السنوية، والسياسات والمبادئ المحاسبية.

إدارة المخاطر
- الموافقة على استراتيجية إدارة المخاطر للبنك، ومستوى المخاطر المقبول، والسياسات المرتبطة بها، ومراقبتها.
- ضمان قيام الإدارة بتنفيذ أطر وأنظمة وضوابط فعالة لإدارة المخاطر.
- ضمان الامتثال التنظيمي

الإشراف المالي ورأس المال
- مراقبة هيكل رأس المال في البنك والإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية والمعاملات المتعلقة بالأصول.
- مراجعة ومتابعة التقارير المالية والتأكد من توافق الأداء المالي مع الأهداف الاستراتيجية والميزانية.

التعيينات التنفيذية والتعويضات
- الموافقة على تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين وحزم مكافآتهم، بالإضافة إلى برامج الحوافز للموظفين.

التواصل مع المساهمين والتقارير
- الموافقة على ترتيبات الجمعية العامة السنوية والاجتماعات الأخرى للمساهمين.
- التوصية للجمعية العامة السنوية بالموافقة على التقرير السنوي للبنك، والحسابات، وسياسات المكافآت.
- اقتراح تعيين المدققين الخارجيين ورفع التوصيات الخاصة بذلك وفقًا للنظام الأساسي والقوانين المعمول بها.

سياسة توزيع الأرباح
- تحديد سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالبنك.

الامتثال والتقارير
- الموافقة على السياسات المطلوبة بموجب لوائح حوكمة الشركات والقوانين المعمول بها.
- مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة حول القضايا الرئيسية، والتي تشمل:
  - العلاقات مع الجهات التنظيمية.
  - قضايا الموارد البشرية.
  - الدعاوى القضائية والمطالبات والمسائل التأمينية.
  - مكافحة الاحتيال، والأمن، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات.
  - إدارة استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.
  - علاقات المستثمرين والتواصل العام.
  - المسؤولية الاجتماعية للشركات.
  - أنظمة المعلومات والتكنولوجيا.

أداء مجلس الإدارة ولجانه
- مراجعة والموافقة على محاضر اجتماعات المجلس واللجان.
- إنشاء ومراجعة الأطر المرجعية للجان المجلس.
- إجراء مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجانه.

تفويض الصلاحيات
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات فيما يخص النفقات والإقراض وغيرها من المخاطر المالية.

مراقبة الامتثال
- ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية.

مسؤوليات أخرى
- التعامل مع أي مسؤوليات إضافية كما هو مطلوب بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

١٤/٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

المهارات والمؤهلات
- امتلاك المهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة بعمليات البنك وأنشطته التجارية.

الواجب الائتماني
- أداء الواجبات الائتمانية بصدق وأمانة وبما يخدم المصالح التجارية للبنك على أفضل وجه.

السلوك الأخلاقي
- الالتزام بمتطلبات السرية وتجنب تضارب المصالح.
- والشفافية أثناء تنفيذ مسؤولياتهم كأعضاء في مجلس الإدارة.
- الامتثال القانوني.
- التصرف وفقًا للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي والامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها.

النزاهة
- الحفاظ على سجل قانوني نظيف خالٍ من أي إدانات بجرائم أو جنايات أو مخالفات تمس النزاهة والأمانة.

الإفصاح عن تضارب المصالح
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تتعارض مع الأداء السليم للواجبات والمسؤوليات.

الحضور والمشاركة
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة للمساهمين بانتظام، والمشاركة الفعالة في المناقشات وعمليات اتخاذ القرار.

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لِبْشا ثلاث لجان فرعية لمساعدته في أداء واجباته والتزاماته ورفع التقارير إلى المجلس بشأن الأعمال التي تتولاها. وقد وافق مجلس الإدارة في البنك على تشكيل اللجان التالية وحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق معتمد لكل لجنة.

بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢، أصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل تشكيل كلّ لجنة من لجان المجلس، مع مراعاة معايير العضوية المنصوص عليها في اختصاصات كلّ لجنة.

١/٥ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال

تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق.
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنوية والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة وإدخالها في التقرير السنوي.
- تحديد إجراءات اختيار والتعاقد وتسمية مدققي الحسابات الخارجيين و ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد مدير التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- استعراض واعتماد ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي للإدارة مع مدير التدقيق الداخلي
- مراجعة أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- استلام تقارير ربع سنوية من مدير التدقيق الداخلي حول أنشطة التدقيق ونتائجه.
- مراجعة فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من مدير إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة فيما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية.
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.

٢/٥ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة إجراءات ترشيح واختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وترشّح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس.
- التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء.
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين مدير التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال.
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
- وضع خطط التعاقب الوظيفي للوظائف التنفيذية الرئيسية ولمجلس الإدارة واللجان وتطوير الخطط التدريبية اللازمة وعرضها على المجلس للموافقة عليها
- وضع سياسة الأجور وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس لمراجعتها وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلا عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين السر، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس.

٣/٥ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستثمارية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزانة وأداؤها.
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٤ هي:

اللجنة	اللجنة التوصيات والقررات الصادرة في عام ٢٠٢٤
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	• التوصية بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات وشطب الديون والتقييمات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة. • التوصية بالموافقة على تقارير الوظائف الرقابية الرئيسية، بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال. • التوصية بالموافقة على السياسات الرقابية الأساسية، بما في ذلك الامتثال (مكافحة غسل الأموال) والمخاطر. • التوصية بإعادة تعيين شركة "ديلويت" لتقديم خدمات التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٤. • التوصية بالموافقة على التقرير السنوي، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية.
اللجنة التنفيذية	• مراجعة والتوصية بالموافقة على الميزانية السنوية، وخطة الأعمال، والاستراتيجية، مع تقديم التوضيحات والتبريرات لاعتمادها وأي تغييرات لاحقة عليها. • التوصية بالموافقة على صفقات البنك واستثماراته وغيرها من المعاملات المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، في حدود الصلاحيات المعتمدة في مصفوفة تفويض الصلاحيات.
لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• التوصية بالموافقة على التقرير السنوي، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية على التقارير المالية. • مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه التنفيذية والإدارة التنفيذية لعام 2024. • التوصية بتعديل الهيكل التنظيمي للبنك. • التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على خطة التعاقب الوظيفي لعام 2024 • التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على دليل التوظيف المحدث • التوصية والموافقة على الأمور المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

٤/٥ هيئة الرقابة الشرعية

هي عبارة عن هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة تتولى تقديم المشورة للمجلس وإدارة البنك بشأن أمور الالتزام بالشريعة الإسلامية ومراجعة أنشطة البنك التجارية والاستثمارية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل وخمسة (5) أعضاء كحد أقصى. وكما في 31 ديسمبر 2024، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة أعضاء، اختير أحدهم رئيساً عن طريق الانتخاب. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. لا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	المنصب	نوع العضوية
الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة وعضو تنفيذي	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور محمد أهمين	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربع اجتماعات، بالإضافة إلى ٢٥ اجتماعًا تم عقدها عبر تفويض السلطة إلى العضو الرئاسي والتنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية.
تناولت هذه الاجتماعات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الشرعي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن منتجات وخدمات البنك، وضمان الامتثال المستمر لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إصدار الفتاوى الشرعية والتوصيات المتعلقة بالمنتجات والخدمات والوثائق القانونية ذات الصلة والمعاملات التي يجريها البنك.

تشرف هيئة الرقابة الشرعية على أنشطة وظيفة الامتثال الشرعي داخل البنك وتصدر تقريرًا سنويًا يتضمن تفاصيل أنشطة هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المبلغ عنها وحساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم التقرير السنوي خلال الجمعية العامة السنوية.
كما يستعرض التقرير القوائم المالية للبنك

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

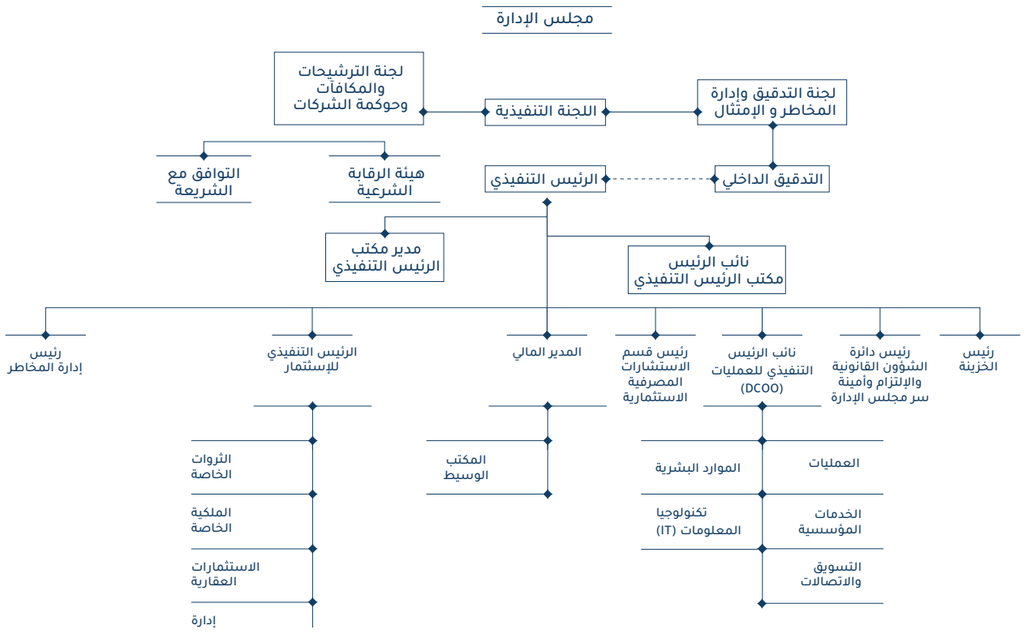

١/٦ اللجان الإدارية

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع ملخص عن أعمال اللجان الإدارية إلى مجلس الإدارة لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصّلة لكلّ لجنة في "ميثاق الاختصاصات" الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليه في دليل الحوكمة الخاص بالبنك:

١/١/٦ لجنة الاستثمار

- مراجعة الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة ومتابعة الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء الأنشطة الاستثمارية للبنك.

٢/١/٦ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، وومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة، والتوصية بها وتنفيذها.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
- متابعة ومراجعة أداء أنشطة حافظة الائتمان والتوصية و/أو رفع عروض ائتمان على المجلس لاتخاذ القرارات بشأنها عند الضرورة فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك.

٣/١/٦ لجنة الأصول والخصوم

- هي سلطة القرار الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٤/١/٦ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمها للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي؛
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ؛
- مراجعة المشاكل في أنظمة البنك والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

٢/٦ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٤، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١١ يوليو ٢٠٢٤

يشغل محمد إسماعيل العمادي حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا، مستندًا إلى أكثر من سبعة عشر عامًا من الخبرة الواسعة والمتنوعة في القطاع المصرفي. ويُعرف العمادي بكونه أحد القيادات البارزة في هذا المجال، حيث اكتسب خبرة واسعة في عدة مجالات مصرفية، تشمل المصرفية التجارية والتجزئة والخاصة والدولية والاستثمارية.

إلى جانب دوره المحوري كرئيس تنفيذي للبنك، يتولى محمد العمادي منصب رئيس مجلس إدارة شركة أوريكس كورنيش للتطوير ش.م.ق.ع، حيث يواصل إبراز قدراته القيادية الواسعة.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل العمادي منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الأعمال في مصرف الريان، حيث لعب دورًا رئيسيًا في تحقيق نجاحات كبيرة للمصرف. وقد أسهمت قيادته الفاعلة وفهمه العميق للقطاع المصرفي في تطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تركز على العملاء، مما عزز من نمو الأعمال وأسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

على مدار مسيرته المهنية المتميزة، أثبت محمد العمادي التزامه الراسخ، وقدرته القيادية الفريدة، وفهمه العميق للصناعة المصرفية. وقد حظيت إنجازاته وإسهاماته بتقدير كبير، مما جعله من الشخصيات البارزة والمؤثرة في القطاع المالي.

إلى جانب إنجازاته المهنية، يتمتع العمادي بخلفية تعليمية قوية، حيث حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، مما عزز من قدراته المالية ونهجه الاستراتيجي في قيادة الأعمال.

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

جلين جونستون هو الرئيس التنفيذي للاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال المصرفية الاستثمارات وإدارتها. يُشرف جلين حالياً على أعمال الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية وإدارة الثروات، بما في ذلك وظيفة الاستثمار العامة للبنك.

بدأ مسيرته المهنية في جولدمان ساكس في قسم الاستثمار المصرفي في سيدني، وانتقل بعد ذلك إلى لندن حيث شغل منصب المدير التنفيذي في قسم الاستثمار المصرفي في المملكة المتحدة.

وتولى أيضاً مناصب استثمارية رفيعة المستوى في وقف جامعة قطر ومؤسسة قطر للتعليم.
يحمل جلين درجة بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة ملبورن.

محمد توسيف مالك
الرئيس المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يشغل محمد منصب الرئيس المالي لبنك لِشا، ويشرف على عملياته واستراتيجياته المالية. وقد صقل خبرته في مجال التمويل على مدى أكثر من ٢٦ عاماً، من خلال مسيرة مهنية ثرية شملت مؤسسات مالية مرموقة.

انطلقت مسيرته المهنية في شركة جراي ليسينج المحدودة في باكستان، أظهر خلالها نموّاً واعداً.
ثم انتقل إلى بنك الفلاح المحدود، حيث تطوّر سريعاً وحصل على عدد من الترقيات، كانت حجر الأساس لخبرته المالية المميّزة.
وانطلق بعد ذلك في رحلة مهنية مميّزة في مصرف الريان قطر استمرّت لمدة ١٥ عاماً، شغل خلالها مناصب مختلفة، وتُوّجت أخيراً بتولّيه منصب الرئيس المالي. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى محمد منصب مدير الاستثمارات في المكتب العائلي، حيث قدّم خلال هذه الفترة عدداً من المساهمات القيّمة.

وبصفته خرّيج جامعة هارفارد، فقد أكمل محمد بنجاح برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يحمل أيضاً درجة ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من باكستان، إلى جانب شهادات أخرى مثل دبلوم إعداد التقارير المالية الدولية الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي.

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر عام ٢٠٢١. وهي تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٤ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في قطر والبحرين والكويت وتركيا.

قبل انضمامها إلى بنك لشا، شغلت منصب مدير عام مسؤول عن إدارة المخاطر في بنك الطاقة الأول في البحرين
تحمل السيدة بلاس الماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. كما تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن.

حازت فوليا على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية. وهي مديرة معتمدة للمخاطر المالية

ريتا الحلو
رئيسة قسم الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ريتا منصب رئيس الشؤون القانونية والامتثال وأمين سر مجلس الإدارة في بنك لِشا. تمتلك أكثر من ١٧ عامًا من الخبرة في الشركات الخاصة والمساهمة العامة، حيث قدمت التوجيه القانوني والامتثالي في السياقات التجارية والتشغيلية.

قبل انضمامها إلى بنك لِشا، عملت ريتا لمدة ثماني سنوات في كل من فودافون قطر ش.م.ق.ع وإنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م، كما عملت سابقًا في مجموعة الجيدة وبنك سوسيتيه جنرال - لبنان.

تحمل ريتا درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية "HEC Paris"، بالإضافة إلى درجة الماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية - الفرع الفرانكوفوني للقانون - كلية الحقوق والعلوم السياسية. كما حصلت على شهادة Mini-MBA في الاتصالات من أكاديمية تيليكوم آند تيك - المملكة المتحدة (فرع قطر)، وشهادة قيادة المؤسسات في الأوقات المضطربة من "INSEAD".

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك لِشا، حيث انضم إلى المؤسسة في عام ٢٠٢٠. وبفضل مسيرة متميزة تمتد لأكثر من ١٥ عاماً، يتمتع محمد بخبرة واسعة في مجالي الموارد البشرية وتقنية العمليات، ويشرف على مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل العمليات والموارد البشرية وتقنية المعلومات والتسويق وخدمات الشركات. وبصفته نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، يقود مشاريع تحولية تسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وقد مكّنته خلفيته الواسعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والعقارات والاستثمارات والبيع بالتجزئة والتعليم والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والمأكولات والمشروبات، من فهم المسائل المعقدة في عالم الأعمال ومعالجتها.

كما تشكّل قيادته أداةً فعّالة ومحرّكاً أساسياً لتعزيز كفاءة العمليات وقيادة مشاريع مبتكرة في البنك.

نال محمد على درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على شهادة خبير معتمد من الجمعية الأمريكية لإدارة الموارد البشرية

السيد محمد أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

محمد هو رئيس الخزانة في بنك لِشا، وهو مصرفي تنفيذي وكبير المتخصصين في الشركات، يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٣٣ عامًا في مجالات الخزانة، والاستثمار، والمنتجات المالية، والصناديق، وإدارة مخاطر الائتمان والسوق، وتمويل التجارة، وغيرها من المجالات المالية والشركات بصفته أمين خزانة الشركات.

يتولى مسؤولية جميع وظائف ومنتجات الخزانة، بالإضافة إلى تغطية جميع المنتجات الاستثمارية ضمن تفويضات الخزانة. كما يمتلك خبرة واسعة في إدارة السيولة (ALM)، والمنتجات الهيكلية، والتداول، وأدوات الدخل الثابت، ونمذجة وتسعير المنتجات المالية الهندسية المتخصصة.

قبل انضمامه إلى بنك لشا، شغل منصب المدير الأول لإدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزانة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات). كما عمل نائبًا لرئيس الخزانة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري، حيث كان مسؤولًا عن جميع منتجات الخزانة والاستثمار. وقبل ذلك، شغل مناصب في دوائر البروتوكول والاتفاقيات الدولية، كما عمل متداولًا أول في البنك المركزي الأردني والبنك العربي في الأردن.

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) و كما تخرّج بدرجة بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل ألكسندر منصب رئيس الاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال إدارة الاستثمار. وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات وصناديق التأجير والمنتجات المهيكلة. كما يشرف على عملية التمويل المشترك للعملاء من القطاع الخاص للبنك. تولّى أليكس قبل انضمامه إلى بنك لِشا إدارة الاستثمار في مؤسسة أسباير زون في الدوحة. وبدأ حياته المهنية في وضع استراتيجيات المشتقات المالية والاستثمار في ايه بي ان امرو في لندن، وسبق له أن عمل في Conduit Capital Markets، وAlgoAM في زيورخ.

يحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. ويحمل أليكس أيضاً مؤهلات في التمويل الإسلامي، وهو حاصل على شهادة "مدير المخاطر المالية"، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة "محلل استثمار بديل معتمد".

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

يشغل صهيب منصب رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية. يدير صهيب محفظة استثمارية متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة الفاخرة والتكنولوجيا وخدمات المستهلك المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

ويتميّز بسجلّ حافل بالنجاح في تحديد مصادر استثمارات الأسهم الخاصة والتخارج منها في أسواق مختلفة وسلسلة قطاعات متنوّعة. كما عمل في عدة مؤسسات مالية متعددة الجنسيات مثل ستاندرد تشارترد وبنك المشرق، بصفته متخصصاً في التمويل والخدمات المصرفية للشركات والائتمان وإدارة الاستثمار.

يحمل صهيب درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، وماجستير إدارة أعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة.

توفيق فواز
رئيس قسم الاستشارات المصرفية الاستثمارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

يشغل توفيق منصب رئيس قسم الاستشارات في بنك لِشا، حيث يجلب معه أكثر من ١٥ عامًا من الخبرة في قطاع الخدمات المالية على المستوى الإقليمي. يتولى حاليًا الإشراف على القسم الجديد في البنك، والذي يركز على تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية للعملاء من الشركات والمؤسسات، بما في ذلك الدمج والاستحواذ، الاستشارات المتعلقة بالديون، أسواق رأس المال، وإعادة الهيكلة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، أمضى توفيق أكثر من ١٢ عامًا في "كيو إنفست"، حيث قاد ونفذ معاملات مالية تجاوزت ٢٦ مليار دولار أمريكي. وتغطي خبرته مجموعة واسعة من عمليات الدمج والاستحواذ المحلية والعابرة للحدود، وأسواق رأس المال، والديون الخاصة، والتفويضات المتعلقة بإعادة الهيكلة، مقدماً خدماته لشركات كبرى ومتوسطة الحجم، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، والجهات الحكومية، والمكاتب العائلية.

كما لعب دورًا محوريًا في المعاملات والمبادرات الاستراتيجية لـ"كيو إنفست"، وكان جزءًا من جهود الاستثمار الأساسي، حيث أكمل استثمارات خاصة بحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي عبر هيكل رأس المال، شملت التمويل الائتماني الخاص المهيكل، الملكية الخاصة، وإعادة الهيكلة.

يحمل توفيق درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

ثنوة النعيمي
رئيسة الثروات الخاصة
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

تتمتع ثنوى بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية. انضمت إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠١٤، وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الذي يتولى إدارة الأعمال المصرفية الخاصة وقاعدة العملاء والاستثمار وإدارة الثروات والإشراف عليها.

تملك ثنوى معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء ذوي أعلى عائد صافٍ وذوي الأرصدة المالية الضخمة، والاستثمارات وإدارة الثروات، وقد تولت دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك قطر الأول. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

وهي تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

جوبين خوسيه
رئيس قسم الملكية العامة والدخل الثابت
تم تعيينه في عام ٢٠٢٤

جوبين خوسيه يشغل حاليًا منصب رئيس قسم الملكية العامة والدخل الثابت في بنك لِشا، حيث انضم إلى البنك في عام ٢٠٢٤. يتمتع بمسيرة مهنية تمتد لحوالي عشرين عامًا، بما في ذلك ١٧ تمتد عامًا في إدارة الاستثمارات في منطقة الخليج، وهو معروف بتحقيق نتائج استثمارية طويلة الأجل متميزة في أسواق الأسهم. كان جوبين في طليعة قيادة الاستثمارات في أسواق الأسهم.

الخليجية خلال مختلف الدورات الاقتصادية، حيث حصل على إشادة واسعة بقدرته على تحقيق عوائد استثمارية متفوقة في المنطقة.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب مدير محفظة الأسهم في "إبيكيور لإدارة الاستثمارات"، وهي شركة تابعة لشركة قطر للتأمين. وخلال فترة قيادته، شهد قسم إدارة الأصول نموًا كبيرًا، حيث تجاوزت قيمة الأصول المدارة حاجز المليار دولار أمريكي

بريم أناند كاسيلينغام
رئيس قسم العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

يشغل بريم كاسيلينجام منصب رئيس العمليات. ويتمتّع بخبرة واسعة ومعرفة متعمّقة في مجال البنوك تزيد عن ٢١ عاماً. انضم بريم إلى بنك لِشا كرئيس للعمليات في عام ٢٠١٥، حيث تشمل خبرته مجالات عدة، ومنها الأوراق المالية والاستثمارات والخزينة والإدارة النقدية. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى بريم إدارة عمليات الأوراق المالية العالمية، ومشاريع تنفيذ النظام، وتطبيقات نموذج التشغيل القياسي عبر ٣٦ دولة حول العالم مع وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة. كما أدار عمليات التسوية للعُهُد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير في إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّه حاصل على شهادة خبرة في البلوكتشين والشؤون المالية من مجلس البلوكتشين في الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد طاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

يتمتع محمد ظاهر بأكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة في مجالات الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية مع خبرة واسعة في تنفيذ أنظمة الخزانة وإدارة المشاريع وهندسة العمليات وإدارة المخاطر. وقبل انضمامه إلى بنك لشا، شغل منصب رئيس عمليات الخزينة في مصرف الريان في الدوحة. كما شغل مناصب عليا في إدارة عمليات الخزينة وفي دعم تكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي قبل انتقاله إلى قطر. وعمل سابقاً مطوّراً للبرمجيات في الهند.

يتمتع ظاهر بخبرة في محاسبة وتشغيل منتجات الخزينة ومشتقاتها. ولديه مهارات ممتازة في تكنولوجيا المعلومات إلى جانب خبرة عملية في أنظمة التطبيقات المصرفية.

.

أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس الخدمات المؤسسية في بنك لِشا. ويتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية، وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة.

يحمل أحمد درجة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن شهادة اللغة الإنجليزية من المستوى ٣ من معهد تشارترد للأفراد والتنمية في إنجلترا.

خالد العريض
رئيس قسم تقنية المعلومات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

يشغل خالد العريض منصب رئيس قسم تقنية المعلومات في بنك ليشا، حيث يمتلك أكثر من ١٥ عامًا من الخبرة في تقنية المعلومات، والقطاع المصرفي، وإدارة المشاريع. يشرف خالد على تطبيقات تقنية المعلومات، والبنية التحتية، وبرامج التحول الرقمي داخل البنك. منذ انضمامه إلى بنك ليشا في عام ٢٠١٥، لعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ وتحديث الأنظمة المصرفية الأساسية وترقية حلول SAP بنجاح.

قبل انضمامه إلى بنك ليشا، عمل خالد مع شركة مايكروسوفت، حيث قاد العديد من المشاريع في قطاعات المصارف، والمؤسسات المالية، والعقارات، والتصنيع، والقطاع العام، والاتصالات.

يحمل خالد العريض درجة الماجستير في شبكات المعلومات وعلوم الحاسوب من معهد نيويورك للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة اليرموك في الأردن.

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ميرنا منصب رئيسة التسويق والاتصالات في بنك لِشا. وتتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد أنجزت مجموعة من المشاريع الحائزة على جوائز مع شركات إبداعية كبيرة مثل أوجلفي آند ماذر Ogilvy & Mather التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات.

عملت ميرنا قبل انضمامها إلى بنك لِشا لدى كلّ من تريبليتو ومتاحف قطر وذا كريتف يونيون.

تحمل ميرنا ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية من HEC Paris ودرجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت - لبنان، بالإضافة إلى شهادة ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال.

٦/٣ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوّض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام 2024، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك لِشا وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

يجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك، إلى جانب عناصر التكيّف والمرونة وانسيابية الأعمال المستمرّة. تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والاستراتيجية طويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. ويجب أن تراعي سياسة الأجور استراتيجية البنك وتحقيق الأهداف التنظيمية والتجارية.

يتم تقديم سياسة الأجور والمكافآت للسنة المالية القادمة إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ولا سيما تلك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك أيّ تغييرات طارئة على السياسة.

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في البيانات المالية والتقرير السنوي للبنك.

وفيما يلي بيان المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح 24 من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة التنفيذية	٨٣٠٧
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٥٠٠
إجمالي المكافآت	٨٨٠٧

اداء الإدارة وفقًا لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي وضعها مجلس الإدارة. تعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط الضوء عليها في التقرير السنوي مدى التزام الإدارة التنفيذية بتلك المؤشرات.

٦/٤ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٦/٥ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لشا سياسة للتخطيط للتعاقب الوظيفي بهدف ضمان استمرارية الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد هذه السياسة المعايير الخاصة بخطط التعاقب التي تشمل الإدارة العليا وكبار التنفيذيين بشكل عام، وذلك لضمان استمرارية استراتيجيات الأعمال.

وتنص السياسة على أن يركز بنك لشا على تطوير المواهب الداخلية، بهدف الاحتفاظ بالكفاءات العالية من خلال برامج تدريب وتطوير مستمرة للموظفين.

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

٧/١ إدارة المخاطر

تبنى مجلس الإدارة نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المحددة. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في إطار الحوكمة.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعة هذا المخاطر ونطاقها وإدارتها بكفاءة وفعالية. وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من سياسات وإجراءات البنك التي تضمن اضطلاع مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين بمسؤولياتهم كاملة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار منهج استباقي في إدارة المخاطر يشترط تحديد المخاطر والفرص المحتملة واتخاذ الإجراءات لمعالجة تلك المخاطر التي يمكن أن تُخلّف آثاراً كبيرة وتعرقل نجاح استراتيجية البنك. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات بغية تحقيق أهداف البنك وغاياته. تدور استراتيجية المخاطر في البنك حول التقييم المستمر للمستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بها من أجل تحقيق أهداف البنك وغاياته وخطته التشغيلية، بما يتوافق مع رأس المال المطبق والسيولة والمتطلبات الأخرى. ويتضمن إطار إدارة المخاطر داخل بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر بما يتوافق مع استراتيجية العمل التي وضعها مجلس الإدارة.

ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ويكون رئيس إدارة المخاطر عضواً دائماً في اللجان الإدارية التالية: (١) لجنة الاستثمار، و(٢) لجنة الائتمان، و(٣) لجنة الاصول والخصوم، و(٤) لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات، و(٥) لجنة المناقصات و(٦) لجنة التقييم.

ترتكز ثقافة إدارة المخاطر في البنك على سياسة ثلاثية الأبعاد. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى ثلاثة خطوط دفاع:

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني أنشطة الرقابة الداخلية المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة متابعة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الاول ولا يضطلع بأنشطة تنفيذية في مجال الاعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

يحافظ بنك لِشا على وظيفة تدقيق داخلي مستقلة، حيث يتم تعيين مدير التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ويقدم تقاريره إليها مباشرة. يضمن هذا الهيكل الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية، مع الاستفادة من شراكة مشتركة مع "ديلويت"، إحدى كبرى شركات التدقيق الأربع، لدعم وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي الداخلية في تنفيذ مهامها ومسؤولياتها.

تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية عن تطوير وصيانة أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، بالإضافة إلى اكتشاف ومنع المخالفات والاحتيال. في هذا السياق، يلعب التدقيق الداخلي دورًا حيويًا من خلال تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والعمليات الرقابية بشكل مستقل، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية.

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة، وتتبع نهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر، بما يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات في القطاع. خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي السنوية من قبل إدارة التدقيق الداخلي واعتمادها من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعتها وتحديثها وفقًا للحاجة. يتم تقديم تقارير شاملة تتضمن النتائج والاستنتاجات والتوصيات إلى الإدارة لمتابعة الإجراءات التصحيحية المطلوبة.

في عام ٢٠٢٤، قدمت إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال تحديثات حول النتائج الرئيسية والملاحظات والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى التوصيات الخاصة بالتصديق والتحسين، بما يتماشى مع خطة التدقيق المعتمدة والمسائل المهمة الأخرى التي طلبتها اللجنة.

كما تم إبلاغ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بطبيعة ومدى الملاحظات التي أثيرت في الوظائف التي تمت مراجعتها، لضمان الاستمرار في تحقيق التوافق مع أهداف الحوكمة وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية.

٧/٢ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة، على النحو الموافق عليه والمعدّل من وقت لآخر.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد إطار عمل الضوابط الداخلية للبنك، وضمان فعاليته في تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية وتحليلها وإدارتها. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في المحافظة على أعمال للبنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر ومتابعة الامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق مستقل للبنك يغطي جميع الأعمال والوظائف وفقاً لمنهجية التدقيق القائمة على المخاطر من أجل تقييم فعالية الضوابط داخل كلّ إدارة ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتوفير الحلول والتدابير التصحيحية ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم مدير التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر و الامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى يتم تسليط الضوء عليها في المراجعات الداخلية. وبناء على هذه النتائج وتأثيرها على البنك، تناقش لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام الآثار المحتملة مع مدقق الحسابات الخارجي وانعكاساتها على نتائج الأعمال. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢٤، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٣/٧ الامتثال الشرعي

يعمل قسم متابعة الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويُعتبر قسم متابعة الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لإدارة متابعة الامتثال في البنك من حيث الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان إدارة مخاطر الامتثال بشكل فعال. وقام بنك لِشا بتعيين مدير أول في وظيفة متابعة الامتثال الشرعي، وهو يتولى أيضاً أعمال أمانة السر الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك إعداد محاضر اجتماعات الهيئة ومحاضر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتعدّ هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً إلى المساهمين يتضمن رأي الهيئة بشأن أنشطة ومعاملات البنك التي تم إجراؤها خلال السنة ومدى التزام البنك بالفتاوى والتوجيهات الصادرة عن الهيئة. ويهدف هذا التقرير بشكل خاص إلى بث الطمأنينة بين المساهمين والمودعين الذين تعتبر ثقتهم من أهم عوامل نجاح البنك. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وهو أيضاً يشكل جزءاً من البيانات المالية السنوية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعيّة بمراجعة جميع المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يطلقها البنك، والتأكد من أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في المجالات التالية:

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل.

٤/٧ التدقيق الداخلي

تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مهامها بشكل مستقل عن الإدارة وتقدم عدداً من المهام ذات السمة الرقابية، التي تسهم بشكل فعال في تعزيز عمليات البنك وأداء الإدارات المختلفة، بما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبنك. كما تقوم الإدارة بإجراء تقييم مستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. والغرض من ذلك هو ضمان فعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر وإطار الحوكمة في البنك.

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي وفقًا لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة وتتبع نهج التدقيق القائم على المخاطر بما يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات في القطاع. يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر سنويًا من قبل إدارة التدقيق الداخلي واعتمادها من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، مع توفير المرونة اللازمة لإجراء تحديثات عند الحاجة.

تُقدِّم إدارة التدقيق الداخلي تقارير شاملة تتضمن النتائج والاستنتاجات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات وتحديثات الحالة إلى الإدارة لمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة. علاوة على ذلك، تتم مراقبة ملاحظات التدقيق بانتظام لضمان معالجتها وتنفيذ الإجراءات التصحيحية من قبل الإدارة، كما يتم التحقق منها بشكل مستقل قبل إغلاقه

وفقاً للإجراءات القياسية، يجتمع مدير التدقيق الداخلي المعين مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر المخاطر ومتابعة الامتثال، ويحضر اجتماعات اللجنة بشكل دوري، ويقوم بإعداد تقارير عن أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها من أجل تقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، من دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرارات ومن دون أن يكون لها أيّ صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٥/٧ مدقق الحسابات الخارجي

تعيين مراجع الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

التعيين والاستبدال ومدة العمل

اعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، تعمل شركة إرنست ويونغ (EY) كمراقبين خارجيين للبنك. يتم تدقيق البيانات المالية الموحدة والحسابات القانونية لبنك لشا من قبل شركة إرنست ويونغ. يتم انتخاب المراقبين الخارجيين لفترات مدتها عام واحد في الجمعية العامة السنوية للمساهمين ويتم إعادة انتخابهم في الجمعية العامة السنوية لعام ٢٠٢٤. تم انتخاب شركة إرنست ويونغ لأول مرة في ٧ أبريل ٢٠٢٠. بعد إكمال فترة مدتها خمس سنوات كمراقبين خارجيين للبنك، ستنهي شركة إرنست ويونغ ارتباطها وفقًا للمتطلبات التنظيمية التي تفرض تدوير المراقبين كل خمس سنوات للكيانات المدرجة في بورصة قطر. تتم مراجعة أداء المراقبين الخارجيين من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على أساس سنوي، وبعد ذلك يتم تقديم توصية إلى مجلس الإدارة للاستبدال أو إعادة التعيين.

الأتعاب والاستقلالية

وفقًا للنظام الأساسي للبنك، تقوم الجمعية العامة السنوية بتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة. تماشيًا مع ممارسات الحوكمة الرشيدة، تقوم لجنة التدقيق وادارة المخاطر والامتثال بتقييم تفويض التدقيق ومراجعة ، الجوانب الأساسية مثل الاعتبارات المالية لضمان بقاء أتعاب التدقيق ضمن مستويات تنافسية ومتوافقة مع مصالح المساهمين.
يجب أن تحصل أي مهام غير تدقيقية يتم تنفيذها من قبل المدققين الخارجيين على موافقة مسبقة من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال ، لضمان عدم نشوء أي تضارب في المصالح. كما يحافظ المدققون الخارجيون على استقلاليتهم وحياديتهم، لا سيما فيما يتعلق بالمساهمين الذين قاموا بتعيينهم، مما يضمن الشفافية والامتثال للوائح المعمول بها.
وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، بلغت أتعاب التدقيق ٤٢٠,٠٠٠ ريال قطري، في حين بلغت أتعاب الخدمات غير التدقيقية ١,٣٤٠,٠٠٠ ريال قطري.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات لتدفق المعلومات إلى المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك. وقد هيّأ مجلس الإدارة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة. فتزوّد المدققون الخارجيون بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها مراجع الحسابات الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، يحظى مجلس الإدارة بدعم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التي تجتمع بشكل منتظم مع مدققي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما يجتمع مراجع الحسابات الخارجي EY أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، شارك مدققو الحسابات الخارجيون في اربع (٤) اجتماعات مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال لمناقشة عمليات مراجعة الحسابات فضلاً عن مدى التزام البنك بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ومدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. كما ناقش مدققو الحسابات الخارجيون مع اللجنة تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٦/٧ الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يملك بنك لِشا إدارة خاصة بمتابعة الشؤون القانونية والامتثال ومكافحة غسل الأموال من اجل ضمان مواءمة اللوائح والعمليات والأنشطة الداخلية للبنك باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. وهي تشارك بنشاط في تحديد المخاطر التنظيمية التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية وكذلك الإضرار بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة متابعة الامتثال في ضمان اضطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة الشؤون القانونية و الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو فقدان السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقيق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تقوم إدارة الامتثال أيضاً بمراقبة إجراءات الامتثال واختبارها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير بنتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.
وتقدم إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلط الضوء على أيّ انتهاكات أو ثغرات المحتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للثغرات التي تم تحديدها.

وقد عيّن بنك لِشا أيضاً مسؤولاً عن الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك ونائباً له وهما يتبعان مباشرة لرئيسة إدارة الشؤون القانونية والامتثال.

وتتولى رئيسة الشؤون القانونية والامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تقدم رئيسة إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام بشأن جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

خلال عام ٢٠٢٤، قامت وظيفة الامتثال بتحديث سياسة متابعة الامتثال والسياسات الداعمة لها التي تشمل صفقات العملاء، ومدونة قواعد السلوك، والشكاوى، والتعاملات الداخلية، وتضارب المصالح، وسياسة إقامة حواجز لحجب المعلومات، ونظام الإبلاغ المشترك، وحماية البيانات، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، والهدايا والحوافز، والاحتيال ومكافحة الفساد، والاستعانة بمصادر خارجية، وجداول التقارير والإبلاغ عن المخالفات. وقدّمت إدارة متابعة الامتثال أيضاً تقارير شهرية وفصلية وسنوية منتظمة إلى السلطات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال، ودعمت قسم شؤون الشركة في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة متابعة الامتثال بالمهام التالية خلال عام ٢٠٢٤:

- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام ٢٠٢٤.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاميم الصادرة
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج "إعرف عميلك" وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧/٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

تتابع إدارة الشؤون القانونية في بنك لِشا العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها وعلى أساس فردي وجماعي.

٨/٧ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك لِشا سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل استعداده ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وقد وافق مجلس الإدارة على نسخة محدثة من دليل الحوكمة في ديسمبر ٢٠٢٤ لضمان احتفاظ بنك لِشا بمواءمته مع أحدث التطورات في سياسات وبروتوكولات وممارسات الحوكمة.

٩/٧ دليل حوكمة الشركات

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- ميثاق أمين السر
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسى تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة التداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- سياسة أصحاب المصلحة

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن دليل الحوكمة المعتمد من قبل البنك وجود إطار فعال لإدارة أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك لِشا أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من العواقب السلبية المترتبة على إجراءات الشركات. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي في الوقت المناسب.

كما يتم تزويد موظفي بنك لِشا بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. ويحق لهم كذلك التعبير عن أيّ قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرّض للتوبيخ أو لأيّ إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمعايير الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمارات والأعمال المصرفية التي يقوم بها.

١/٩ المسؤولية الاجتماعية للبنك

عملاً بالقانون القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢، والذي ينطبق على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، يخصّص بنك لِشا ٢,٥٪ من صافي أرباحه السنوية لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في الدولة.

نحن في بنك لِشا ندرك الأثر العميق للمسؤولية الاجتماعية على كلّ من مؤسستنا والمجتمعات التي نخدمها. ويشكّل التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية اعتباراً استراتيجياً ملحّاً، ومن خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في ممارسة أعمالنا، نسعى إلى إحداث تغيير إيجابي والإسهام في رفاهية المجتمع بمعناه الواسع.

بفضل الشعور المشترك بالهدف والمشاركة الجماعية في جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، نساهم في الصالح العام ونبني فريقاً أكثر تماسكاً ومرونةً، مهيأً للنجاح في المستقبل

١٠. إفصاحات الحوكمة

التزم بنك لِشا طوال عام ٢٠٢٤ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١/١٠ الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الحساسة لبورصة قطر

حرص البنك على الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وشمل ذلك الإعلان عن تغيير الاسم والمقر الرئيسي وهيكل رأس المال وتعيين مدراء تنفيذيين جدد وإطلاق منتجات استثمارية جديدة، بالإضافة إلى الإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

٢/١٠ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك لِشا تحديث موقعه الإلكتروني ليشمل معلومات حول تشكيل مجلس الإدارة، ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا، والمساهمين الرئيسيين الذين يمتلكون ٥٪ أو أكثر من رأس مال البنك، بالإضافة إلى دليل الحوكمة المؤسسية. كما تتوفر التقارير السنوية وتقارير الحوكمة المؤسسية على موقع البنك الإلكتروني. كقاعدة عامة، يمتنع بنك لِشا عن التعليق، سواء بالإيجاب أو السلب، على الشائعات، ما لم يُطلب ذلك من قبل بورصة قطر أو هيئة قطر للأسواق المالية استجابةً لمعلومات جوهرية غير معلنة، مع الإشارة إلى أنه لم يطرأ أي حادث من هذا النوع خلال عام ٢٠٢٤.

٣/١٠ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوض مجلس إدارة بنك لِشا صلاحية التحدث رسمياً بالنيابة عن البنك لاشخاص محددين بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

٤/١٠ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

فوض مجلس إدارة بنك لِشا لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام ٢٠٢٤، استعرضت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال هذه الإجراءات لضمان قيام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى الواردة إلى البنك من مختلف الجهات وعدم التغاضي عنها أو إهمالها على نحو يضر بمصلحة أصحاب المصلحة أو بسمعة البنك. وتجدر الإشارة إلى عدم تلقي أيّ شكاوى مادية في عام ٢٠٢٤.

١١. تقرير المدقق الخارجي على حوكمة الشركات

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤" والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، والمدرج في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤.

في تقرير حوكمة الشركات، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية".

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات في قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

كما أن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضًا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، مراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٤، ولكنها لا تتضمن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير حوكمة الشركات لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعيينا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي الكامل لعام ٢٠٢٤، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة، دولة قطر
في ١٨ فبراير ٢٠٢٥

١٢. تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير عن وصف العمليات و الضوابط الداخلية و ملاءمة تصميم و تنفيذ و فعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ل بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة، والمكتب الوسيط، واستثمارات الملكية الخاصة والعامة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المضمن بتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ وفحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات الخزينة، واستثمارات الأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة
2. تقييم المخاطر
3. أنشطة المراقبة
4. المعلومات والاتصالات
5. المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

ا) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛

٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم

الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، لمراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات المضمنة في تقرير حوكمة الشركات، ولكنها لا تتضمن تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، لتدرج ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها

وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤،

من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة، دولة قطر
في ١٨ فبراير ٢٠٢٥

١٣. تقييم مجلس الإدارة بشأن مراجعة حوكمة الشركات و الرقابة الداخلية

بناء على المراجعة التي أجرتها لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة حول الإفصاحات الواردة في هذا التقرير والتي قامت برفع نتائجها إلى مجلس الإدارة من أجل إصدار التوصية بشأنها، خَلُص مجلس إدارة بنك لِشا إلى أنّ البنك التزم، في جميع النواحي المادية، بجميع لوائح الحوكمة المعمول بها وذلك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن الأعضاء

البيانات المالية

88 تقرير مجلس الإدارة

89 البيانات المالية الموحدة

تقرير مجلس الإدارة

مع استمرار بنك لِشا في تنفيذ استراتيجيته الطموحة، كان عام ٢٠٢٤ محطة بارزة في مسيرة النمو والتوسع، حيث ركّز البنك على تعزيز حجمه وخلق قيمة مستدامة. ومن خلال نهج مدروس في النمو، والاستثمار، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، عزّز البنك موقعه في الأسواق الرئيسية ووسع نطاق قدراته التشغيلية.

حقق البنك صافي أرباح بقيمة ٢,٨٢١ مليون ريال قطري، مسجلاً نموًا سنويًا بنسبة ٦٣٪، فيما بلغ إجمالي الدخل ١٧٢ مليون ريال قطري، وارتفع إجمالي الأصول إلى ٢٨,٦ مليار ريال قطري. كما شهدت الأصول المدارة نموًا ملحوظًا لتصل إلى ٦,٨ مليار ريال قطري. تعكس هذه النتائج قدرة البنك على اقتناص الفرص، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتحقيق عوائد مجزية رغم التحديات التي تفرضها بيئة السوق المتغيرة.
في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، واصل البنك تطوير خبراته الاستشارية، حيث لعب دورًا رئيسيًا في إصدار أول صكوك مؤسسية مقومة بالريال القطري لصالح استثمار القابضة، إلى جانب إدارة إصدار صكوك ITA بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لبنك قطر الدولي الإسلامي.

أما في قطاع الاستثمار المباشر، فقد ركز البنك على استحواذات نوعية في قطاعات التعليم والتكنولوجيا، كما نجح في تنفيذ خروج استثماري ناجح من شركة ديفيد موريس إنترناشيونال. كما استمرت الاستثمارات العقارية في كونها أحد المحاور الاستراتيجية، من خلال الاستحواذ على عقار atlA lliH laredeF في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عقار متميز في اللؤلؤة - قطر، في إطار استراتيجية البنك للاستثمار في أصول مدرة للدخل.

على صعيد التطوير التشغيلي، واصل البنك التحول الرقمي وتعزيز الاستدامة، حيث حصلت عدة عقارات مملوكة للبنك على شهادات DEEL، تأكيدًا على التزامنا بمعايير الاستدامة البيئية.

كما ظلّ الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر محورًا رئيسيًا في استراتيجيتنا التشغيلية. وفي عام ٢٠٢٤، رحّب البنك بانضمام ثلاثة أعضاء جدد لمجلس الإدارة، مما أضاف خبرات قيّمة لدعم التوجه الاستراتيجي طويل الأمد. كما تم إجراء مراجعة شاملة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (RFOCI) لضمان الامتثال المستمر وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية.

التطلعات لعام ٢٠٢٥
يتطلع بنك لِشا إلى مواصلة توسيع نطاق أعماله إقليميًا ودوليًا، مع التركيز على تنويع المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يتماشى مع تطلعات عملائنا واحتياجاتهم المتجددة.
وفي ضوء النتائج المالية القوية، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٪ من القيمة الاسمية للسهم، وذلك رهنًا بموافقة الجمعية العامة.
نحو مستقبل أكثر ازدهارًا
بالتزامن مع استراتيجيته القائمة على التوسع وتعزيز القيمة المستدامة، يواصل بنك لِشا البحث عن فرص جديدة للنمو، وتعزيز أعماله الأساسية، مع التمسك بنهج منضبط لتحقيق التنمية طويلة الأجل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن الأعضاء

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٩١

البيانات المالية الموحدة:
- بيان المركز المالي الموحد ٩٥
- بيان الدخل الموحد ٩٦
- بيان الدخل الشامل الموحد ٩٧
- بيان الدخل الموحد المتعلق بأشباه حقوق الملكية ٩٨
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ٩٩
- بيان التدفقات النقدية الموحد ١٠٠
- بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد. ١٠١

الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة:
. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية ١٠٢
. أساس الإعداد ١٠٣
. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات ١٠٣
. السياسات المحاسبية الهامة ١٠٤
. استخدام التقديرات والأحكام ١١٣
. النقد والأرصدة لدى البنوك ١١٣
. موجودات تمويلية ١١٤
. استثمارات في أوراق مالية ١١٤
. استثمارات عقارية ١١٦
. موجودات ثابتة ١١٦
. موجودات غير ملموسة ١١٧
. موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع ١١٧
. موجودات أخرى ١١٩
. مطلوبات تمويلية ١١٩
. مطلوبات أخرى ١٢٠
. حسابات الاستثمار التشاركي ١٢٠
. راس المال ١٢١
. الدخل من الرسوم ١٢١
. إيرادات أخرى ١٢١
. مصروفات تشغيلية أخرى ١٢٢
. العائد الأساسي / المخفف للسهم ١٢٢
. مطلوبات محتملة ١٢٢
. الأطراف ذات العلاقة ١٢٣
. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها ١٢٤
. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة ١٣٧
. القيمة العادلة للأدوات المالية ١٣٨
. المعلومات القطاعية ١٤٠

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "الشركة الأم") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، و بيان الدخل الموحد المتعلق بأشباه حقوق الملكية، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (ARCFQ).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة. وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code) فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمتطلبات المهنية ذات الصلة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة
انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت إجمالي الموجودات التمويلية للمجموعة ٥٢٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٤٢٧ مليون ريال قطري) وبلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية ٣٤٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٣٣٩ مليون ريال قطري).
 	
إن عملية تقدير مخصص انخفاض القيمة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ "انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والعقود المحمّلة بالالتزامات" تتطلب استخدام أحكام وتقديرات محاسبية هامة.
 	
يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب مخصص انخفاض القيمة. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أن تقوم المجموعة باستخدام أحكام وافتراضات هامة لتحديد توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية. إن الافتراضات حول التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة بصورة أكبر، وهو ما يزيد من مستوى الأحكام التي يتعيّن على المجموعة ممارستها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ونظرًا للتعقيد الكامن في متطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠ والظروف الحالية، وأهمية الأحكام المستخدمة، وتعرّض المجموعة لموجودات تمويلية تمثل جزءًا هاماً من أداء المجموعة، فإن تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية يعتبر من أمور التدقيق الهامة.
 	
للمزيد من التفاصيل، راجع الإيضاحات التالية حول البيانات المالية:
 	
• إيضاح ٤ - السياسات المحاسبية الهامة
• إيضاح ٥ - استخدام التقديرات والأحكام
• إيضاح ٢٥.٦.٥ - المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة
	تضمن نهج التدقيق التي طبقناه فحص الضوابط الرقابية المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات مرتكزة على استخدام الأحكام والتقديرات لإجراء ذلك. قمنا بإشراك خبير داخلي ضمن فريق عملنا للاستعانة بخبراته التخصصية. إن إجراءات التدقيق الهامة التي قمنا بها هي كالتالي:
	
	• حصلنا على فهم حول سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتصميم الضوابط الرقابية، وفحصنا الضوابط ذات الصلة وفعاليتها التشغيلية وحوكمتها.
	• تحققنا من اكتمالية البيانات المستخدمة كمدخلات بالنموذج ودقتها الحسابية من خلال عمليات النموذج.
	
	• قمنا بتقييم ما يلي:
	  • سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة، بما في ذلك معايير التصنيف، والزيادة الهامة في مخاطر الائتمان مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠؛
	  • المتغيرات الاقتصادية المستقبلية للمجموعة من خلال مقارنتها على أساس العينة بالأدلة الداعمة، حيثما أمكن ذلك؛ و
	  • أساس تحديد تراكبات الإدارة بالنظر إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩ مقابل متطلبات سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.
	
	• فيما يتعلق بعينة من حالات التعرض، قمنا بإجراءات لتقييم:
	  • مدى ملاءمة التعرض عند عدم الانتظام، واحتمالية عدم الانتظام، والخسارة بافتراض عدم الانتظام مع حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و ؛
	  • التحديد الفوري للتعرضات ذات الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة تصنيفها المرحلي من قبل المجموعة وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
	• تقييم مخصص انخفاض التمويلات والتسهيلات التي انخفضت قيمتها بشكل فردي (المرحلة ٣) وفقًا لمعيار المحاسبة المالية ٣٠.
	• تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة المالية ٣٠ وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة
تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كانت القيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية ضمن المستوى ٣ المدرجة بالقيمة العادلة للمجموعة بمبلغ ٩٠٦ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٦٩٦ مليون ريال قطري). نظرًا لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية ضمن المستوى ٣، فهنالك مخاطر بأن تكون القيمة العادلة وأي أرباح أو خسائر ذات صلة مسجلة في البيانات المالية الموحدة غير دقيقة. تشمل المسائل الهامة التي تم فيها استخدام الأحكام التقديرية ما يلي: • طريقة التقييم ومعدلات الخصم المطبقة لتحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات. • الافتراضات المستخدمة في احتساب القيمة العادلة، مثل المعلومات المالية المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وظروف السوق المتوقعة، وما إلى ذلك. • الوضع الجيوسياسي الحالي والشكوك المتعلقة بالاقتصاد الكلي • الوضع الجيوسياسي الحالي والشكوك المتعلقة بالاقتصاد الكلي ونظرًا لعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة في تحديد القيم العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية ضمن المستوى ٣، فقد اعتبرنا هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة. راجع الإيضاحات حول البيانات المالية فيما يتعلق بما يلي: • الإيضاح ٤ - السياسات المحاسبية الهامة • الإيضاح ٥ - استخدام التقديرات والأحكام • الإيضاح ٨ - الاستثمارات في الأوراق المالية • الإيضاح ٢٧ - القيمة العادلة للأدوات المالية	يتضمن أسلوب التدقيق الذي اتبعناه فحص الضوابط المرتبطة بالعمليات ذات الصلة بتقييم الاستثمارات والقيام بإجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين حيثما اقتضت الحاجة لذلك للاستفادة بخبراتهم ذات الصلة. تضمنت إجراءات التدقيق الهامة التي قمنا بها ما يلي: • تقييم كفاءة وقدرات خبراء التقييم الخارجيين المكلفين من قبل الإدارة. • الحصول على تقارير التقييم الخارجية وطلب المشورة من الخبراء الداخليين لدينا حول ما إذا كان تطبيق المنهجيات يتوافق مع منهجيات التقييم المقبولة عمومًا والفترات المالية السابقة وأن الافتراضات والمدخلات المستخدمة متوافقة، من كافة النواحي المادية، مع الأداء السابق للشركة واستراتيجية الأعمال الإدارية. • مطابقة تقييم الاستثمارات في الصناديق غير المدرجة مع التقارير الصادرة من مديري الصناديق. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة في البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات حول الافتراضات والأحكام الهامة ونقاط الحساسية، بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق أو أنها تبدو كأخطاء مادية. في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإن علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي اتخذت بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية لكيانات المجموعة أو وحدات الأعمال داخل المجموعة واستخدامها كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم تنفيذها لأغراض التدقيق على المجموعة، ونبقى نحن فقط مسؤولون عن رأينا حول أعمال التدقيق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال تدقيقنا.

كما نقدم لمجلس الإدارة بيانا يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك تقديم الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك فهي أمور التدقيق الهامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعرض المعلومات المطلوبة بموجب لوائح هيئة مركز قطر للمال والنظام الأساسي للبنك. كما نعتقد أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية ملائمة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام اللوائح التنظيمية المذكور أعلاه أو النظام الأساسي على وجه قد يكون له تأثير مادي على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي.

عن إرنست ويونغ

أحمـــــد سيـــــــد
سجل مراقبي الحسابات رقم 326
الدوحة في 26 يناير 2025

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الموجودات			
النقد والارصدة لدى البنوك	٦	**٣,٠٨٩,٨٦٠**	٢,٩٦٢,٩٣٧
موجودات تمويلية	٧	**١٧٥,٣٧٨**	٨٨,٣٨٧
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٨	**٣,٠٥٤,٧٧٧**	٢,٤٤٠,٣٨٥
استثمارات عقارية	٩	**٢٧٠,٠٢٤**	٢٦٤,٢٦٢
موجودات ثابتة	١٠	**١١,٧٤٧**	١٧,٣٩٦
موجودات غير ملموسة	١١	**١٧,٦١٩**	٢,٥٥٤
موجودات محتفظ بها للبيع	١٢	**٨٣,١٠٦**	٣٨٧,٣٠٣
موجودات أخرى	١٣	**١١٩,٨٨٢**	١٤٤,٨٤٩
إجمالي الموجودات		**٦,٨٢٢,٣٩٣**	٦,٣٠٨,٠٧٣
المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات تمويلية	١٤	**٢,٤٣٩,٩٦٥**	١,٨٦٢,٦١٦
أرصدة العملاء		**١٨٦,٩٠٤**	١٢٩,٩٠٤
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٢	**١٣,٧٢٣**	١١٢,٢٢٠
مطلوبات أخرى	١٥	**١٦٤,٣٤٩**	١٤٩,٢٢٩
إجمالي المطلوبات		**٢,٨٠٤,٩٤١**	٢,٢٥٣,٩٦٩
أشباه حقوق الملكية			
حسابات الاستثمار التشاركية	١٦	**٢,٦٩٣,٤٢٧**	٢,٨٢٧,٠٩٥
حقوق الملكية			
رأس المال	١٧	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
علاوة إصدار		**٨٠,٠٠٣**	٨٠,٠٠٣
الاحتياطي القانوني	١٧	**٢٢,٢٥٦**	٩,٤٣٩
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		**(٢٢,٧٦٩)**	(٣,٢٣٧)
أرباح مدورة		**١٤٢,٧٣٥**	٣٠,٢٠٦
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**١,٣٤٢,٢٢٥**	١,٢٣٦,٤١١
الحصص غير المسيطرة		**(١٨,٢٠٠)**	(٩,٤٠٢)
إجمالي حقوق الملكية		**١,٣٢٤,٠٢٥**	١,٢٢٧,٠٠٩
إجمالي المطلوبات وأشباه حقوق الملكية وحقوق الملكية		**٦,٨٢٢,٣٩٣**	٦,٣٠٨,٠٧٣
موجودات مدارة خارج الميزانية العمومية		**٨,٦٠٤,٤٣٣**	٦,١٨٨,٩١٥
مطلوبات محتملة والتزامات طارئة	٢٢	**١,١٤٥**	١

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٥ ووقعها بالنيابة عنه:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
العمليات المستمرة			
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية		**٦,٥٣٣**	١١,٤٢٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية		**١٩٠,٠٢٩**	١٣٣,٠١٢
ربح من استثمارات في صكوك		**١٠٩,٢٥٤**	٧٢,٥٩٧
الربح على المطلوبات التمويلية		**(١٢٣,٤٨١)**	(٥٥,٦٩٤)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية والموجودات الاستثمارية		**١٨٢,٣٣٥**	١٦١,٣٣٧
إيرادات رسوم	١٨	**٦٠,٦٩٤**	٦٠,٩٣٥
إيرادات توزيعات الأرباح		**٢٤,٣٨٢**	٢٠,٨٢٣
ربح من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**١٨٦**	٥,٨٦٩
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية		**(٦,٣٩٦)**	-
ربح من استبعاد استثمارات في صكوك		**٥٦٩**	-
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١,٨	**٨٤,٥٦٧**	٧,٣٨٧
ربح من استبعاد استثمارات عقارية		**٩١٢**	-
صافي الربح من صرف عملات أجنبية		**٥,٥٦٧**	٧,٦٦٨
إيرادات أخرى، بالصافي	١٩	**٣١,٨٢٢**	٢٤,٠١١
إجمالي الدخل		**٣٨٤,٦٣٨**	٢٨٨,٠٣٠
مصروفات			
تكاليف الموظفين		**(٧٥,٥٥٣)**	(٦٦,٠٧٦)
استهلاك وإطفاء	١١ & ١٢	**(٧,١٥٤)**	(٦,١٢٩)
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٠	**(٥١,٣٢١)**	(٢١,٠٥٧)
إجمالي المصروفات		**(١٣٤,٠٢٨)**	(٩٣,٢٦٢)
(مخصص) / رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	٢٥	**(٨,٢٥٣)**	(١,٨٤٠)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٥	**٢,١٣٥**	٢,٧٠٦
مخصصات أخرى		**(١١,١٠٠)**	-
الربح قبل الضريبة والعائد إلى أشباه حقوق الملكية		**٢٣٣,٣٩٢**	١٩٥,٦٣٤
يخصم: صافي الربح العائد إلى أشباه حقوق الملكية		**(١١٤,٠٢٥)**	(٩٢,٩٧٠)
الربح قبل ضريبة الدخل		**١١٩,٣٦٧**	١٠٢,٦٦٤
مصروف ضريبة الدخل		**-**	-
صافي الربح من العمليات المستمرة		**١١٩,٣٦٧**	١٠٢,٦٦٤
العمليات المتوقفة			
خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	١٢	**-**	(٦,١٧٣)
صافي الربح للسنة العائد إلى:		**١١٩,٣٦٧**	٩٦,٤٩١
مساهمي البنك		**١٢٨,١٦٥**	٩٤,٣٨٨
الحصص غير مسيطرة		**(٨,٧٩٨)**	٢,١٠٣
		١١٩,٣٦٧	٩٦,٤٩١
الربح الأساسي / المخفف للسهم من العمليات المستمرة - بالريال القطري	٢١	**٠,١١٤**	٠,٠٩١
الخسارة الأساسية / المخففة للسهم من العمليات المتوقفة - بالريال القطري	٢١	**-**	(٠,٠٠٧)
الربح الأساسي / المخفف للسهم - بالريال القطري	٢١	**٠,١١٤**	٠,٠٨٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي الربح للسنة	**١١٩,٣٦٧**	٩٦,٤٩١
إيرادات شاملة أخرى		
بنود قد لا يتم تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل الموحد		
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(٢,٦٢٠)**	-
بنود قد يتم تصنيفها لاحقا إلى بيان الدخل الموحد		
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(٣,٠١٨)**	١١,٤٩٦
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد	**(١٣,٨٩٤)**	-
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	**(١٩,٥٣٢)**	١١,٤٩٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٩٩,٨٣٥**	١٠٧,٩٨٧
العائد إلى:		
حاملي أسهم البنك	**١٠٨,٦٣٣**	١٠٥,٨٨٤
الحصة غير المسيطرة	**(٨,٧٩٨)**	٢,١٠٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٩٩,٨٣٥**	١٠٧,٩٨٧

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الموحد المتعلق بأشباه حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

	للسنة المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي الربح للسنة قبل الأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	**٢٣٣,٣٩٢**	١٩٥,٦٣٤
يخصم: الدخل غير المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**(٨٧,٨٩٥)**	(٧٤,١٧٥)
يضاف: المصروفات غير المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	**-**	-
صافي الربح العائد إلى حاملي أشباه حقوق الملكية قبل إيرادات البنك من المضاربة	**١٤٥,٤٩٧**	١٢١,٤٥٩
يخصم: حصة المضارب	**(٤٣,٦٤٩)**	(٣٦,٤٣٨)
يضاف: الدعم المقدم من البنك	**١٢,١٧٧**	٧,٩٤٩
صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**١١٤,٠٢٥**	٩٢,٩٧٠
الإيرادات الشاملة الأخرى		
بند قد يتم تصنيفه لاحقا إلى بيان الدخل الموحد		
الحصة في الاحتياطي المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**-**	-
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	**-**	-
إجمالي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	**١١٤,٠٢٥**	٩٢,٩٧٠

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

	رأس المال	علاوة إصدار	الاحتياطي القانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	الأرباح المدورة / (الخسائر المتراكمة)	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	**١,١٢٠,٠٠٠**	**٨٠,٠٠٣**	**٩,٤٣٩**	**(٣,٢٣٧)**	**٣٠,٢٠٦**	**١,٢٣٦,٤١١**	**(٩,٤٠٢)**	**١,٢٢٧,٠٠٩**
صافي الربح للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٢٨,١٦٥**	**١٢٨,١٦٥**	**(٨,٧٩٨)**	**١١٩,٣٦٧**
المحول الي الاحتياطي القانوني	**-**	**-**	**١٢,٨١٧**	**-**	**(١٢,٨١٧)**	**-**	**-**	**-**
تعديلات القيمة العادلة	**-**	**-**	**-**	**(١٩,٥٣٢)**	**٣٨٥**	**(١٩,١٤٧)**	**-**	**(١٩,١٤٧)**
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	**-**	**-**	**-**	**-**	**(٣,٢٠٤)**	**(٣,٢٠٤)**	**-**	**(٣,٢٠٤)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١,١٢٠,٠٠٠**	**٨٠,٠٠٣**	**٢٢,٢٥٦**	**(٢٢,٧٦٩)**	**١٤٢,٧٣٥**	**١,٣٤٢,٢٢٥**	**(١٨,٢٠٠)**	**١,٣٢٤,٠٢٥**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	١,١٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٣	-	(١٤,٧٣٣)	(٥٦,٣٨٣)	١,١٣٢٨٨٧	(١٢,٢١٦)	١,٢٢٧,٠٠٩
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	٩٤,٣٨٨	٩٤,٣٨٨	٢,١٠٣	١١٩,٣٦٧
المحول الي الاحتياطي القانوني	-	-	٩,٤٣٩	-	(٩,٤٣٩)	-	-	-
تعديلات القيمة العادلة	-	-	-	(١١,٤٩٦)	-	١١,٤٩٧	-	(١٩,١٤٧)
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٢,٣٦٠)	(٢,٣٦٠)	-	-
صافي التغير في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	٧١١	(١٩,١٤٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,١٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٣	٩,٤٣٩	(٣,٢٣٧)	٣٠,٢٠٦	١,٢٣٦,٤١١	(٩,٤٠٢)	١,٢٢٧,٠٠٩

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

	ايضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح من العمليات المستمرة		**١١٩,٣٦٧**	١٠٢,٦٦٤
صافي الربح من العمليات المتوقفة قبل الضريبة		**-**	(٦,١٧٣)
صافي الربح للسنة		**١١٩,٣٦٧**	٩٦,٤٩١
تعديلات للبنود غير النقدية			
استهلاك وإطفاء	١٠ & ١١	**٧,١٥٤**	٦,١٢٩
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		**٦**	٢٤
ربح من استبعاد استمارات عقارية		**(٩١٢)**	-
ربح غير محقق من استثمارات في أسهم حقوق ملكية		**(١٨٦)**	(٥,٨٦٩)
(ربح) / خسارة غير محققة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بالصافي		**(٩,١٢٤)**	١٩,٩٨٥
خسارة غير محققة من استثمارات عقارية		**٦,٣٩٦**	-
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٢٥	**٨,٢٥٣**	١,٨٤٠
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٥	**(٢,١٣٥)**	(٢,٧٠٦)
مخصصات أخرى		**١١,١٠٠**	-
		١٣٩,٩١٩	١١٥,٨٩٤
التغيرات في:			
موجودات تمويلية		**(٩٥,٢٤٤)**	١١٤,٤٩٨
موجودات محتفظ بها للبيع		**(١,٩٩٢)**	١٦,١٧٧
موجودات أخرى		**٢٥,٠٠٦**	٨١,٠١٤
أرصدة العملاء		**٥٧,٠٠٠**	(١٨٠,٤١٣)
مطلوبات محتفظ بها للبيع		**(٩٨,٤٩٧)**	(٣٧,٧٦٧)
مطلوبات أخرى		**٩,٩٤٠**	(٤٩,١٠١)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**٣٦,١٣٢**	٦٠,٣٠٢
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة وموجودات غير ملموسة	١٠ & ١١	**(٨٠٤)**	(٢,٨١٩)
متحصلات من استبعاد موجودات ثابتة		**١١٠**	٧٤
استثمارات في أسهم حقوق ملكية		**(٦١٧,٧٦٤)**	(٦٤٠,٩٠٣)
استثمارات عقارية		**-**	(٢٥,٠٠٠)
متحصلات من استبعاد استثمارات عقارية		**٢٦٥,١٢٨**	-
صافي التغير في النقد والأرصدة لدى البنوك تستحق خلال أكثر من ٩٠ يومًا		**(٦٧,٢٧٥)**	(٦٩١,٤٢٣)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(٤٢٠,٦٠٥)**	(١,٣٦٠,٠٧١)
الأنشطة التمويلية			
صافي التغير في المطلوبات التمويلية		**٥٧٧,٣٤٩**	١,١٢٠,٥٦٧
صافي التغير في حسابات الاستثمار التشاركي		**(١٣٣,٦٦٨)**	٨٢,١٦٦
صافي التغير في الحصص غير المسيطرة		**-**	٧١١
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**٤٤٣,٦٨١**	١,٢٠٣,٤٤٤
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**٥٩,٢٠٨**	(٩٦,٣٢٥)
النقد وما في حكمه في بداية للسنة	٦	**١,٨٩٢,٨٤٢**	١,٩٨٩,١٦٧
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٦	**١,٩٥٢,٠٥٠**	١,٨٩٢,٨٤٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

التغيرات خلال السنة

	١ يناير ٢٠٢٤	الاستثمارات	إعادة التقييم / إجمالي الدخل	توزيعات الأرباح المدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلاً	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الاستثمارات						
محفظة الصكوك	**٥٩,٠٩٠**	**١٦٨,٥٠٥**	**٢,٦٧٤**	**(٢,٦٧٤)**	**-**	**٢٢٧,٥٩٥**
محفظة الأسهم	**٦,١٢٩,٨٢٥**	**٢,٣٢٠,٥١٥**	**١١٠,٨٥٤**	**(١٣٤,٢٠٩)**	**(٥٠,١٤٧)**	**٨,٣٧٦,٨٣٨**
	٦,١٨٨,٩١٥	**٢,٤٨٩,٠٢٠**	**١١٣,٥٢٨**	**(١٣٦,٨٨٣)**	**(٥٠,١٤٧)**	**٨,٦٠٤,٤٣٣**

التغيرات خلال السنة

	١ يناير ٢٠٢٣	الاستثمارات	إعادة التقييم / إجمالي الدخل	توزيعات الأرباح المدفوعة	رسوم البنك بصفته وكيلاً	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الاستثمارات						
محفظة الصكوك	**٣٧,٤٥٦**	**٢١,٦٣٤**	**١,٠٨٤**	**(١,٠٨٤)**	**-**	**٥٩,٠٩٠**
محفظة الأسهم	**٥,٢٠٢,٤٣٠**	**٨٧٠,٩٣٦**	**٢٠٦,٥٢١**	**(١١١,١٩٥)**	**(٣٨,٨٦٧)**	**٦,١٢٩,٨٢٥**
	٥,٢٣٩,٨٨٦	**٨٩٢,٥٧٠**	**٢٠٧,٦٠٥**	**(١١٢,٢٧٩)**	**(٣٨,٨٦٧)**	**٦,١٨٨,٩١٥**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

- بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "الشركة الأم") هو بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم ٩١... بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٨، الصادر عن هيئة مركز قطر للمال. البنك مصرح له مزاولة الأنشطة التالية التي تنظمها هيئة تنظيم مركز قطر للمال:

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- ترتيب الصفقات الاستثمارية؛
- ترتيب التسهيلات الائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- ترتيب خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة.

تنظم هيئة تنظيم مركز قطر للمال جميع أنشطة البنك التي تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، ووفقًا لأحكام نظامه الأساسي. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في برج تورنادو، الطابق الرابع،، الخليج الغربي، الدوحة، دولة قطر. تم إدراج أسهم البنك المصدرة للتداول في بورصة قطر اعتبارًا من ٢٧ أبريل ٢٠١٦ (رمز السهم "QFBQ").

تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة" ومنفردة بـ "شركات المجموعة"). الشركة الأم / الطرف المسيطر للمجموعة ككل هو بنك لشا ذ.م.م. (عامة). فيما يلي بيان بالشركات التابعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الشركات التابعة	النشاط	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عام التأسيس	بلد التأسيس
صندوق السوق النقدي ١ المحدود لبنك قطر الأول	**صندوق السوق المالي**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠١٥	جزر الكايمان
صندوق كيو إف بي للتكنولوجيا المحدود	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢١	جزر الكايمان
استور للتمويل العقاري المحدود*	**التمويل**	%٢٩,٠	٪٢٩,٠	٢٠١٧	جيرسي
استور العقارية القابضة*	**شركة قابضة**	%٢٩,٠	٪٢٩,٠	٢٠١٧	جيرسي
أم صلال للسكن ذ.م.م.	**الإنشاءات**	%٧٠,٠	٪٧٠,٠	٢٠١٧	قطر
٣١٣٠ فيرفيو جي إي جي ذ.م.م.*	**تملك وتأجير العقارات**	%٩٨,٠	٪٩٧,٦	٢٠١٩	الولايات المتحدة
شركة فيرفيو المستثمر*	**تأجير العقارات**	%٩٨,٠	٪٩٧,٦	٢٠١٩	الولايات المتحدة
صندوق إل بي هيلث كير ١	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪٠,٠	٢٠٢٤	جزر الكايمان
استثمارات كيو إف بي ١ المحدودة	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر الكايمان
كيو إف بي للأسهم الخاصة المحدودة	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر الكايمان
صندوق إل بي العقاري للاسهم ١	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٣	جزر الكايمان
إل بي اديوكيشن	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٣	جزر الكايمان
كيو إف بي لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	قطر
صندوق كيو إف بي العالمي المتوافق مع الشريعة الإسلامية ٢	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر الكايمان
كيو إف بي للضيافة المحدودة	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر الكايمان
جايتواي ذ.م.م.	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪٠,٠	٢٠٢٠	قطر
صندوق إل بي الائتماني ١	**الاستثمار**	%١٠٠,٠	٪١٠٠,٠	٢٠٢٢	جزر الكايمان

* تتعلق الشركات التابعة أعلاه بالمنتجات الاستثمارية المقدمة للعملاء. راجع الإيضاح ١٢.

٢. أساس الإعداد

فقرة الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بصيغتها المعدلة بقواعد هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها وقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية تستخدم المجموعة الإرشادات المناسبة من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناء على مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء تقييم استثمارات في حقوق ملكية واستثمارات عقارية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة المسجلة بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري، فيما عدا ما تمت الإشارة إليه على خلاف ذلك. يقوم كل كيان داخل المجموعة بتحديد عملته الوظيفية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل كيان باستخدام العملة الوظيفية

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور مادية قد تثير الشك حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. ولذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت فيها مراجعة التقديرات وأية فترات مستقبلية متأثرة بذلك. تم توضيح المعلومات عن المصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم ٥.

٣. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتوافق السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، باستثناء تطبيق المعايير والتعديلات التالية على المعايير والسارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤.

١/٣ المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المُصدرة والسارية المفعول

١/١/٣ معيار المحاسبة المالية رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١) - العرض العام والإفصاح في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية ١ المعدل في عام ٢٠٢١. ويحل هذا المعيار المعدل محل معيار المحاسبة المالية ١ السابق - العرض والإفصاح العام في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويقدم مفاهيم لأشباه حقوق الملكية المدرجة خارج الميزانية والخاضعة للإدارة والايرادات الشاملة الأخرى لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية.

قامت المجموعة بتطبيق المعايير والتغييرات في بعض بنود العرض والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة للفترة. سوف تقوم المجموعة بتنفيذ أي توجيهات أو تعديلات لاحقة للمعيار قد تصدرها هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير مادي على التحقيق والقياس.
بعض المراجعات الهامة للمعيار هي كما يلي:

١) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل حاليا جزءًا لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسب والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)؛
٢) تم تقديم تعريف أشباه حقوق الملكية كمفهوم أوسع يشم "حسابات الاستثمار غير المقيدة" والمعاملات الأخرى في إطار هياكل مماثلة. وعلى نحو مماثل، يُستخدم الآن المصطلح الأوسع المتمثل في "الموجودات تحت الإدارة خارج الميزانية" بدلاً من "حسابات الاستثمار المقيدة"؛
٣) تم تعديل التعاريف وتحسينها؛
٤) تم طرح مفهوم الدخل الشامل، مع إمكانية إعداد بيان واحد يجمع بين بيان الدخل وبيان الإيرادات الشاملة الأخرى، أو إعداد البيانان بشكل منفصل. اختارت المجموعة إعداد البيانين بشكل منفصل؛
٥) يُسمح للمؤسسات الأخرى بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة؛
٦) تم تحويل الإفصاح عن الزكاة والصدقات إلى الإيضاحات حول البيانات المالية؛
٧) تمت اضافة هيمنة مفهوم الصورة الحقيقية والعادلة؛
٨) تم اضافة معالجة التغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء؛
٩) تم تحسين إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة واستمرارية الأعمال؛
١٠) تم تحسين التقارير المتعلقة بالعملة الأجنبية والتقارير القطاعية؛ و
١١) تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. ينطبق الجزء الأول على جميع المؤسسات، بينما ينطبق الجزء الثاني فقط على المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الدولية المماثلة، ويصف الجزء الثالث الوضع الرسمي وتاريخ السريان والتعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٢/١/٣ معيار المحاسبة المالية رقم ٤٠ - إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية ٤٠ في عام ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي، وهو ينطبق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي. يحسّن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ١٨ "الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من خلال المؤسسات المالية التقليدية". ليس لهذا المعيار أي تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة، حيث أنه ينطبق على نوافذ التمويل الإسلامي.

٢/٣ المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المُصدرة ولم تصبح سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكرًا

١/٢/٣ ٣ معيار المحاسبة المالية ٤٦ - الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية ٤٦ في عام ٢٠٢٣. يبين هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية". يشمل المعيار جوانب التحقيق وإلغاء التحقيق والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة، بالإضافة إلى جوانب محددة من التقارير المالية مثل انخفاض القيمة والتعهدات المحملة بالالتزامات من قبل المؤسسة. يتضمن المعيار أيضًا متطلبات العرض والإفصاح التي تتماشى بشكل خاص مع متطلبات معيار المحاسبة المالي ١ المعدل "العرض والإفصاح العام في البيانات المالية" فيما يتعلق ببيان التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالية ٤٥ "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"، محل معيار المحاسبة المالية ٢٧ السابق "حسابات الاستثمار". يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، ويجب اعتماده في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية ٤٥ - أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

٢/٢/٣ معيار المحاسبة المالية ٤٧ - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية ٤٧ في عام ٢٠٢٣. يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة التحويلات بين الأوعية الاستثمارية المتعلقة بـ (وحيثما تكون هامة، بين الفئات الهامة من) حقوق الملكية وأشباه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية تحت إدارة مؤسسة ما. كما يتطلب الاعتماد والتطبيق المتسق للسياسات المحاسبية لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، ويحل محل معيار المحاسبة المالية ٢١ السابق "الإفصاح عن تحويل الموجودات".

٤. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١/٤ أساس التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات (بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة) التي تكون للمجموعة قدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما والحصول على منافع من أنشطتها. يتم اعتبار وجود أو تأثير حقوق تصويت محتملة يمكن تنفيذها أو تحويلها عندما يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على كيان آخر. يتم إدراج البيانات المالية لكل الشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي انتقلت فيه السيطرة إلى المجموعة. ولا يتم إدراجها من التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة

تتم المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ. أي عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يقاس المقابل المحول في الاستحواذ عموما بالقيمة العادلة، وبالمثل تقاس صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم اختبار أية شهرة ناشئة بصورة سنوية لمعرفة مدى انخفاض قيمتها. يتم الاعتراف بأي مكسب في شراء مساومة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصروفات عند تكبدها فيما عدا في الحالة التي تتعلق فيها بإصدار أوراق دين أو أسهم.

الحصص غير المسيطرة

تعرض المساهمات في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تنسب إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية كحصة غير مسيطرة. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر العائدة إلى الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر عائدة إلى الحصص غير المسيطرة. الخسائر التي تقع على المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في أن يكون هناك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة باعتبارها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

الكيانات ذات الغرض الخاص

الكيانات ذات الغرض الخاص (SPEs) هي كيانات تم إنشاؤها لتحقيق هدف خاص محدد جيدًا، مثل توريق أصول معينة، أو تنفيذ عملية اقتراض أو استثمار محددة، وعادةً ما تكون حقوق التصويت مرتبطة بتشغيل تلك الكيانات. إن المستثمر الذي يتمتع بسلطة اتخاذ القرار بشأن الشركة المستثمر فيها ولديه تعرّض لتقلبات العوائد هو الذي يحدد ما إذا كان يعمل كأصيل أو كوكيل لتحديد ما إذا كان هناك ارتباط بين السلطة والعائدات. قد تقوم المجموعة، في سياق أعمالها الاعتيادي، بإدارة أصل أو أعمال لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين من خلال وكالة (وتكون عادة وكالة استثمار) أو ترتيب ممائل. لا تشمل السيطرة المواقف التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها على سبيل الأمانة وليس من أجل الحصول على العوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. تكون حوافز الأداء المستحقة التحصيل من قبل الوكيل محتفظ بها على سبيل الأمانة، وبالتالي فهي لا تعتبر عوائد متغيرة لغرض تقييم السيطرة. وتقوم المجموعة بصفتها طرف مؤتمن بإدارة الأصول المحتفظ بها على سبيل الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى بالنيابة عن المستثمرين. عادة لا يتم تضمين البيانات المالية لتلك الكيانات في هذه البيانات المالية الموحدة.

فقدان السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم باستبعاد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة ذات صلة وبنود حقوق الملكية الأخرى. يتم تحقق أي فائض أو عجز ناشئ عن فقدان السيطرة في بيان الدخل الموحد. عند فقدان السيطرة، يتم قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة. ويتم لاحقا المحاسبة عنها كشركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية أو وفقًا للسياسة المحاسبية المتبعة للمجموعة فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية اعتمادًا على مستوى السيطرة المحتفظ به.

الشركات المستثمر فيها المحتسبة بطريقة حقوق الملكية

يتألف ذلك من الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. الشركات الزميلة هي تلك الكيانات التي يكون للمجموعة فيها تأثير ملموس، ولكن ليس لديها سيطرة منفردة أو مشتركة على السياسات المالية والتشغيلية. يُفترض أن ينتهي التأثير المادي عندما تمتلك المجموعة ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت في كيان آخر. المشروع المشترك هو ترتيب تتمتع فيه المجموعة بسيطرة مشتركة بحيث يكون للمجموعة حقوقاً في صافي موجودات الترتيب وليس حقوقاً في موجوداتها والتزامات تجاه مطلوباتها.

تتم المحاسبة عن الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية. تُدرج تلك الاستثمارات مبدئيا بالتكلفة، وتتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية للاعتراف بحصة المستثمر من الربح أو الخسارة في الشركات المستثمر فيها بعد تاريخ الاستحواذ. إن التوزيعات المستلمة من الشركات المستثمر فيها تقلل من القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية أيضًا للتغيرات في حصة المستثمر التناسبية في الشركات المستثمر فيها الناشئة عن التغيرات في حقوق ملكية الشركة المستثمر فيها. عندما تتجاوز حصة المجموعة في الخسائر حصتها في الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمجموعة إلى الصفر ويتم استبعاد الخسائر الإضافية بالقدر الذي تكبدت فيه المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركات المستثمر فيها المحتسبة بطريقة حقوق الملكية. يتم التوقف عن محاسبة حقوق الملكية عندما يتم تصنيف الشركة الزميلة على أنها محتفظ بها للبيع.

المعاملات المستبعدة عند التوحيد ومحاسبة حقوق الملكية

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة وأي إيرادات ومصروفات غير محققة (باستثناء أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية) من المعاملات بين شركات المجموعة مع الشركات التابعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. تُحذف الأرباح البينية الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركات المستثمر فيها المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بقدر حصة المجموعة في الشركات المستثمر فيها. يتم أيضًا استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة، ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد عنده دليل على انخفاض القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٢/٤ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى الريال القطري بمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية إلى الريال القطري باستخدام معدلات الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي الموحد.

يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن أرباح وخسائر من تسوية تلك المعاملات والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بطريقة التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، بما في ذلك حقوق ملكية الاستثمارات، باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. تسجل التأثيرات على تغيرات أسعار الصرف على البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة للعملات الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة (التي ليس لدى أي منها عملة اقتصاد يتسم بالتضخم الحاد) التي لديها عملات محلية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإغلاق في تاريخ المركز المالي المعني،
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)، و
- يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن سعر الصرف كمكون منفصل عن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

٣/٤ الاستثمارات في الأسهم

التبويب والتصنيف

يتضمن معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ - "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" نهجاً لتصنيف وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعكس نموذج الأعمال الذي تدار ضمنه هذه الاستثمارات وخصائص التدفق النقدي ذات الصلة.

تقوم المجموعة بتصنيف كل استثمار كما يلي:

(أ) أدوات حقوق ملكية؛
(ب) أدوات دين (بما في ذلك الأدوات النقدية وغير النقدية)؛ و
(ت) أدوات استثمار أخرى.

أدوات الدين هي نوع من أدوات الاستثمار يؤدي فيها هيكل المعاملة إلى إنشاء التزام نقدي أو غير نقدي. أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تثبت الحصة المتبقية في موجودات المؤسسة بعد خصم جميع التزاماتها والأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية. أدوات الاستثمار الأخرى هي أدوات الاستثمار التي لا تستوفي تعريف أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية.

ما لم تتم ممارسة خيارات التحقيق المبدئي غير القابلة للإلغاء المنصوص عليها في المعيار، يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات كما تم قياسها لاحقًا إما (١) بالتكلفة المطفأة، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، أو (٣) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، على أساس كلٍّ مما يلي:

(أ) نموذج أعمال المجموعة المستخدم لإدارة الاستثمارات؛ و
(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي ذات الصلة.

التصنيف
تُصنف الاستثمارات بناءً على تقييم المجموعة لنموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الاستثمارات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين إلى الفئات التالية:
ا) بالتكلفة المطفأة، أو ٢) بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالتكلفة المطفأة
يقاس الاستثمار بالتكلفة المطفأة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

(أ) الاستثمار محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذا الاستثمار لتحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى استحقاق الأداة؛ و
(ب) الاستثمار يمثل إما أداة الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال وقابل للتحديد بشكل معقول.

بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حال استيفاء الشروط التالية:

(أ) يكون الاستثمار محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الاستثمار؛ و
(ب) يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال وقابل للتحديد بشكل معقول.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
يُقاس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو إذا تم تطبيق تصنيف غير قابل للإلغاء عند تحقيقه مبدئيا.

التصنيف الغير قابل للإلغاء عند التحقيق المبدئي
يجوز للمجموعة اتخاذ اختيار غير قابل للإلغاء عند تبويب استثمار معين، عند التحقيق المبدئي، على النحو التالي:

(أ) أداة حقوق الملكية يمكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، لعرض التغيرات اللاحقة في الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
(ب) أداة غير نقدية من نوع الدين أو أداة استثمار أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو التحقيق الذي قد ينشأ بطريقة أخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة أو تحقيق الأرباح والخسائر عليها على أسس مختلفة.

التحقيق وإلغاء التحقيق

يتم تحقيق الاستثمارات في الأسهم في تاريخ المتاجرة: وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة على شراء أو بيع الأصل، وهو كذلك التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يُلغى تحقيق الاستثمارات في الأسهم عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

القياس

التحقيق المبدئي
يتم تحقيق الاستثمارات في الأسهم مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة، باستثناء تكاليف المعاملة المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حيث يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق
يُعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ويتم إثبات أرباح أو خسائر إعادة القياس الناتجة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. لاحقًا بعد التحقيق المبدئي، فإن الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، ناقصًا أي مخصص لانخفاض القيمة. يتم إثبات كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن إلغاء تحقيق أو انخفاض قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.الدخل الموحد.

لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لاستثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) تعليماتها بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية لضمان تحقيق المواءمة بين البنوك التقليدية الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والبنوك الإسلامية.

التغيرات الرئيسية في المحاسبة عن استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

يُلغى الإعفاء من تطبيق معيار المحاسبة المالية ٣٣ لتسجيل استثمارات أسهم حقوق الملكية بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة، عندما لا يمكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة على أساس مستمر.

خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) لا يتم تسجيلها بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم تسجيلها كجزء من احتياطي القيمة العادلة ضمن بيان حقوق الملكية.

الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها كجزء من احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية يتم تحويلها إلى الأرباح المدوّرة عند استبعاد استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

يُعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة مالية ويتم تسجيل وعرض الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد تختار المجموعة أن تعرض في بيان التغيرات في حقوق الملكية التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الغير محتفظ بها لغرض المتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة على حده عند التحقيق المبدئي ويكون باتًا ولا رجعة فيه. ولاحقا لا يعاد أبدًا تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الدخل الموحد، بما في ذلك عند الاستبعاد. ومع ذلك، فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في احتياطي القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدوّرة عند استبعاد الاستثمار. لا يتم الإبلاغ عن خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر تحقيق توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تحقيقها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

بالنسبة لاستثمارات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

أسس القياس

قياس التكلفة المطفأة
التكلفة المطفأة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند التحقيق المبدئي ناقصاً مدفوعات سداد رأس المال، مضافاً إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين هذا المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق، ناقصا أي تخفيض لانخفاض القيمة. معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، حيثما كان ذلك مناسبا، فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدّرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو، حيثما كان ذلك مناسبا، فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن في مقابله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة (بائع ومشتري) وراغبة في الدخول في معاملة تجارية بحتة. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة باستخدام سعر العرض الساري بالسوق لتلك الأداة عند الإقفال في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها سعر مدرج بالسوق، يتم إجراء تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى تكون مماثلة إلى حد كبير أو اعتمادا على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم البنود المماثلة للنقد من قبل المجموعة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مماثلة.

٤/٤ الموجودات والمطلوبات المالية

الاعتراف
يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة والذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

إلغاء الاعتراف
يلغى الاعتراف عن أصل مالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من أصل مالي أو جزء من موجودات مالية مماثلة للمجموعة) عند:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل؛ أو
- احتفاظ المجموعة بالحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل، ولكن تعهدت بدفعها كاملة دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب لتمرير التدفقات النقدية؛ أو
- تحوّل المجموعة حقها في استلام تدفقات نقدية من الأصل أو إما قيامها: (أ) بتحويل جميع مخاطر ومنافع الأصل بصورة كبيرة، أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، ولكن حولت السيطرة على الأصل.

عند تحويل المجموعة لحقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بمدى استمرار اضطلاع المجموعة في الأصل.

يلغي الاعتراف بالمطلوب المالي عند التنازل عن الالتزام المنصوص عليه في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته.

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتنوي المجموعة إما على أن تقوم بتسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو على تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت. يجب ألا يكون الحق القانوني الملزم متوقفاً على أحداث مستقبلية محتملة، ويجب أن يكون قابلا للتنفيذ في سياق الأعمال الاعتيادية، وفي حال التعثر أو الإعسار أو الإفلاس للبنك أو الطرف المقابل.

٥/٤ النقد والأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك، حسبما تمت الإشارة إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد، من النقد والأرصدة لدى البنوك ومبالغ الإيداعات لدى المؤسسات المالية ذات فترات الاستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل. تتكون الإيداعات لدى المؤسسات المالية من إيداعات لدى بنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة. يتم إدراجها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٦/٤ المستحق من بنوك

تمثل المستحقات من بنوك مبالغ الإيداعات لدى مؤسسات مالية بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر. يتم استثمار إيداعات المستحقات من البنوك بموجب شروط وكالة ومرابحة ومضاربة. يتم تسجيلها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٧/٤ الموجودات التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المرابحة والإجارة:

المستحق من عقود المرابحة
يتم تسجيل المستحقات من عقود المرابحة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب هذه المستحقات وتحميلها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاذ جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقا ضمن مخصص معين. وتعتبر المجموعة وعود المرابحة للآمر بالشراء ملزمة.

المستحق من عقود الإجارة
ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسوية المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصا الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

٨/٤ انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) تقوم المجموعة بتقييم انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير مالي كلما كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي معين أو موجودات مالية للمجموعة قد انخفضت قيمتها.

تطبق المجموعة نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية عن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية على أساس التغيير في جودة الموجودات التمويلية منذ التطبيق المبدئي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهرًا - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ١ الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القيمة الدفترية الإجمالية للموجود على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر الممكنة خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير. يتم حساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

Stage ٢ تتضمن المرحلة ٢ موجودات مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن ليس هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين، ولكن يظل احتساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - انخفضت قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٣ موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين.

تعتبر الموجودات التمويلية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام المعدل الأصلي للربح. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في القيمة لاحقاً من خلال بيان الدخل الموحد ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الانخفاض في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الدليل الموضوعي يتضمن انخفاضا كبيرًا أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار أقل من قيمته العادلة. يخضع تحديد ما إذا كان الانخفاض كبيرًا أو طويل الأمد إلى حكم مهني ويتم تقييمه لكل استثمار بشكل منفرد.

وعندما يكون هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الانخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في بيان الدخل الموحد، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في بيان الدخل الموحد. خسائر الانخفاض في القيمة في استثمارات في حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال بيان الدخل الموحد بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

انخفاض قيمة موجودات غير مالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد انخفضت قيمتها. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الانخفاض في القيمة سنويا، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلا ويخفض لقيمته القابلة للاسترداد.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمتموّل، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل مركز مالي للموجودات للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها مسبقا والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الانخفاض في القيمة السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة بسبب الارتفاعات اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية.

٩/٤ الاستثمارات العقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من مباني وموجودات أخرى ذات صلة تحتفظ بها المجموعة لتحصيل إيجارات و/أو يتوقع الاستفادة منها من خلال زيادة قيمة رأس المال. تسجل هذه الاستثمارات مبدئيًا بالتكلفة زائد جميع المصاريف التي يمكن أن تنسب إليها مباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقا بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل تقرير ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان التغير في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحا من خلال الأرباح المسجلة مسبقا، وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالسنة الحالية يتم تسجيلها ببيان الدخل الموحد بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها ببيان الدخل الموحد ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

يتم إلغاء الاعتراف عن الاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها نهائيا أو حينما يتم تحويلها إلى استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطيات القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في سنة انتهاء عمره الإنتاجي أو استبعاده.

الاستثمارات العقارية المقتناة عن طريق الإجارة

تدرج الاستثمارات العقارية التي يحتفظ بها البنك كمستأجر مبدئيًا بالتكلفة. اختار البنك قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسارة لاحقة غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن "احتياطي القيمة العادلة للعقارات".

١٠/٤ الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

التصنيف

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد كاستثمارات محتفظ بها للبيع إذا كان من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار الاستخدام خلال اثني عشر شهرًا. ويمكن التمديد في ظروف معينة إلى وقت لاحق بسبب أحداث خارجة عن سيطرة المجموعة وكان هناك دليل على أن المجموعة لا تزال ملتزمة بخطة بيع الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد.

مجموعة الاستبعاد هي مجموعة من الموجودات التي سيتم استبعادها، عن طريق البيع أو خلاف ذلك، معا كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة بتلك الموجودات التي سيتم تحويلها في المعاملة.

إذا لم تعد معايير التصنيف كاستثمارات محتفظ بها للبيع مستوفاة، يتعين على الكيان أن يتوقف عن تصنيف الأصل (مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع ويجب قياس الأصل بقيمته الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع، ويتم تعديله عن أي استهلاك، أو إعادة تقييمات معترف بها أو كان يمكن الاعتراف بها لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع وكانت قيمته القابلة للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق هو عدم بيعه.

يتم أولًا تخصيص أي خسائر انخفاض في القيمة على مجموعة استبعاد إلى الشهرة، ثم إلى الموجودات والمطلوبات المتبقية على أساس تناسبي، باستثناء أي خسارة مخصصة لموجودات مالية واستثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة، والتي لا يزال يتم قياسها وفقًا للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة. ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عن التصنيف المبدئي على أنها محتفظ بها للبيع والأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم اللاحقة في بيان الدخل الموحد. لا يتم الاعتراف بأرباح تزيد عن أي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة.

القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وغيرها من الأدوات المالية بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة أيهما أقل ناقصًا تكاليف البيع. يستمر قياس الأدوات المالية التي تكون موجودات غير متداولة و "محتفظ بها للبيع" وفقًا للسياسات المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية على أنها محتفظ بها للبيع، يتم التوقف عن المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في وقت مثل هذا التصنيف كمحتفظ بها للبيع. لم يعد يتم إطفاء أو استهلاك الموجودات غير المالية (أي الموجودات غير الملموسة، والمعدات).

العمليات المتوقفة

العملية المتوقفة هي مكون من مكونات أعمال المجموعة، والعمليات والتدفقات النقدية منها يمكن تمييزها بوضوح عن بقية المجموعة وهي التي:

- تمثل خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛
- تكون جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛ أو
- تكون شركة تابعة تم اقتناؤها بغرض إعادة البيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند الاستبعاد أو عند وفاء العملية بمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها لغرض البيع، إن كان ذلك أسبق. عندما يتم تصنيف عملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية السنة المقارنة.

١١/٤ الموجودات الثابتة

يتم عرض جميع الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك المتراكم ومخصصات انخفاض القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق فيها.

يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية ذات الصلة. تقوم المجموعة باستهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
معدات	٣ - ٥
أثاث وتركيبات	٣ - ١٠
تحسينات المباني	٥ - ١٠
سيارات	٥

١٢/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الموجودات غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	٣ - ١٠

١٣/٤ الحسابات الجارية للعملاء

لا تحمل أرصدة الحسابات الجارية للعملاء أي عائد ويتم تحقيقها عند استلامها من جانب المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبالغ المستلمة من جانب المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير، يتم قياس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

١٤/٤ أشباه حقوق الملكية

أشباه حقوق الملكية هي أحد عناصر البيانات المالية التي تمثل المساهمات التشاركية التي تتلقاها المؤسسة على أساس تقاسم الأرباح أو المشاركة. ويكون لها:

- الخصائص الأساسية لحقوق الملكية: أي في حالة الخسارة (ما لم يثبت وقوع الإهمال / سوء السلوك / خرق الشروط التعاقدية)، فإن المجموعة ليست مسؤولة عن إعادة الأموال المفقودة إلى مقدمي التمويل ويتقاسم مقدمو التمويل الحصة المتبقية في الموجودات أو الأعمال التجارية ذات الصلة؛
- بعض خصائص الالتزامات: أي أن لها تاريخ استحقاق أو خيار للاسترداد / التصفية؛ و
- بعض الخصائص المحددة: أي أن حقوق مقدمي التمويل تقتصر فقط على الموجودات أو الأعمال التجارية ذات الصلة وليس على المؤسسة بأكملها، بالإضافة إلى أنه ليس لديهم حقوق معينة مرتبطة فقط بحقوق الملكية.

تُقاس جميع مساهمات حاملي أشباه حقوق الملكية بالمبلغ المستلم خلال فترة التعاقد. في نهاية الفترة المالية، يتم قياس حقوق حاملي أشباه حقوق الملكية بالمبلغ المستلم مضافاً إليه حصة الربح والاحتياطيات ذات الصلة ناقصاً المبالغ المسددة.

يشمل حاملو أشباه حقوق الملكية حسابات الاستثمار التشاركية (حسابات الاستثمار غير المقيدة وحسابات الاستثمار الأخرى المدرجة في الميزانية العمومية).

حسابات الاستثمار التشاركي

حسابات الاستثمار التشاركي هي الأموال التي تحتفظ بها المجموعة والتي يمكنها استثمارها وفقًا لتقديرها الخاص. يأذن أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي بالمجموعة باستثمار أموال أصحاب الحسابات بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أي قيود بشأن مكان وكيفية استثمار الأموال ولأي غرض.

تحصل المجموعة على حصتها (حصة المُضارب) من أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الدخل العائد لأصحاب الحسابات إلى حسابات الاستثمار التشاركي بعد تجنيب المخصصات وخصم حصة المجموعة من الدخل كمُضارب. يتم تحديد توزيع الدخل من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها وفقا لشروط وأحكام حسابات الاستثمار.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تمت الإشارة إلى حسابات الاستثمار التشاركي على أنها حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

١٥/٤ الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية

تمثل الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف ثالثة للاستثمار في منتجات محددة وفقًا لتوجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. تتم إدارة هذه الموجودات بصفة ائتمانية، ولا يحق للمؤسسة الاستحواذ على ملكية هذه الموجودات. يتحمل العملاء جميع المخاطر ويحصلون على جميع المنافع المرتبطة بهذه الاستثمارات. إن الموجودات المُدارة خارج الميزانية العمومية لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد، حيث لا يحق للمجموعة استخدام هذه الاستثمارات أو التصرف فيها إلا وفقاً لشروط العقد المبرم بين المجموعة وعملائها.

١٦/٤ رأس المال والاحتياطي

قامت المجموعة بإصدار أسهم عادية مصنفة كأدوات حقوق ملكية. يتم الاعتراف بالتكاليف الخارجية الإضافية التي تعزى مباشرة إلى إصدارها في حقوق الملكية.

الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجوز تحويل ما يصل إلى ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني كل عام حتى يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. يكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك.

توزيعات الأرباح على الأسهم العادية

تدرج توزيعات الأرباح على الأسهم العادية ضمن حقوق الملكية في الفترة التي يتم فيها اعتمادها التوزيعات من قبل مساهمي البنك.

١٧/٤ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من أنشطة التمويل

المرابحة

يتم الاعتراف بالأرباح المحققة من عمليات المرابحة عندما تكون الإيرادات قابلة للتحديد تعاقديا وقابلة للقياس على حد سواء عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بالدخل على أساس التناسب الزمني لفترة المعاملة. في الحالة التي تكون فيها الإيرادات من العقد غير قابلة للتحديد تعاقديا وغير قابلة للقياس، يتم الاعتراف بها عندما يكون تحققها مؤكد بشكل معقول أو عندما يتم تحققها بالفعل. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإجارة

يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس التناسب الزمني لفترة الإجارة. يتم استبعاد الإيرادات ذات الصلة بالأنشطة المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على التناسب الزمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

إيرادات الاستئجار
تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من الاستئجار المحققة من عقارات وفقا لعقود الإيجار التي أبرمت بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة التعاقد.

إيرادات توزيعات الأرباح
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات الرسوم
يتم الاعتراف بالرسوم بشكل عام على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

١٨/٤ منافع الموظفين

لائحة الاشتراكات المحددة
تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي مطلوبات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات. ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
تحتسب المجموعة مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة والتي تتفق مع القوانين التي تنطبق على المجموعة. ويتم احتساب الالتزام بناء على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند المطلوبات الأخرى.

١٩/٤ المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات حالية (قانونية أو استدلالية) ناشئة عن أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق خارج لموارد تمثل منافع اقتصادية للوفاء بتلك المطلوبات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه المطلوبات بدقة.

٢٠/٤ مطلوبات محتملة

تشمل المطلوبات المحتملة ضمانات، وخطابات الاعتماد، والتزامات المجموعة فيما يتعلق بوعود أحادية الجانب لشراء/بيع العملات ومبادلات معدل الربح وغيرها. وهي لا تشكل موجودات أو التزامات فعلية في بيان المركز المالي باستثناء الموجودات والالتزامات ذات الصلة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة على هذه الأدوات المالية المشتقة.

٢١/٤ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك الوعود أحادية/ثنائية الجانب لشراء/بيع عملات، وعقود مبادلات معدل الربح، وخيارات عملة مسجلة بالقيمة العادلة. تسجل جميع أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة، وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات في بيان الدخل الموحد للسنة (صافي أرباح / (خسائر) صرف العملات الأجنبية).

٢٢/٤ التقارير حول القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الإدارة العليا لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائها، والتي يكون هناك معلومات مالية منفصلة متاحة عنها. يتم الإفصاح عن تقارير القطاعات في الإيضاح رقم ٣٠.

٢٣/٤ ضريبة الدخل

(أ) ضريبة الدخل الحالية
إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقا لقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٠. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل ببيان الدخل الموحد.

(ب) ضريبة الدخل المؤجلة
يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة، باستخدام طريقة المطلوبات في تاريخ الميزانية العمومية، على الخسائر الضريبية المدوّرة والفروقات المؤقتة الناشئة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة على الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية المدوّرة فقط بالقدر الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون متاحا ويمكن على أساسه الاستفادة من الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

٢٣/٤ الزكاة

يتحمل المساهمين الزكاة مباشرة. لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن مساهميها وفقاً للنظام الأساسي.

٥. استخدام التقديرات والأحكام

الاحكام - تتمة

١) تصنيف الاستثمارات
خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند الاستحواذ على الاستثمار ما إذا كان يجب تصنيفه كاستثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو استثمار مدرج بالتكلفة المطفأة. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار، ويكون خاضعاً لمعالجات محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

٢) الكيانات ذات الغرض الخاص
ترعى المجموعة تكوين كيانات ذات غرض خاص في الأساس لغرض السماح للعملاء بالاحتفاظ بالاستثمارات. تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية لتلك الشركات ذات الغرض الخاص، والتي تتضمن قيام المجموعة باتخاذ القرارات نيابة عن هذه الكيانات. تقوم المجموعة بإدارة هذه الكيانات نيابة عن عملائها الذين هم، إلى حد كبير، أطراف ثالثة وهم المستفيدون الاقتصاديون من الاستثمارات ذات الصلة. لا تقوم المجموعة بتوحيد الشركات ذات الغرض الخاص التي لا تملك القدرة على السيطرة عليها. عند تحديد ما إذا كانت المجموعة لديها القدرة على السيطرة على شركة ذات غرض خاص، يتم اتخاذ الأحكام حول أهداف أنشطة الشركة ذات الغرض الخاص، وتعرّضها للمخاطر والمنافع، وكذلك حول نية المجموعة وقدرتها على اتخاذ القرارات التشغيلية للشركة ذات الغرض الخاص وما إذا كانت المجموعة تستمد منافع من هذه القرارات.

٣) انخفاض قيمة استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية - راجع الإيضاح ٣،٤.

الاحكام - تتمة

(١) انخفاض قيمة التعرّضات الخاضعة لمخاطر الائتمان المدرجة بالتكلفة المطفأة
تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك دمج المعلومات المستقبلية، راجع الايضاح ٤،٨ والإيضاح ٢٥،٦،٥ للمزيد من المعلومات.

(٢) قياس القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام تقنيات التقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ونهج الدخل، ونهج السوق. يتم إجراء تقديرات القيمة العادلة في وقت محدد بناءً على ظروف السوق والمعلومات حول الشركات المستثمر فيها. تكون هذه التقديرات بطبيعتها خاضعة للحكم الشخصي ومنطوية على شكوك وأحكام هامة، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة. ليس هنالك يقين بشأن الأحداث المستقبلية مثل استمرار أرباح التشغيل ومراكز القوة المالية. من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة الحالية، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات تتطلب تعديلاً جوهريًا على القيمة الدفترية للاستثمارات. في حال استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيمة العادلة، فقد قامت الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناء على نموذج المعلومات وبالمناقشة مع ممثلي الشركات المستثمر فيها وبناء على أحدث البيانات المالية المدققة وغير المدققة المتاحة. تمت مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث مدى ملاءمة المنهجية وسلامة الافتراضات وصحة الحسابات، راجع الإيضاح رقم ٢٧.

يتم قياس تقييم الاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، وهو ما ينطوي على أحكام تقديرية ويستند عادة إلى أحد الإجراءات التالية:

- التقييم من خلال قيمة خارجية مستقلة للعقارات / المشاريع ذات الصلة؛
- المعاملات الحديثة بالأسعار الحرة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة على بنود ذات شروط وخصائص مخاطر مماثلة؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
نقد في الصندوق		**٣٠**	٣٥
أرصدة لدى بنوك (حسابات جارية)		**٦٧,٤١٦**	٢٥٧,٧١٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية		**٣,٠٢٦,٣٤٥**	٢,٧٠٩,٥٥٧
مخصص انخفاض القيمة	٥/٦/٢٥	**(٣,٩٣١)**	(٤,٣٧١)
		٣,٠٨٩,٨٦٠	٢,٩٦٢,٩٣٧
يخصم: نقد وأرصدة لدى البنوك يزيد أجل استحقاقها عن ٩٠ يومًا		**(١,١٤١,٧٤١)**	(١,٠٧٤,٤٦٦)
يضاف: مخصص انخفاض القيمة (غير نقدي)		**٣,٩٣١**	٤,٣٧١
النقد وما في حكمه		**١,٩٥٢,٠٥٠**	١,٨٩٢,٨٤٢

تمثل الإيداعات لدى مؤسسات مالية الإيداعات ما بين البنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة واستثمارات إسلامية أخرى.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٧. موجودات تمويلية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
تمويل مرابحة		**٣٥٢,٥٧٨**	٣١٠,٦٢٥
مبيعات استثمارات مؤجلة		**١٧٩,١٣٢**	٩٠,٠٨٧
أخرى		**٣١,٥٢٧**	٤٩,٩٧٣
إجمالي الموجودات التمويلية		**٥٦٣,٢٣٧**	٤٥٠,٦٨٥
ربح مؤجل		**(٤٠,٨٢٠)**	(٢٣,٤٨٧)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	٥/٦/٢٥	**(٣٤٧,٠٣٩)**	(٣٣٨,٨١١)
صافي الموجودات التمويلية		**١٧٥,٣٧٨**	٨٨,٣٨٧

٨. استثمارات في أوراق مالية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل*			
استثمارات حقوق الملكية (غير مدرجة)		**٦٢٧,٤٢٤**	٤٢٤,٩٧٨
استثمارات الصناديق		**٢٧٩,١٨٠**	٢٧٣,٤١٠
		٩٠٦,٦٠٤	٦٩٨,٣٨٨
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة			
استثمارات في صكوك*		**٤١,٨٦٠**	١٠٠,٤٠٩
ربح مستحق		**٨٥٤**	١,٠٩٠
علاوات غير مطفأة، بالصافي		**١٠٧**	٤٥٥
مخصص انخفاض القيمة	٥/٦/٢٥	**(١,٠٩٤)**	(١,٢٨٨)
		٤١,٧٢٧	١٠٠,٦٦٦
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى			
استثمارات حقوق الملكية (مدرجة)**		**٥١,٩٠٨**	-
استثمارات حقوق الملكية (غير مدرجة)		**٧٩,٩٧٣**	٧٩,٣٨٥
استثمارات في صكوك ***		**١,٩٧٤,٥٦٥**	١,٥٦١,٩٤٦
		٢,١٠٦,٤٤٦	١,٦٤١,٣٣١
		٣,٠٥٤,٧٧٧	٢,٤٤٠,٣٨٥

* بلغ الربح الناتج عن إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٠,٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٥,٩ مليون ريال قطري).

** خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، سجل البنك قيمة عادلة موجبة بقيمة ١,٩ مليون ريال قطري على استثمارات الأسهم المدرجة.

*** خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، سجل البنك احتياطي قيمة عادلة موجبة بمبلغ ٣,٠ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: قيمة عادلة موجبة بمبلغ ٢٦,٦ مليون ريال قطري) تتعلق بالاستثمارات في الصكوك. تم رهن استثمارات المجموعة في الصكوك بقيمة اسمية قدرها ٦٩٧,٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ١٤٧,٨ مليون ريال قطري) وبقيمة عادلة قدرها ٧٠٨,٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ١٥٣,٦ مليون ريال قطري) كضمان لالتزامات تمويل بنكية بقيمة ٥٩٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ١٠٩ مليون ريال قطري).

فيما يلي الحركة في الاستثمارات في حقوق الملكية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**	**الإجمالي**	**استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية**	**استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**	**الإجمالي**
في بداية السنة	**١,٦٤١,٣٣١**	**٦٩٨,٣٨٨**	**٢,٣٣٩,٧١٩**	٩٥٨,٣١٢	٦٦٥,٧٦٢	١,٦٢٤,٠٧٤
اضافات:						
صكوك، بالصافي	**٤١١,١١٨**	**-**	**٤١١,١١٨**	٧٠٤,٩٦٦	-	٧٠٤,٩٦٦
استثمار في أسهم حقوق ملكية	**٥٥,١١٦**	**٣٧٢,٦٠٧**	**٤٢٧,٧٢٣**	٨,٩١٨	١٣٩,٠٦٦	١٤٧,٩٨٤
استبعاد	**-**	**(١٣٨,٠٦٩)**	**(١٣٨,٠٦٩)**	-	(١٢٨,٩١٦)	(١٢٨,٩١٦)
مخصص انخفاض القيمة	**١,٥٠١**	**-**	**١,٥٠١**	(١,٨٧٤)	-	(١,٨٧٤)
تعديلات القيمة العادلة	**(٢,٦٢٠)**	**(٢٦,٣٢٢)**	**(٢٨,٩٤٢)**	(٢٨,٩٩١)	٢٢,٤٧٦	(٦,٥١٥)
في نهاية السنة	**٢,١٠٦,٤٤٦**	**٩٠٦,٦٠٤**	**٣,٠١٣,٠٥٠**	١,٦٤١,٣٣١	٦٩٨,٣٨٨	٢,٣٣٩,٧١٩

١/٨ الربح من استبعاد استثمارات في حقوق ملكية

خلال السنة، استبعد البنك استثماراته في أسهم حقوق ملكية بقيمة إجمالية قدرها ١٣٨,١ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ١٢٨,٩ مليون ريال قطري)، واعترف بأرباح من استبعاد هذه الاستثمارات بقيمة ٥٧,٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٧,٤ مليون ريال قطري).

الأرباح من الاستثمارات في الأسهم أعلاه ناتجة عن استثمارات في أسهم حقوق ملكية الخاصة كجزء من نموذج أعمال البنك.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٩. استثمارات عقارية

يلخص الجدول أدناه الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
في بداية السنة	**٢٦٤،٢٦٢**	٢٢٥،٣٦٨
(استبعاد) / إضافة	**(٢٧٨،١٤٩)**	٢٥،٠٠٠
تحويل من موجودات محتفظ بها للبيع	**٢٩٠،٣٠٧**	-
أرباح / (خسائر) القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	**(٦،٣٩٦)**	١٣،٨٩٤
في نهاية السنة	**٢٧٠،٠٢٤**	٢٦٤،٢٦٢

خلال السنة، قام البنك بالتخارج من استثماراته العقارية الواقعة بمنطقة المسيلة في دولة قطر واعترف بأرباح من الاستبعاد بمبلغ ١٣،٩ مليون ريال قطري في بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تصنيف الاستثمارات العقارية إلى العمليات المستمرة (راجع الايضاح ١٢).

١٠. موجودات ثابتة

	معدات	أثاث وتركيبات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢،١١٤**	**١٢،٢٢٣**	**٨٧٠**	**١٠،٤١٤**	**٣٧٦**	**٢٥،٩٩٧**
إضافات	**٢٤**	**٩٦**	**-**	**-**	**١٤٢**	**٣٦٢**
محول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	**-**	**٢١٠**	**-**	**-**	**(٢١٠)**	**-**
محول إلى موجودات غير ملموسة	**-**	**-**	**-**	**-**	**(٣٠٨)**	**(٣٠٨)**
استبعادات	**-**	**-**	**(١٦٠)**	**-**	**-**	**(١٦٠)**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢،١٣٨**	**١٢،٥٢٩**	**٧١٠**	**١٠،٤١٤**	**-**	**٢٥،٧٩١**
الاستهلاك المتراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	**(٧٢٠)**	**(٣،٠٢٩)**	**(٤٧٥)**	**(٤،٣٧٧)**	**-**	**(٨،٦٠١)**
مصروف الاستهلاك	**(٧٠٦)**	**(٢،٤٨٠)**	**(١٧٠)**	**(٢،١٣١)**	**-**	**(٥،٤٨٧)**
استبعادات	**-**	**-**	**٤٤**	**-**	**-**	**٤٤**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**(١،٤٢٦)**	**(٥،٥٠٩)**	**(٦٠١)**	**(٦،٥٠٨)**	**-**	**(١٤،٠٤٤)**
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٧١٢**	**٧،٠٢٠**	**١٠٩**	**٣،٩٠٦**	**-**	**١١،٧٤٧**
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١٨،١٥٨	١١،٩٣٠	٩١٣	١٠،٤٩٢	١٢٠	٤١،٦١٣
إضافات	٥١٠	٢٥٠	١٦٠	-	٣٧٦	١،٢٩٦
محول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	٥١	-	-	(١٢٠)	(٦٩)
تعديلات	١٩	-	(٣٣)	(٧٨)	-	(٩٢)
استبعادات	(١٦،٥٧٣)	(٨)	(١٧٠)	-	-	(١٦،٧٥١)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢،١١٤	١٢،٢٢٣	٨٧٠	١٠،٤١٤	٣٧٦	٢٥،٩٩٧
الاستهلاك المتراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(١٦،٦٦٧)	(٦،١)	(٣٣٥)	(٢،٤٤٨)	-	(٢٠،٠٥١)
مصروف الاستهلاك	(٥٩٦)	(٢،٤٣٥)	(٢٤٩)	(١،٩٢٩)	-	(٥،٢٠٩)
تعديلات	(٢٨)	-	٣٣	-	-	٥
استبعادات	١٦،٥٧١	٧	٧٦	-	-	١٦،٦٥٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٧٢٠)	(٣،٠٢٩)	(٤٧٥)	(٤،٣٧٧)	-	(٨،٦٠١)
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١،٣٩٤	٩،١٩٤	٣٩٥	٦،٠٣٧	٣٧٦	١٧،٣٩٦

١١. موجودات غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التكلفة:		
في بداية السنة	**٣٨،٣٨٥**	٣٦،٨٦٢
إضافات خلال السنة	**٥٤٢**	١،٥٢٣
محول من موجودات ثابتة	**٣٠٨**	-
محول من موجودات محتفظ بها للبيع	**١٦،٩١٨**	-
في نهاية السنة	**٥٦،١٥٣**	٣٨،٣٨٥
الإطفاء		
في بداية السنة	**(٣٥،٨٣١)**	(٣٤،٩١١)
مصروف الإطفاء للسنة	**(١،٦٦٧)**	(٩٢٠)
محول من موجودات محتفظ بها للبيع	**(١،٠٣٦)**	-
في نهاية السنة	**(٣٨،٥٣٤)**	(٣٥،٨٣١)
صافي القيمة الدفترية		
في بداية السنة	**٢،٥٥٤**	١،٩٥١
في نهاية السنة	**١٧،٦١٩**	٢،٥٥٤

١٢. موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تتكون موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع من:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**-**	٢٩٦،٧٨٨
استثمارات في أدوات حقوق ملكية محتفظ بها للبيع	**٨٣،١٠٦**	٩٠،٥١٥
الإجمالي	**٨٣،١٠٦**	٣٨٧،٣٠٣
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**١٣،٧٢٣**	١١٢،٢٢٠

١/١٢ موجودات ومطلوبات الهياكل العقارية

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في عقارات باستخدام شركات ذات غرض خاص بنية بيع جزء كبير منها للمستثمرين. وإلى أن يتوقف البنك عن سيطرته على تلك الشركات، يتم دمجها من قبل البنك كنتيجة لتطبيق قواعد محاسبة التوحيد في إطار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٣ الذي يقتضي توحيد الشركات ذات الغرض الخاص على أساس الجوهر الاقتصادي على الرغم من حقيقة أن الشركات ذات الغرض الخاص غير مملوكة من الناحية القانونية وليست مرتبطة قانونيًا بالبنك.
إن تمويل هذه الشركات ذات الغرض الخاص المتعلقة بالعقارات لا رجوع فيه للبنك.

(أ) الهياكل العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية

في عام ٢٠١٩، دخل البنك في هيكل للاستثمار في عقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية واستحوذ بشكل غير مباشر على ٩٨،٠٤% من عقار ("فير فيو").

(ب) الهياكل العقارية بالمملكة المتحدة

في عام ٧١٠٢، دخل البنك في هيكلة للاستثمار بشكل غير مباشر للاستحواذ على ١٠٠٪ من عقارات في المملكة المتحدة ("هيكل عقارات المملكة المتحدة"). موّل البنك العقار جزئيًا من خلال عقد مرابحة مع خيار الاستحواذ على العقار المعني. كما في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، باع البنك حصة بنسبة ٧١٪ من أصل ١٠٠٪ من هيكل عقارات المملكة المتحدة لمستثمريه.

خلال السنة، يتم إعادة تصنيف هذه الاستثمارات إلى العمليات المستمرة، ويتم توحيد النتائج المالية للهياكل العقارية المذكورة أعلاه بندا
ببند في هذه البيانات المالية الموحدة.

٢/١٢ موجودات ومطلوبات هيكل الأسهم الخاصة

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في الأسهم الخاصة باستخدام أدوات ذات أغراض خاصة (VPS) بهدف بيع جزء كبير منها للمستثمرين. في عام ٢٠٢٢، دخل البنك في هيكل للاستثمار في الأسهم الخاصة داخل أوروبا. تم تصنيف الجزء المتبقي غير المباع بقيمة ٨٣.١ مليون ريال قطري كموجودات محتفظ بها للبيع في البيانات المالية الموحدة.

الاستحواذ على هيكل الأسهم الخاصة

(١) أبرم البنك اتفاقية بيع وشراء للاستحواذ على كامل أسهم بنك أجنبي (بنك بيريكي) الواقع في جمهورية كازاخستان. أكمل البنك بنجاح عملية الاستحواذ على كامل رأس مال بنك بيريكي ش.م.ع. في كازاخستان وقام بتوزيع حصة قدرها ١٠٠٪ من الهيكل لمستثمريه.

(٢) دخل البنك في هيكل لاستثمار خمس طائرات من طراز بوينج ٧٧٧-٣٠٠ RE مؤجرة لشركة طيران رائدة في المنطقة، وقام بتوزيع حصة قدرها ٩٩.٣٪ من الهيكل لمستثمريه. وتم تصنيف الحصة المتبقية ضمن استثمارات في الأسهم (إيضاح ٨).

٣/١٢ تحليل موجودات / مطلوبات مجموعة الاستبعاد، ونتائجها وتدفقاتها النقدية

(أ) موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

حليل موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد، التي تتضمن هياكل عقارية كما يلي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع			
موجودات مالية			
نقد وما في حكمه		-	٢١,٠٤٧
ذمم مدينة		-	٦٠٥
إجمالي الموجودات المالية		-	٢١,٦٥٢
الموجودات غير المالية			
استثمارات عقارية		-	١٤٩,٢٧٢
موجودات أخرى	١٢/٢	**٨٣,١٠٦**	٢١٦,٣٧٩
إجمالي الموجودات غير المالية		**٨٣,١٠٦**	٣٦٥,٦٥١
إجمالي موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**٨٣,١٠٦**	٣٨٧,٣٠٣
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع			
مطلوبات مالية		-	٨٤,٩٠٤
مستحق لأطراف ذات علاقة	٢٣	**١٣,٧٢٣**	١٣,٧٢٣
مطلوبات مالية أخرى		-	١٣,٥٩٣
إجمالي مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**١٣,٧٢٣**	١١٢,٢٢٠
صافي القيمة الدفترية		**٦٩,٣٨٣**	٢٧٥,٠٨٣

(ب) تحليل نتائج العمليات المتوقفة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إيرادات	-	٢٩,٨٢٦
مصروفات	-	(٣٥,٩٩٩)
صافي الخسارة من العمليات المتوقفة	-	(٦,١٧٣)
العائدة إلى:		
- حاملي حقوق ملكية البنك	-	(٨,٢٧٦)
- الحصص غير المسيطرة	-	٢,١٠٣

(ج) تحليل التدفقات النقدية للعمليات المتوقفة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
تدفقات نقدية تشغيلية	-	٩,٠٦٠
تدفقات نقدية استثمارية	-	(١٦,١٢١)
تدفقات نقدية تمويلية	-	١٢,٣٨٨
	-	٥,٣٢٧

١٣. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى من التالي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
موجودات غير مالية أخرى			
مدفوعات مقدمة		**١,٨١٨**	٢,٩٨٨
إجمالي الموجودات غير المالية الأخرى		**١,٨١٨**	٢,٩٨٨
موجودات مالية أخرى		**٦٧,٤٧٥**	٢٨,٢٤١
ذمم مدينة أخرى		**٣٠,٥٣٧**	١٠٢,٤٠١
دفعات مقدمة للاستثمارات		**٩,١٠٠**	٩,١٠٠
مستحق من أطراف ذات علاقة	٢٣	**٩,١٢٤**	٢٥٧
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٦/٢	**١,٨٢٨**	١,٨٦٢
إيرادات مستحقة		**١١٨,٠٦٤**	١٤١,٨٦١
إجمالي الموجودات المالية الأخرى		**١١٩,٨٨٢**	١٤٤,٨٤٩
إجمالي الموجودات الأخرى			

١٤. مطلوبات تمويلية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ودائع وكالة معتمدة	**١,٧٦١,٦٩٨**	١,٧٤٧,٥٢٩
تمويل مرابحة	**٦٧٨,٢٦٧**	١١٥,٠٨٧
	٢,٤٣٩,٩٦٥	١,٨٦٢,٦١٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم رهن استثمارات في صكوك بقيمة اسمية قدرها ٦٩٧.٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ١٤٧.٨ مليون ريال قطري) خاصة بالمجموعة كضمان لالتزامات تمويل بنكي للمجموعة بقيمة ١٠٩ مليون ريال قطري.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

١٥. مطلوبات أخرى

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
مطلوبات غير مالية أخرى			
سلف وذمم دائنة أخرى		**٦٤,٩٢٩**	٤٤,٦٩٣
إيرادات غير محققة		**١,٠٦٣**	-
إجمالي المطلوبات غير المالية الأخرى		**٦٥,٩٩٢**	٤٤,٦٩٣
مطلوبات مالية أخرى			
ذمم دائنة		**٨,٠٥٠**	٤,٥٦١
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢/٢٦	**-**	٢٠,٢٤٢
مبالغ دائنة متعلقة بالموظفين		**٤١,٤٣٣**	٣١,٠٩٧
توزيعات أرباح ومطالبات حقوق إصدار دائنة غير مكتتب بها للمساهمين		**٨,٠٧٩**	١٠,٦٦٩
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة الدفع		**٤٠,٧٩٥**	٣٧,٩٦٧
إجمالي المطلوبات المالية الأخرى		**٩٨,٣٥٧**	١٠٤,٥٣٦
إجمالي المطلوبات الأخرى		**١٦٤,٣٤٩**	١٤٩,٢٢٩

١٦. حسابات الاستثمار التشاركي

أ) حسب النوع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
حسابات لأجل	**٢,٦٧٤,٦٢٣**	٢,٨٠٩,٦٩٤
حسابات استثمار قصير الأجل	**٢٣**	٤,٤٨٨
ربح دائن لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار التشاركي	**١٨,٧٨١**	١٢,٩١٣
	٢,٦٩٣,٤٢٧	٢,٨٢٧,٠٩٥

ب) حسب القطاع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
أفراد	**١٤١,٠٠٥**	٩٤,٤٣٩
حكومي	**٢,٧٦٩**	٢٠٥,٩٨٦
شركات	**٢,٥٤٩,٦٥٣**	٢,٥٢٦,٦٧٠
	٢,٦٩٣,٤٢٧	٢,٨٢٧,٠٩٥

١٧. رأس المال

أ) رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
المصرح به		
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١ ريال قطري للسهم	**٢,٥٠٠,٠٠٠**	٢,٥٠٠,٠٠٠
المصدر والمدفوع		
١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١ ريال قطري للسهم	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠

ب) الاحتياطي القانوني
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجوز تحويل ما يصل إلى ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني كل عام حتى يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. يكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك. خلال السنة، قام البنك بتحويل مبلغ ١٢.٨ مليون ريال قطري إلى الاحتياطي القانوني (٢٠٢٣: ٩.٤ مليون ريال قطري).

ج) توزيعات الأرباح المقترحة
اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٥ توزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٪ (٢٠٢٣: لا شيء) من رأس المال بقيمة ٥٦ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: لا شيء). ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

١٨. الدخل من الرسوم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٤	٢٠٢٣
رسوم الإدارة	**٥٠,٧٨٠**	٣٩,٤٦١
أتعاب استشارية	**٦,٣٩٥**	-
رسوم الإيداع (يشمل رسوم التخارج)	**٣,٥١٩**	٢١,٤٧٤
	٦٠,٦٩٤	٦٠,٩٣٥

١٩. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٤	٢٠٢٣
إيرادات الإيجار من الاستثمار العقاري	**٢٧,١٥٢**	١٧,٨٩١
تكلفة التمويل	**-**	(١٩٦)
صافي إيرادات الإيجار من الاستثمار العقاري	**٢٧,١٥٢**	١٧,٦٩٥
إيرادات متنوعة	**٤,٦٧٠**	٦,٣١٦
	٣١,٨٢٢	٢٤,٠١١

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٢٠. مصروفات تشغيلية أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٤	٢٠٢٣
خدمات مهنية	**١٦,٣٨٣**	١١,٨٩٦
مصروفات إيجار	**٥**	-
أخرى	**٣٤,٩٣٣**	٩,١٦١
	٥١,٣٢١	٢١,٠٥٧

٢١. العائد الأساسي / المخفف للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بناء على صافي الربح العائد لمساهمي البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٤	٢٠٢٣
الربح الأساسي والمخفف للسهم		
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك من العمليات المستمرة	**١٢٨,١٦٥**	١٠٢,٦٦٤
صافي الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك من العمليات المتوقفة	**-**	(٨,٢٧٦)
صافي الربح العائد لمساهمي البنك	**١٢٨,١٦٥**	٩٤,٣٨٨
إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
الربح الأساسي والمخفف للسهم من العمليات المستمرة - ريال قطري	**٠,١١٤**	٠,٠٩١
الربح الأساسي والمخفف للسهم من العمليات المتوقفة - ريال قطري	**-**	(٠,٠٠٧)
الربح الأساسي والمخفف للسهم - ريال قطري	**٠,١١٤**	٠,٠٨٤

تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بالآلاف على النحو التالي:

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للسنة	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠

٢٢. مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية في نهاية السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	**١,١٤٥**	١
	١,١٤٥	١

المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبينة في الإيضاح رقم ٢/٢٦.

٢٣. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لدى طرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مهم على الطرف الآخر في صنع القرارات المالية والتشغيلية.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المالكين المهمين والكيانات التي تمارس عليها المجموعة والمالكين نفوذا مهما، وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا بالمجموعة، وأفراد العائلة المقربين، والكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها والشركات الزميلة والشركات التابعة.

فيما يلي أرصدة ومعاملات فيما يخص الأطراف ذات العلاقة التي اشتملت عليها البيانات المالية الموحدة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
	شركات زميلة	**أخرى***	**الإجمالي**
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات اخرى	**-**	**٩,١٠٠**	**٩,١٠٠**
أرصدة العملاء	**-**	**٣٠,٧١٩**	**٣٠,٧١٩**
مطلوبات محتفظ بها للبيع	**١٣,٧٢٣**	**-**	**١٣,٧٢٣**
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في			
مصاريف تشغيلية أخرى	**-**	**(١,٦٠٧)**	**(١,٦٠٧)**
ج) أدوات خارج الميزانية كما في			
موجودات تحت الإدارة	**-**	**١٥٥,٠٢٧**	**١٥٥,٠٢٧**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	شركات زميلة	**أخرى***	**الإجمالي**
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات تمويلية	٧,١٣٨	-	٧,١٣٨
موجودات أخرى	-	٩,١٠٠	٩,١٠٠
أرصدة العملاء	-	٢٢,٠٠٦	٢٢,٠٠٦
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٣,٧٢٣	-	١٣,٧٢٣
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
إيرادات من موجودات تمويلية	١,١٢٧	-	١,١٢٧
توزيعات الأرباح وإيرادات أخرى	٢,٣٣٠	-	٢,٣٣٠
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	(١٠,٠١٢)	-	(١٠,٠١٢)
مصاريف تشغيلية أخرى	-	(١,٣٤٠)	(١,٣٤٠)
ج) أدوات خارج الميزانية كما في			
الأصول تحت الإدارة	-	٩٣,١٧٣	٩٣,١٧٣

خلال العام، استحوذ البنك على عقار في دولة قطر ("هيكل العقار القطري") بمبلغ ٤٨ مليون ريال قطري من طرف ذي علاقة من خلال هيكل شركة ذات غرض خاص (SPE). وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قام البنك ببيع حصة ١٠٠% في هذا الهيكل إلى مستثمريه.

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف المنتسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

تعرض مكافآت كبار موظفي الإدارة كالتالي:

	للسنة المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
مكافآت كبار موظفي الإدارة العليا		
كبار موظفي الإدارة العليا	**٨,٣٠٧**	١٢,٢١٧
أعضاء لجنة الرقابة الشرعية	**٥٠٠**	٤٦٠
	٨,٨٠٧	١٢,٦٧٧

كانت مكافآت اعضاء مجلس الادارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٤ بمبلغ ٣,١ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: لا شيء).

٢٤. الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين وفقاً للنظام الأساسي

٢٥. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٥ تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والارصدة لدى البنوك واستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات تمويلية وذمم مستحقة من عملاء البنك واستثمارات في حقوق ملكية وموجودات مالية أخرى وتتضمن المطلوبات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج بنود المركز المالي.

يفسر الإيضاح رقم ٤ السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

٢/٢٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو يمكن دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقا لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح ٤,٣.

٣/٢٥ إدارة المخاطر

يرى بنك لشا أن قدرات إدارة المخاطر القوية هي الأساس في تقديم النتائج للعملاء والمستثمرين والمساهمين. إن المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المجموعة. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إرساء ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر.

يجسد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك روح المبادئ الأساسية التالية لإدارة المخاطر على النحو المبين في بازل ٣:

- المراقبة والرقابة الإدارية
- ثقافة المخاطر والملكية
- مخاطر الاعتراف والتقييم
- مراقبة الأنشطة وفصل المهام
- المعلومات والاتصالات
- رصد أنشطة إدارة المخاطر وتصحيح أوجه القصور.

٤/٢٥ إطار عمل المخاطر والحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءا لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وعدد من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجان الإدارة والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر.

٥/٢٥ مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر الاستثمارات وتقييمها من خلال إجراء دراسات نافية للجهالة مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار بالنسبة للاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمارات أسهم الملكية الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

٦/٢٥ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة لتلك الحدود.

ظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
أرصدة لدى البنوك	٦	**٦٣,٧٣٤**	٢٥٤,٠٧٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦	**٣,٠٢٦,٠٩٦**	٢,٧٠٨,٨٢٨
الاستثمار في الصكوك	٨	**٢,٠١٦,٢٩٢**	١,٦٦٢,٦١٢
استثمار في صناديق استثمار	٨	**٢٧٩,١٨٠**	٢٧٣,٤١٠
موجودات تمويلية	٧	**١٧٥,٣٧٨**	٨٨,٣٨٧
موجودات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٣/١/١٣	**-**	٢١,٦٥٢
موجودات مالية أخرى	١٣	**١١٨,٠٦٤**	١٤١,٨٦١
		٥,٦٧٨,٧٤٤	٥,١٥٠,٨٢٤

إن الأوزان المرجحة الخاصة بكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى البنك تستند إلى مؤشرات دورة الائتمان (CCI)، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كانت عند ٦٥٪ للحالة الأساسية و ٣٠٪ لسيناريو الهبوط و ٥٪ لسيناريو الصعود (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦٥٪ للحالة الأساسية، و٣٠٪ لسيناريو الهبوط، و٥٪ لسيناريو الصعود). وفي ظل التطور المتسارع للأوضاع، سيتم إعادة تقييم أي سيناريوهات إيجابية أو سلبية في حال تغيرت الظروف الحالية بشكل جوهري.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

١/٦/٢٥ تركز المخاطر

إن المجموعة باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان لدى المجموعة أرصدة لدى ١٠ بنوك كأطراف مقابلة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٩ بنوك) بمبالغ إجمالية تتجاوز ١٠٠ مليون ريال قطري. كان المبلغ الإجمالي لهذه الودائع ٣,٠١١ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢,٥٨٣ مليون ريال قطري).

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
قطر	**٣,٢٥٨,٢٣٥**	٢,٧٦٤,٧٨١
آسيا والشرق الأوسط	**١,٩١٢,١٩٨**	١,٥٥٥,١٧٢
أمريكا الشمالية	**٥٤,٣٥١**	٨٥,٠٦٣
أوروبا ومناطق أخرى	**٤٥٣,٩٦٠**	٧٤٥,٨٠٨
	٥,٦٧٨,٧٤٤	٥,١٥٠,٨٢٤

إن توزيع الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية على حسب القطاع كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
البنوك والخدمات المالية	**٤,١٦٧,١٠٢**	٣,٩٣٥,٠٨٦
حكومي	**٤٩٠,٩٩١**	٤٥٧,٩٠٧
العقارات	**٢٩٢,٠٥٣**	٢٤٠,٥٢١
خدمات العملاء	**٢٦٦,٣٢٣**	٢٣٣,٦٦٣
الغاز والنفط	**١٤٤,٨٩١**	٨٥,١٨٠
الفضاء والدفاع	**١٣٢,٧٠٧**	٧٣,٣٠٣
المرافق	**٨٦,٧٦٤**	٤٦,٢٦٤
الانشاءات	**٥,٢٧٩**	٧,٣٧٨
أخرى	**٩٢,٦٣٤**	٧١,٥٢٢
	٥,٦٧٨,٧٤٤	٥,١٥٠,٨٢٤

٢/٦/٢٥ جودة الائتمان

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١-٧ على ائتمان عامل، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل جودة الائتمان:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				٣١ December ٢٠٢٣			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد وما في حكمه								
منتظمة (AAA إلى B-)	**٣,٠٩٠,١٥١**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٣,٠٩٣,٧٩١**	٢,٩٦٣,٦٦٨	-	٣,٦٤٠	٢,٩٦٧,٣٠٨
مخصص انخفاض القيمة	**(٢٩١)**	**-**	**(٣,٦٤٠)**	**(٣,٩٣١)**	(٧٣١)	-	(٣,٦٤٠)	(٤,٣٧١)
صافي القيمة الدفترية	**٣,٠٨٩,٨٦٠**	**-**	**-**	**٣,٠٨٩,٨٦٠**	٢,٩٦٢,٩٣٧	-	-	٢,٩٦٢,٩٣٧
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
منتظمة (AAA إلى CCC)	**٤٢,٨٢١**	**-**	**-**	**٤٢,٨٢١**	١٠١,٩٥٤	-	-	١٠١,٩٥٤
مخصص انخفاض القيمة	**(١,٠٩٤)**	**-**	**-**	**(١,٠٩٤)**	(١,٢٨٨)	-	-	(١,٢٨٨)
صافي القيمة الدفترية	**٤١,٧٢٧**	**-**	**-**	**٤١,٧٢٧**	١٠٠,٦٦٦	-	-	١٠٠,٦٦٦
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
منتظمة (AAA إلى BBB)	**١,٩٨٢,٦٢٥**	**-**	**-**	**١,٩٨٢,٦٢٥**	١,٥٧١,٥٠٧	-	-	١,٥٧١,٥٠٧
مخصص انخفاض القيمة	**(٨,٠٦٠)**	**-**	**-**	**(٨,٠٦٠)**	(٩,٥٦١)	-	-	(٩,٥٦١)
صافي القيمة الدفترية	**١,٩٧٤,٥٦٥**	**-**	**-**	**١,٩٧٤,٥٦٥**	١,٥٦١,٩٤٦	-	-	١,٥٦١,٩٤٦
الموجودات التمويلية								
منتظمة (درجات ١ إلى ٦)	**١٤٤,٧٥٩**	**-**	**-**	**١٤٤,٧٥٩**	٣٨,٠٠١	-	-	٣٨,٠٠١
دون المستوى (درجة ٧)	**-**	**٦٥,٢١١**	**-**	**٦٥,٢١١**	-	٨٧,٦٨٥	-	٨٧,٦٨٥
غير منتظمة (درجة ٨ إلى ١٠)	**-**	**-**	**٣١٢,٤٤٧**	**٣١٢,٤٤٧**	-	-	٣٠١,٥١٢	٣٠١,٥١٢
	١٤٤,٧٥٩	**٦٥,٢١١**	**٣١٢,٤٤٧**	**٥٢٢,٤١٧**	٣٨,٠٠١	٨٧,٦٨٥	٣٠١,٥١٢	٤٢٧,١٩٨
مخصص انخفاض القيمة	**(٧٩٦)**	**(٣٩,٠٧٥)**	**(٣٠٧,١٦٨)**	**(٣٤٧,٠٣٩)**	(٦,٤١٤)	(٣٠,٨٨٥)	(٣٠١,٥١٢)	(٣٣٨,٨١١)
صافي القيمة الدفترية	**١٤٣,٩٦٣**	**٢٦,١٣٦**	**٥,٢٧٩**	**١٧٥,٣٧٨**	٣١,٥٨٧	٥٦,٨٠٠	-	٨٨,٣٨٧
التزامات تمويلية وضمانات مالية								
منتظمة (درجات ١ إلى ٦)	**١,١٤٥**	**-**	**-**	**١,١٤٥**	١	-	-	١
	١,١٤٥	**-**	**-**	**١,١٤٥**	١	-	-	١
مخصص انخفاض القيمة	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل الموجودات التمويلية منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي بمبلغ ٢٧,٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٢٧,٢ مليون ريال قطري).

موجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض عليها

تتضمن أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الجدولة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. الموجودات التمويلية المعاد جدولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بلغت قيمتها ٣٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٣: ٧٥,٨ مليون ريال قطري).

٣/٦/٢٥ الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. لم تكن هناك عقارات معاد حيازتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤/٦/٢٥ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد استثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/المُصدر مثل عدم مقدرة العميل/المُصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على منتج محدد ومدي تجاوزه لموعد استحقاقه.

٥/٦/٢٥ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي للمعلومات في ذات الوقت.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
- التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
- التسهيلات متأخرة السداد بأكثر من ٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير، ما لم تفند على أساس معلومات نوعية أخرى.
- أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة تدل على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى تصنيف مخاطر ائتمان مختلف.

توليد مصطلح هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويلات قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق وإبقاء العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه بتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويلات بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف المقابل الممول التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف المقابل الممول قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة، ما لم يتم دحضه على أساس معلومات كمية أخرى داعمة.
- تم التصنيف داخليا على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ المقابل لفئات هيئة تنظيم مركز قطر للمال، دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة، على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان الممول متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية - أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج المعلومات المستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التمويلات العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم كلا من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبلية. أجرى البنك تحليل تاريخي وتعرف على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبراء في هذه العملية. ويتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من توقعات صندوق النقد الدولي وبيانات الدول لدى صندوق النقد الدولي ومصادر أخرى معتمدة تقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كان الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٤: ١,٩٪ ، ٢٠٢٣: ٥,٨٪).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)
- الخسارة عند التعثر (LGD)
- التعرض عند التعثر (EAD)

يتم استخراج هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحتسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة عند التعثر هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات المتوقعة وتفترض المجموعة أن نسبة تخفيض الدين ضمانا للسداد مطبقة على الضمان وفقاً لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر

- معدل الاسترداد: تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
- سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية.

بالنسبة للالتزامات التمويل والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				٣١ December ٢٠٢٣			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد والأرصدة لدى البنوك								
الرصيد في ١ يناير	**٧٣١**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٤,٣٧١**	٢٧	-	٣,٦٩٤	٣,٧٢١
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٤٤٠)**	**-**	**-**	**(٤٤٠)**	٧٠٤	-	-	٧٠٤
شطب مخصص	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	(٥٤)	(٥٤)
الرصيد في نهاية السنة	**٢٩١**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٣,٩٣١**	٧٣١	-	٣,٦٤٠	٤,٣٧١
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
الرصيد في ١ يناير	**١,٢٨٨**	**-**	**-**	**١,٢٨٨**	٨٦٩	-	-	٨٦٩
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(١٩٤)**	**-**	**-**	**(١٩٤)**	٤١٩	-	-	٤١٩
الرصيد في نهاية السنة	**١,٠٩٤**	**-**	**-**	**١,٠٩٤**	١,٢٨٨	-	-	١,٢٨٨
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
الرصيد في ١ يناير	**٩,٥٦١**	**-**	**-**	**٩,٥٦١**	٧,٦٨٧	-	-	٧,٦٨٧
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(١,٥٠١)**	**-**	**-**	**(١,٥٠١)**	١,٨٧٤	-	-	١,٨٧٤
الرصيد في نهاية السنة	**٨,٠٦٠**	**-**	**-**	**٨,٠٦٠**	٩,٥٦١	-	-	٩,٥٦١
موجودات تمويلية								
الرصيد في ١ يناير	**٦,٤١٤**	**٣٠,٨٨٥**	**٣٠١,٥١٢**	**٣٣٨,٨١١**	١,٤٠٠	٣٥,٠٠١	٢٩٩,٩٦٢	٣٣٦,٣٦٣
تقلبات العملات الأجنبية، (بالصافي)	**-**	**(٢٥)**	**-**	**(٢٥)**	-	٦٠٨	-	٦٠٨
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٥,٦١٨)**	**٨,٢١٥**	**٥,٦٥٦**	**٨,٢٥٣**	٥,٠١٤	(٤,٧٢٤)	١,٥٥٠	١,٨٤٠
الرصيد في نهاية السنة	**٧٩٦**	**٣٩,٠٧٥**	**٣٠٧,١٦٨**	**٣٤٧,٠٣٩**	٦,٤١٤	٣٠,٨٨٥	٣٠١,٥١٢	٣٣٨,٨١١
موجودات أخرى								
الرصيد في ١ يناير	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	١٢,٦٥٩	١٢,٦٥٩
شطب المخصص	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	(١٢,٦٥٩)	(١٢,٦٥٩)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-
أدوات خارج الميزانية خاضعة لمخاطر الائتمان								
الرصيد في ١ يناير	**-**	**-**	**-**	**-**	٥,٧٠٣	-	-	٥,٧٠٣
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**-**	**-**	**-**	**-**	(٥,٧٠٣)	-	-	(٥,٧٠٣)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	-	-

٧/٢٥ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحقت. ويتمثل منهج المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من توفر السيولة اللازمة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحقت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلبا.

تحصل إدارة الخزانة على المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحتفظ إدارة الخزانة بمحفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الموجودات والالتزامات (ALCO) والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

يلخص الجدول التالي التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة للمطلوبات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عند الطلب	**١٨٩,٢١٠**	١٢٩,٩٠٤
أقل من ٣ أشهر	**١,٧٦٨,٥٤٣**	١,٧٦٠,٨٠٦
٣ إلى ٦ أشهر	**١٩٣,٦٤٢**	٥٨,٢٦٠
٦ إلى ١٢ شهرا	**٢,٠٧٠,٤٠٨**	٥,١٧٦
١ إلى ٥ سنوات	**١,٤٠٥,٦٤١**	٣,٢٦٩,١٨٣
الإجمالي	**٥,٦٢٧,٤٤٤**	٥,٢٢٣,٣٢٩

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

يعرض الجدول أدناه تحليلا للموجودات والمطلوبات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرًا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
نقد وما في حكمه	٦٣,٧٦٣	١,٨٨٤,٤٢١	١,١٠٤,٤٢٠	٣٧,٢٥٦	-	٣,٠٨٩,٨٦٠
الاستثمار في الصكوك	-	٢٢٣,٦٤٧	٢٨,٣٨٩	١١٧,٨١٧	١,٦٤٦,٤٣٩	٢,٠١٦,٢٩٢
موجودات تمويلية	-	٣,٩٩٣	٢٦,٢٣٩	٦,٤٥٦	١٣٨,٦٩٠	١٧٥,٣٧٨
الاستثمار في صناديق	-	-	-	-	٢٧٩,١٨٠	٢٧٩,١٨٠
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	٧٥٩,٣٠٥	٧٥٩,٣٠٥
موجودات مالية أخرى	١١٨,٠٦٤	-	-	-	-	١١٨,٠٦٤
إجمالي الموجودات المالية	١٨١,٨٢٧	٢,١١٢,٠٦١	١,١٥٩,٠٤٨	١٦١,٥٢٩	٢,٨٢٣,٦١٤	٦,٤٣٨,٠٧٩
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة						
مطلوبات تمويلية	-	١,٠٧٦,٣٣١	١١٦,٩٣٩	-	١,٢٤٦,٦٩٥	٢,٤٣٩,٩٦٥
أرصدة العملاء	١٨٦,٩٠٤	-	-	-	-	١٨٦,٩٠٤
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	-	٩٨,٣٥٧	٩٨,٣٥٧
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢,٢٢٩	٦٠٧,٠٢٣	٦٨,٩٩٤	٢,٠١٥,١٨١	-	٢,٦٩٣,٤٢٧
مطلوبات مالية أخرى لمجموعة الاستبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	١٣,٧٢٣	-	-	-	١٣,٧٢٣
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٨٩,١٣٣	١,٦٩٧,٠٧٧	١٨٥,٩٣٣	٢,٠١٥,١٨١	١,٣٤٥,٠٥٢	٥,٤٣٢,٣٧٦
صافي فرق السيولة	(٧,٣٠٦)	٤١٤,٩٨٤	٩٧٣,١١٥	(١,٨٥٣,٦٥٢)	١,٤٧٨,٥٦٢	١,٠٠٥,٧٠٣
صافي الفرق المتراكم	(٧,٣٠٦)	٤٠٧,٦٧٨	١,٣٨٠,٧٩٣	(٤٧٢,٨٥٩)	١,٠٠٥,٧٠٣	
مطلوبات محتملة*	-	-	١,١٤٥	-	-	١,١٤٥

*المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٦.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرًا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
نقد وما في حكمه	٢٥٤,١١٠	١,٦٣٤,٧١٧	٤٨٦,٠٦٨	٥١٣,٦٥٠	٧٤,٣٩٢	٢,٩٦٢,٩٣٧
استثمارات في صكوك	-	١٥٣,٨٣٦	٢٠١,٢٠٦	١٩٩,٣٦٨	١,١٠٨,٢٠٢	١,٦٦٢,٦١٢
موجودات تمويلية	٥,٩٧٧	٥,٩٨٤	٣٩,٠٩٢	٢٣,٤٣٧	١٣,٨٩٧	٨٨,٣٨٧
الاستثمار في الصندوق	-	٢٧٣,٤١٠	-	-	-	٢٧٣,٤١٠
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	٥٠٤,٣٦٣	٥٠٤,٣٦٣
موجودات مالية محتفظ بها للبيع	٢١,٠٤٧	٦٠٥	-	-	-	٢١,٦٥٢
موجودات مالية أخرى	١٤١,٨٦١	-	-	-	-	١٤١,٨٦١
إجمالي الموجودات المالية	٤٢٢,٩٩٥	٢,٠٦٨,٥٥٢	٧٢٦,٣٦٦	٧٣٦,٤٥٥	١,٧٠٠,٨٥٤	٥,٦٥٥,٢٢٢
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة						
مطلوبات تمويلية	-	٧٣٢,٣٠٩	-	-	١,١٣٠,٣٠٧	١,٨٦٢,٦١٦
أرصدة العملاء	١٢٩,٩٠٤	-	-	-	-	١٢٩,٩٠٤
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	-	١٠٤,٥٣٦	١٠٤,٥٣٦
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	٩٣٦,٧٨٧	٥٦,٧٢٨	١٣,٥٨٠	١,٨٢٠,٠٠٠	٢,٨٢٧,٠٩٥
مطلوبات مالية لمجموعة الاستبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	٢٧,٣١٦	-	-	٨٤,٩٠٤	١١٢,٢٢٠
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٢٩,٩٠٤	١,٦٩٦,٤١٢	٥٦,٧٢٨	١٣,٥٨٠	٣,١٣٩,٧٤٧	٥,٠٣٦,٣٧١
صافي فرق السيولة	٢٩٣,٠٩١	٣٧٢,١٤٠	٦٦٩,٦٣٨	٧٢٢,٨٧٥	(١,٤٣٨,٨٩٣)	٦١٨,٨٥١
صافي الفرق المتراكم	٢٩٣,٠٩١	٦٦٥,٢٣١	١,٣٣٤,٨٦٩	٢,٠٥٧,٧٤٤	٦١٨,٨٥١	
مطلوبات محتملة*	-	-	١	-	-	١

*المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٦.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٨/٢٥ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة التعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

١/٨/٢٥ مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "إيداعات لدى مؤسسات مالية"):
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "استثمارات بالتكلفة المطفأة"):
- استثمارات المرابحة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "موجودات تمويلية"): و
- التمويل المستلم من قبل المجموعة من مؤسسات مالية (التي تم تصنيفها كـ " مطلوبات تمويلية").

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير ١٠٠ نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/-)
الموجودات			
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**٣,٠٢٦,٣٤٥**	**١٠٠**	**٣٠,٢٦٣**
الاستثمار في الصكوك	**٢,٠٢٥,٤٤٦**	**١٠٠**	**٢٠,٢٥٤**
استثمار في صناديق استثمار مدرجة بالقيمة العادلة	**٢٧٩,١٨٠**	**١٠٠**	**٢,٧٩٢**
موجودات تمويلية	**١٧٥,٣٧٨**	**١٠٠**	**١,٧٥٤**
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
مطلوبات تمويلية	**٢,٤٣٩,٩٦٥**	**١٠٠**	**(٢٤,٤٠٠)**
مطلوبات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**-**	**١٠٠**	**-**
حسابات الاستثمار التشاركي	**٢,٦٩٣,٤٢٧**	**١٠٠**	**(٢٦,٩٣٤)**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/-)
الموجودات			
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢,٧٠٥,١٨٦	١٠٠	٢٧,٠٥٢
الاستثمار في الصكوك	١,٦٦٢,٦١٢	١٠٠	١٦,٦٢٦
استثمار في صناديق استثمار مدرجة بالقيمة العادلة	٢٧٣,٤١٠	١٠٠	٢,٧٣٤
موجودات تمويلية	٨٨,٣٨٧	١٠٠	٨٨٤
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
مطلوبات تمويلية	١,٨٦٢,٦١٦	١٠٠	(١٨,٦٢٦)
مطلوبات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٨٤,٩٠٤	١٠٠	(٨٤٩)
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢,٨٢٧,٠٩٥	١٠٠	(٢٨,٢٧١)

٢/٨/٢٥ مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على الأرصدة حسب العملة. يتم مراقبة الأرصدة بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على الأرصدة ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالريال القطري وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلا.

العملة	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الدولار الأمريكي	**١,٨٦٢,٦٣١**	١,٥٨٣,٩٠٣
العملات المربوطة بالدولار الأمريكي	**١٢,٢٦٧**	١,٦٥١

يعرض الجدول أدناه تأثير التغير بنحو ٥٪ في سعر صرف العملة، للعملات غير المرتبطة بالريال القطري مقابل الريال القطري، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحدة وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

العملة	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)		التأثير على صافي الربح (+/-)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٤**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الجنيه الإسترليني	**(١٧,٣٠١)**	٣,٩٦٨	**(٨٦٥)**	١٩٨
اليورو	**١,٦١٨**	(١,٧٤٣)	**٨١**	(٨٧)
الدينار الكويتي	**٣٢**	٣٢	**٢**	٢

٣/٨/٢٥ مخاطر أسعار السلع الأولية

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حاليا بأي محفظة سلع أولية للمتاجرة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

٩/٢٥ مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة وعواقب قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملا التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل.

١٠/٢٥ مخاطر التركزات

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التركزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو فرد مدين.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

١١/٢٥ إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

وتدير المجموعة هيكلة رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقا لما حددته القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية لسنة ٢٠١٥.

تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال العادي وعلاوة الإصدار والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في حقوق ملكية مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطيات فروق أسعار صرف العملات.

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في التوحيد التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الموجودات الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للموجودات وبنود خارج بيان المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة.

تم حساب معدل كفاية رأس مال المجموعة وفقا لإرشادات كفاية رأس المال (CAR) الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إجمالي الموجودات المخفضة بحسب المخاطر	**٧,٤٠٣,٢٣٥**	٦,٣٧٦,١٣٢
رأس المال	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
علاوة إصدار	**٨٠,٠٠٣**	٨٠,٠٠٣
احتياطيات أخري	**٢٢,٢٥٦**	٩,٤٣٩
أرباح مدورة / (خسائر متراكمة)	**١٤٢,٧٣٥**	٣٠,٢٠٦
حصة غير مسيطرة	**(١٨,٢٠٠)**	(٩,٤٠٢)
موجودات غير ملموسة	**(١٧,٦١٩)**	(٢,٥٥٤)
تعديلات أخرى	**(٥٨,٦٨٥)**	١٢,٥٨٠
إجمالي رأس المال وأرصدة الاحتياطي المؤهلة	**١,٢٧٠,٤٩٠**	١,٢٤٠,٢٧٢
إجمالي مصادر رأس المال كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**%١٧,١٦**	٪١٩,٤٥

يخضع البنك للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة ١٢.٥% بما في ذلك نسبة رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢ وقدرها ٨% وهامش تحوط لرأس المال بنسبة ٢.٥% وهامش تحوط مؤقت لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP) بنسبة ٢.٠%.

٢٦. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

١/٢٦ عقود مبادلة معدلات الربح

عقود المبادلات هي التزامات بمبادلة مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة عقود مبادلات الربح، تتبادل الأطراف المقابلة بصفة عامة مدفوعات أرباح ثابتة ومتغيرة بعملة واحدة دون مبادلة الأصل.

٢/٢٦ وعد أحادي الجانب بشراء/بيع عملات

إن الوعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات هي وعود إما بشراء أو بيع عملة معينة بسعر معين وبتاريخ في المستقبل. تتم المعاملات الفعلية في تواريخ تنفيذ الوعود عن طريق تبادل عروض الشراء/البيع وقبولها بين الأطراف المعنية. يُبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية لإدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة إلى جانب القيم الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيم الافتراضية، التي تعطي مؤشرا على أحجام المعاملات القائمة في نهاية السنة، ليس بالضرورة أن تعكس مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية ومخاطر الائتمان والسوق التي يمكن تحديدها عن طريق القيمة العادلة للمشتقات.

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
وعود أحادية الجانب بشراء / بيع عملات	**٩,١٢٤**	-	**١,٢٣٥,٤٢٥**	**١,١٩٥,٤٥٠**	**٣٩,٩٧٥**
	٩,١٢٤	-	**١,٢٣٥,٤٢٥**	**١,١٩٥,٤٥٠**	**٣٩,٩٧٥**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	٢٥٦	(٢٠,٢٤٢)	٩٩٥,١١٧	٩٩٥,١١٧	-
	٢٥٦	(٢٠,٢٤٢)	٩٩٥,١١٧	٩٩٥,١١٧	-

تم الاعتراف بربح / خسارة القيمة العادلة غير المحققة الناشئة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، غير أنه وفقا لمتطلبات مبادئ الشريعة يتم الاعتراف بالأرباح/الخسائر عند تنفيذ المعاملات/التسويات الفعلية.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٢٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتم المحاسبة عن الأدوات المالية للمجموعة بالتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات في حقوق ملكية. وعلى النقيض، تمثل القيمة العادلة السعر الذي قد يتم تلقيه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وعليه يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية بطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. التعريف الذي تستند عليه القيمة العادلة هو الافتراض بأن المجموعة منشأة مستمرة دون أي نية أو اشتراط لتقليص نطاق عملياتها بشكل جوهري أو القيام بمعاملة بناء على شروط معاكسة. تشتمل طرق تحديد القيمة العادلة المقبولة بشكل عام على مرجع للأسعار المدرجة واستخدام تقنيات التقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

تدرج القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقا لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كالتالي:

١) المستوى ١ من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

٢) المستوى ٢ من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقات الأسعار)، و

٣) المستوى ٣ من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى ٣.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٢,٠٢٦,٤٧٣**	**-**	**٧٩,٣٨٥**	**٢,١٠٦,٤٤٦**
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**-**	**-**	**٦٢٧,٤٢٤**	**٦٢٧,٤٢٤**
استثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة	**-**	**-**	**٢٧٠,٠٢٤**	**٢٧٠,٠٢٤**
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	**٨٠,١٥٣**	**-**	**١٩٩,٠٢٧**	**٢٧٩,١٨٠**
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	**(٥,٦٣٨)**	**-**	**(١٣,٨٩٤)**	**(١٩,٥٣٢)**
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد	**٤,٥٨٧**	**-**	**(٢٣,٨٢٧)**	**(١٩,٢٤٠)**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- من خلال حقوق الملكية	١,٥٦١,٩٤٦	-	٧٩,٣٨٥	١,٦٤١,٣٣١
- من خلال بيان الدخل	٣,٢١٤	-	٤٢١,٧٦٤	٤٢٤,٩٧٨
استثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة	-	-	٢٦٤,٢٦٢	٢٦٤,٢٦٢
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة	٧٨,٨٥٠	-	١٩٤,٥٦٠	٢٧٣,٤١٠
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٢٦,٥٩٣	-	(١٥,٠٩٧)	١١,٤٩٦
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد	١,٥٥٦	-	٢٠,٩١٨	٢٢,٤٧٤

الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كما هو مبين في الإيضاح ٢٦ تنتمي إلى المستوى ٢ من تدرج القيمة العادلة.

إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة متساوية مع قيمتها الدفترية، وبالتالي فهي غير مدرجة في جدول تدرّج القيمة العادلة، باستثناء الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ٤٣,٣ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠١,٠ مليون ريال قطري) حيث يتم اشتقاقها باستخدام المستوى ١ من تدرّج القيمة العادلة.

تضمنت طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ للاستثمارات بالمستوى ٣ طريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة السوق. ويلخص الجدول التالي المدخلات المستخدمة في طريقة التدفقات النقدية المخصومة:

	طريقة التقييم	المدخلات المستخدمة	معدل المدخلات ٢٠٢٤	معدل المدخلات ٢٠٢٣
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو	**٣% إلى ٤%**	١,٥٪ إلى ٣,٥٪
		معدل الخصم	**١١,٣١% إلى ١٠,٤٥%**	١٣,٤٪ إلى ١٥,٤٪

الحركة في المستوى ٣ للأدوات المالية

يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والمبلغ الختامي في استثمارات المستوى ٣ المسجلة بالقيمة العادلة:

	في ١ يناير ٢٠٢٤	إجمالي الأرباح / الخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد / بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	إضافات	المبيعات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
استثمارات في أسهم حقوق ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٧٩,٣٨٥**	**(٤,٥١١)**	**٥,٠٩٩**	**-**	**٧٩,٩٧٣**
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**٦١٦,٣٢٤**	**(٢٧,٦٢٥)**	**٣٧٢,٦٠٧**	**(١٣٤,٨٥٥)**	**٨٢٦,٤٥١**
	٦٩٥,٧٠٩	**(٣٢,١٣٦)**	**٣٧٧,٧٠٦**	**(١٣٤,٨٥٥)**	**٩٠٦,٤٢٤**

	في ١ يناير ٢٠٢٣	إجمالي الأرباح / الخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد / بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	إضافات	المبيعات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٩٩,٤٥٨	(٢٨,٩٩١)	٨,٩١٨	-	٧٩,٣٨٥
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٥٨٥,٢٥٤	٢٠,٩٢٠	١٣٩,٠٦٦	(١٢٨,٩١٦)	٦١٦,٣٢٤
	٦٨٤,٧١٢	(٨,٠٧١)	١٤٧,٩٨٤	(١٢٨,٩١٦)	٦٩٥,٧٠٩

التحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: لا شيء).

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

٢٨. المعلومات القطاعية

لأغراض إدارية، فإن المجموعة لديها ثلاثة قطاعات أعمال واسعة على النحو المبين أدناه. تعرض قطاعات الأعمال منتجات وخدمات مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل وفقا لهيكل إدارة المجموعة لإصدار التقارير الداخلية. تقوم الإدارة بالمراجعة الدورية للتقارير الداخلية التي تصدر عن كل قطاع من قطاعات الأعمال. يوضح الملخص التالي العمليات في كل قطاع من قطاعات أعمال المجموعة:

الاستثمارات البديلة

يتضمن قطاع أعمال الاستثمارات البديلة بالمجموعة الاستثمارات المباشرة في أعمال رأس المال الاستثماري وأسهم حقوق الملكية الخاصة. أعمال الاستثمارات البديلة مسؤولة بصفة أساسية عن اقتناء المساهمات الكبيرة أو الهامة بتمثيل في مجلس الإدارة في شركات مدارة بصورة جيدة وموجودات لها مراكز سوقية قوية وثابتة واحتمالات نمو وتوسع. يعمل الفريق كشركاء مع إدارة الشركة المستثمر فيها لتوفير القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بغرض مضاعفة العائدات. يسعى هذا القطاع إلى فرص الاستثمار في قطاعات النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا، ولكنه يظل يتصيد كذلك عروض الاستثمارات المغرية خارج المناطق الجغرافية المشار إليها.

الأعمال المصرفية الخاصة

يشمل قطاع الأعمال المصرفية الخاصة بالمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وخدمات الخزينة وإدارة الاستثمارات. يستهدف قسم الخدمات المصرفية الخاصة المؤهلة عملاء من أصحاب الثروات الكبيرة ممن لديهم منتجات سوق متوافقة مع الشريعة والخدمات التي تلبي المتطلبات الشخصية، والأعمال التجارية والثروة. تتضمن الخدمات المقدمة من قسم الخدمات المصرفية الخاصة الاستشارات، وحسابات الودائع، والوساطة المالية والصناديق والاستثمارات، ومنتجات خزينة الفوركس، التمويلات النمطية البسيطة والمتخصصة، وخدمات النخبة. تقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات حسابات الودائع وحلول التمويل المتخصصة للشركات في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق أوسع للقطاعات والتطبيقات التي توفرها حاليا البنوك الإقليمية. دائرة الخزانة تقدم استثمارات سائلة على المدى القصير ومنتجات العملات الأجنبية للعملاء من البنوك، واستخدام سيولة البنك وكذلك القيام بتطوير المنتجات وبلورة الأفكار في شكل تصورات.

أخرى

يشمل هذا القطاع استثمارات عقارية يحصل البنك منها على إيرادات إجارة. يتم أيضًا تراكم التكلفة ذات الصلة، بما في ذلك تكلفة التمويل للاستثمارات العقارية بهذا القطاع.

يتم تضمين المعلومات بشأن النتائج والموجودات والمطلوبات من كل قطاع وارد بالتقرير أدناه. يتم قياس الأداء على أساس أرباح القطاع قبل الضريبة، حسبما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة.

موجودات ومطلوبات القطاعات

لا تتابع المجموعة قطاعات على أساس موجودات ومطلوبات القطاع ولا تمتلك معلومات مفصلة عنها. ونتيجة لذلك، لا يتم عرض إفصاح موجودات ومطلوبات القطاع في هذه البيانات المالية الموحدة.
فيما يلي المعلومات حول قطاعات التشغيل:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	٥٣٨	٥,٩٩٥	-	٦,٥٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	١٩٠,٠٢٩	-	١٩٠,٠٢٩
ربح من استثمارات في صكوك	-	١٠٩,٢٥٤	-	١٠٩,٢٥٤
الربح من مطلوبات التمويل	-	(١٢٣,٤٨١)	-	(١٢٣,٤٨١)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٥٣٨	١٨١,٧٩٧	-	١٨٢,٣٣٥
إيرادات رسوم	٢٥,٢٠٩	٣٥,٤٨٥	-	٦٠,٦٩٤
إيرادات توزيعات الأرباح	٩,٧٢٨	١٤,٦٥٤	-	٢٤,٣٨٢
الربح/ (الخسارة) من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٥٧	(٧١)	-	١٨٦
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	-	(٦,٣٩٦)	-	(٦,٣٩٦)
ربح من استبعاد استثمارات في صكوك	-	٥٦٩	-	٥٦٩
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٨١,٩٦٥	٢,٦٠٢	-	٨٤,٥٦٧
ربح (خسارة) من بيع استثمارات عقارية	-	٩١٢	-	٩١٢
صافي الربح من صرف عملات أجنبية	٤,٢٤٠	١,٣٢٧	-	٥,٥٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	٣,٣٤١	٢٨,٤٨١	-	٣١,٨٢٢
إجمالي الدخل	١٢٥,٢٧٨	٢٥٩,٣٦٠	-	٣٨٤,٦٣٨
المصروفات				
تكاليف الموظفين	(٢,٨٩٩)	(٧٢,٦٥٤)	-	(٧٥,٥٥٣)
الاستهلاك والإطفاء	(١,٤٣١)	(٥,٧٢٣)	-	(٧,١٥٤)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٩,٦٦٤)	(٤١,٦٥٧)	-	(٥١,٣٢١)
إجمالي المصروفات	(١٣,٩٩٤)	(١٢٠,٠٣٤)	-	(١٣٤,٠٢٨)
(مخصص) / رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٥,٨٤٠	(١٤,٠٩٣)	-	(٨,٢٥٣)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	-	٢,١٣٥	-	٢,١٣٥
مخصص انخفاض قيمة استثمارات	-	(١١,١٠٠)	-	(١١,١٠٠)
الربح قبل الضريبة والأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	١١٧,١٢٤	١١٦,٢٦٨	-	٢٣٣,٣٩٢
يخصم: صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	-	(١١٤,٠٢٥)	-	(١١٤,٠٢٥)
الربح قبل ضريبة الدخل	١١٧,١٢٤	٢,٢٤٣	-	١١٩,٣٦٧
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-
صافي الربح للسنة	١١٧,١٢٤	٢,٢٤٣	-	١١٩,٣٦٧

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	١,١٢٥	١٠,٢٩٧	-	١١,٤٢٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	١٣٣,٠١٢	-	١٣٣,٠١٢
ربح من استثمارات في صكوك	-	٧٢,٥٩٧	-	٧٢,٥٩٧
الربح من مطلوبات التمويل	-	(٥٥,٦٩٤)	-	(٥٥,٦٩٤)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	١,١٢٥	١٦٠,٢١٢	-	١٦١,٣٣٧
إيرادات رسوم	٢٥,٠٨٨	٣٥,٨٤٧	-	٦٠,٩٣٥
إيرادات توزيعات الأرباح	٤,١١٠	١٦,٧١٣	-	٢٠,٨٢٣
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(٣,٠٤٧)	٨,٩١٦	-	٥,٨٦٩
خسارة من بيع استثمارات الصكوك	٧,٣٨٧	-	-	٧,٣٨٧
صافي ربح / (خسارة) من صرف عملات أجنبية	٤,٢١٣	٣,٤٥٥	-	٧,٦٦٨
إيرادات أخرى،	١,٠٠٤	٥,٣١٢	١٧,٦٩٥	٢٤,٠١١
إجمالي الدخل	٣٩,٨٨٠	٢٣٠,٤٥٥	١٧,٦٩٥	٢٨٨,٠٣٠
المصروفات				
تكاليف الموظفين	(٢,٣٢٠)	(٦٣,٧٥٦)	-	(٦٦,٠٧٦)
الاستهلاك والإطفاء	(١,٢٢٦)	(٤,٢٩٠)	(٦١٣)	(٦,١٢٩)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٤,٢١١)	(١٥,٧٩٣)	(١,٠٥٣)	(٢١,٠٥٧)
إجمالي المصروفات	(٧,٧٥٧)	(٨٣,٨٣٩)	(١,٦٦٦)	(٩٣,٢٦٢)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	٩,٧١١	(١١,٥٥١)	-	(١,٨٤٠)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	-	٢,٧٠٦	-	٢,٧٠٦
الربح قبل الضريبة والأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	٤١,٨٣٤	١٣٧,٧٧١	١٦,٠٢٩	١٩٥,٦٣٤
يخصم: صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	-	(٩٢,٩٧٠)	-	(٩٢,٩٧٠)
الربح قبل ضريبة الدخل	٤١,٨٣٤	٤٤,٨٠١	١٦,٠٢٩	١٠٢,٦٦٤
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-
صافي الدخل من العمليات المستمرة	٤١,٨٣٤	٤٤,٨٠١	١٦,٠٢٩	١٠٢,٦٦٤
العمليات المتوقفة	-	-	-	-
الربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	٤,١١٢	(١٠,٢٨٥)	-	(٦,١٧٣)
صافي الربح للسنة	٤٥,٩٤٦	٣٤,٥١٦	١٦,٠٢٩	٩٦,٤٩١

معلومات القطاعات الجغرافية

تقوم المجموعة حاليا بمراقبة عملياتها في سوقيين جغرافيين وهما دولة قطر ودول أخرى. يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة حسب القطاعات الجغرافية بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	قطر	دول أخرى	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	٥,٢٩٢	١,٢٤١	٦,٥٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٩٠,٠٢٩	-	١٩٠,٠٢٩
ربح من استثمارات في صكوك	٤,٣٢٤	١٠٤,٩٣٠	١٠٩,٢٥٤
ربح من مطلوبات تمويلية	(٩٦,٧٢٣)	(٢٦,٧٥٨)	(١٢٣,٤٨١)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	١٠٢,٩٢٢	٧٩,٤١٣	١٨٢,٣٣٥
إيرادات رسوم	٥٨,٢٠١	٢,٤٩٣	٦٠,١٩٤
إيرادات توزيعات أرباح	٥,٤٦٨	١٨,٩١٤	٢٤,٣٨٢
ربح من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٣٠٢	(١,١١٦)	١٨٦
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	-	(٦,٣٩٦)	(٦,٣٩٦)
خسارة من استبعاد استثمارات في صكوك	٥٦٩	-	٥٦٩
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٩,١٤٥	٥٥,٤٢٢	٨٤,٥٦٧
ربح (خسارة) من استبعاد استثمارات عقارية	١٣,٩٣٣	(١٣,٠٢١)	٩١٢
صافي ربح من صرف العملات الأجنبية	٥,٥٦٧	-	٥,٥٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	٣١,٨٢٢	-	٣١,٨٢٢
إجمالي الدخل	٢٤٨,٩٢٩	١٣٥,٧٠٩	٣٨٤,٦٣٨
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(٧٥,٥٥٣)	-	(٧٥,٥٥٣)
استهلاك وإطفاء	(٧,١٥٤)	-	(٧,١٥٤)
مصروفات تشغيلية أخرى	(٥١,٣٢١)	-	(٥١,٣٢١)
إجمالي المصروفات	(١٣٤,٠٢٨)	-	(١٣٤,٠٢٨)
(مخصص) / رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	(١٤,٠٩٣)	٥,٨٤٠	(٨,٢٥٣)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢,١٣٥	-	٢,١٣٥
مخصصات أخرى	(١١,١٠٠)	-	(١١,١٠٠)
الربح قبل الضريبة والأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	٩١,٨٤٣	١٤١,٥٤٩	٢٣٣,٣٩٢
يخصم: صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	(١١٤,٠٢٥)	-	(١١٤,٠٢٥)
الربح قبل ضريبة الدخل	(٢٢,١٨٢)	١٤١,٥٤٩	١١٩,٣٦٧
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-
صافي الربح للسنة	(٢٢,١٨٢)	١٤١,٥٤٩	١١٩,٣٦٧

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ألف ريال قطري)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قطر	دول أخرى	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	١٠,٢٩٧	١,١٢٥	١١,٤٢٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٣٣,٠١٢	-	١٣٣,٠١٢
ربح من استثمارات في صكوك	٢,٧٩٩	٦٩,٧٩٨	٧٢,٥٩٧
ربح من مطلوبات تمويلية	(٥٥,٦٩٤)	-	(٥٥,٦٩٤)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٩٠,٤١٤	٧٠,٩٢٣	١٦١,٣٣٧
إيرادات رسوم	٤٧,٤٠٧	١٣,٥٢٨	٦٠,٩٣٥
إيرادات توزيعات أرباح	٤,٣٦٧	١٦,٤٥٦	٢٠,٨٢٣
ربح من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٠٢٩	٤,٨٤٠	٥,٨٦٩
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٧,٣٨٧	-	٧,٣٨٧
صافي ربح من صرف عملات أجنبية	٧,٦٦٨	-	٧,٦٦٨
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٤,٠١١	-	٢٤,٠١١
إجمالي الدخل	١٨٢,٢٨٣	١٠٥,٧٤٧	٢٨٨,٠٣٠
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(٦٦,٠٧٦)	-	(٦٦,٠٧٦)
استهلاك وإطفاء	(٦,١٢٩)	-	(٦,١٢٩)
مصروفات تشغيلية أخرى	(٢١,٠٥٧)	-	(٢١,٠٥٧)
إجمالي المصروفات	(٩٣,٢٦٢)	-	(٩٣,٢٦٢)
(مخصص) / رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	(١١,٥٥١)	٩,٧١١	(١,٨٤٠)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢,٧٠٦	-	٢,٧٠٦
الربح قبل الضريبة والأرصدة المتعلقة بأشباه حقوق الملكية	٨٠,١٧٦	١١٥,٤٥٨	١٩٥,٦٣٤
يخصم: صافي الربح المتعلق بأشباه حقوق الملكية	(٩٢,٩٧٠)	-	(٩٢,٩٧٠)
الربح قبل ضريبة الدخل	(١٢,٧٩٤)	١١٥,٤٥٨	١٠٢,٦٦٤
مصروف ضريبة الدخل			
صافي الدخل من العمليات المستمرة	(١٢,٧٩٤)	١١٥,٤٥٨	١٠٢,٦٦٤
العمليات المتوقفة			
الربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	٤,١١٢	(١٠,٢٨٥)	(٦,١٧٣)
صافي الربح للسنة	(٨,٦٨٢)	١٠٥,١٧٣	٩٦,٤٩١

الرجاء مسح الرمز
لتحميل النسخة الرقمية
للتقرير السنوي ٢٠٢٤ لبنك لِشا

الطابق 4، برج تورنيدو، الخليج الغربي، الدوحة، قطر | ص.ب ٢٨٠٢٨
information@leshabank.com | F +٩٧٤ ٤٤٤٨ ٣٥٦٠ | T +٩٧٤ ٤٤٤٨ ٣٣٣٣

www.leshabank.com